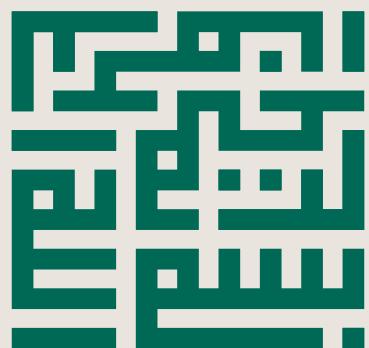


التقرير السنوي لعام 2015م

البنك الأهلي التجاري



خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود
ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير
الداخلية



صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ولي ولي العهد، النائب الثاني
لرئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع



التعريف بالبنك الأهلي التجاري

البنك الأهلي التجاري هو أكبر مؤسسة مالية بالمملكة العربية السعودية، وعلى مدار العقود الستة الماضية نظر الناس إليه باعتباره رمزاً للريادة والابتكار، ولطالما اعتبروه شريكياً يعتمد عليه في حياتهم المهنية والشخصية.

إن البنك الأهلي التجاري هو أكبر مؤسسة مالية بالمملكة العربية السعودية، فهو اسمٌ استقر في وجدان الناس على مدار ثلاثة وستين عاماً من العطاء على أنه الشريك المعتمد في مسيرة حياتهم المهنية والشخصية وهو رمزٌ للابتكار والريادة.

لقد عكس البنك الأهلي منذ نشأته عام 1953 على النمو والتطور مواكباً في ذلك مسيرة مملكتنا الحبيبة صوب الحداثة والتقدم. واليوم يحتل البنك الأهلي الريادة بين المؤسسات المالية مع تجاوز قاعدة عملائه 4.86 مليون عميل، وتفّع علاماته التجارية أينما وجدت رمزاً للثقة الفريدة، والتي بنيت عبر رحلة طويلة من الشراكات الناجحة التي بناها البنك مع مختلف شرائح العملاء وتلبية لاحتياجاتهم عبر سلسلة متنوعة من المنتجات والخدمات المميزة والحلول المبتكرة ونجاحه المتواصل في تسيير التقنية الحديثة لزيادة مستوى رضاهم. إن فهم الناس لاسم «البنك الأهلي» يتبثق من فهمهم للمعنى الحقيقي لكلمة «الأهلي»، فهم ينظرون إليه على أنه البنك الوطني الذي يربطهم بوطنهم.

وتطور البنك الأهلي التجاري خلال السنوات الأخيرة ليصبح مجموعة خدمات مالية متكاملة، وتحققت أولى خطوات هذا التطور عام 2007م عندما فصلت جميع البنوك السعودية أنشطة سوق المال لتكون كيانات مالية مستقلة. ووضع البنك روبيته لكي يصبح مجموعة الخدمات المالية الرائدة إقليمياً ووضع أهدافاً إستراتيجية تمكّنه من تحقيق هذه الرؤية فهو يسعى لأن يكون أفضل بنك في الدخل والأرباح، والبنك الأفضل في الخدمات الإلكترونية، والبنك الأفضل في خدمة العملاء، والخيارات الأولى للموظفين. وأصبحت شركة «الأهلي المالية» المؤسسة الرائدة بالمملكة العربية السعودية في مجال إدارة الثروات.

وشهد عام 2008م أول عملية استحواذ كبيرة نفذها البنك دولياً بشراء حصة الأغلبية في بنك «تركيا فاينانس كابيليم بنكاسي»، أحد أكبر بنوك المشاركة في تركيا. ومنذ ذلك الحين، والبنك يعمل على تنفيذ برامج التوسيع في شبكة فروعه. وإدراكاً من البنك الأهلي بمدى الفارق الذي يمكن أن يحدثه في المجتمعات التي يمارس فيها أنشطته، يحرص دائماً على أن يكون مثالاً يحتذى به في ذلك من حيث الاضطلاع بكافة مسؤولياته على أكمل وجه واستباق كافة المبادرات. فعلى سبيل المثال، يقدم البنك دعماً غير محدود للتنوع الوظيفي من خلال خلق الفرص والاستثمار في الكفاءات السعودية الشابة وإعدادهم من خلال برامج تدريبية متخصصة تزودهم بالمهارات والمعرفة التي تؤهلهم ليكونوا قادة المستقبل، وهو ما ينعكس بدوره على تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية من خلال توظيف الشباب وتشجيعهم على العمل بمناطق سكنهم.

وشهد عام 2014م واحداً من أهم الأحداث في تاريخ البنك بطرح 25٪ من أسهم الأهلي للاكتتاب العام إيذاناً ببداية عصر جديد يشارك البنك نتائجه بالمستثمرين من خلال عمليات التوسيع في مختلف القطاعات.

وحقق البنك الأهلي عام 2015م معدلات نمو مرتفعة ونتائج قياسية جديدة نتيجةً للقرارات الإستراتيجية التي تبنتها إدارته لتأكيد ريادته للقطاع المصرفي السعودي؛ فقد حقق أرباحاً هي الأعلى في تاريخه والأعلى بين بنوك المملكة للمرة الثالثة على التوالي، حيث ارتفعت إلى مستوى قياسي بلغ 9.1 مليار ريال، بزيادة بلغت 434 مليون ريال، محققاً نمواً بنسبة 7.5٪ مقارنة بالعام الماضي الذي بلغت فيه أرباح البنك 8.7 مليار ريال.

واستمر البنك في إدارة مخاطر الائتمان بفعالية وأخذ المخصصات الالزمة خلال عام 2015م حسب أفضل الممارسات المحفوظة في تحديد المخصصات.

9.1
مليار ريال

حقق البنك الأهلي أرباحاً هي الأعلى في تاريخه والأعلى بين بنوك المملكة للمرة الثالثة على التوالي

%19.24

بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 19.24٪ وهو الأعلى بين البنوك السعودية.

إضاعات على أهم الإنجازات لعام 2015م

4. في نهاية الربع الثالث، أطلق البنك بطاقته الائتمانية الجديدة التي جمعت كافة المزايا والمكافآت التي تضمنتها البطاقات السابقة في بطاقة موحدة باسم «بطاقة الأهلي الائتمانية» المزودة بميزة الشريحة الذكية والرقم السري لتوفير حماية قصوى ضد التزوير والاحتيال، بجانب خاصية الدفع دون ملامسة (Contactless). وصاحب ذلك إطلاق برنامج المكافآت الجديد تحت مسمى «لك».

5. زادت حصة البنك في برنامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة «كفاللة» لتبلغ نسبة 53٪ من إجمالي عدد الكفالات الصادرة. كما قام بتوسيعة شبكة فروعه التي تخدم هذه الشريحة من العملاء إلى 17 فرعاً تغطي جميع مناطق المملكة تم اختيار مواقعها وفقاً لدراسات محددة لتكون في أقرب مكان لعملاء هذه الشريحة.

6. واصل البنك الأهلي المحافظة على دور ريادي في دعم المشاريع العمالقة والمبادرات التي تدعمها حكومة خادم الحرمين الشريفين.

7. في خطوة هي الأولى من نوعها بالمملكة، طور البنك صكوكاً إسلامية من الفئة الأولى (Tier 1) بقيمة 5.7 مليار ريال لتعزيزوضع المالى للبنك بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وللواائح المصرفية الدولية المعتمد بها.

8. شهد العام تعزيزاً كبيراً لمنصة أعمال الخزينة من خلال تقديم بنية تقنية معلومات جديدة لعمليات الخزينة أسهمت في تعزيز قدراتنا على إعادة تدوير المخاطر وتنفيذ سياسة التسعيـر المرنة في أسواق رأس المال، وأطلق البنك 7 منتجات خزينة جديدة متـوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

1. حقق البنك أرباحاً هي الأعلى في تاريخه، والأعلى بين بنوك المملكة للمرة الثالثة على التوالي مؤكداً بذلك استمراره في صدارة القطاع المصرفي السعودي. وامتدت إنجازات البنك إلى الشركات التابعة له والتي حققت أيضاً نتائج إيجابية.

2. واصل البنك استثماره في تقنية الجيل القادم (NextGen) فأطلق النسخة التجريبية لبرنامج التمويل التأجيري في الربع الأول من العام ليكون أول منتج تطبق فيه التقنية الجديدة، ونجح النظام الجديد في تقليل فترة انتظار العملاء بنسبة 25٪ ووكلت المعالجة في مكاتب المساعدة الخلفية بنسبة 50٪ واستكمـل تطبيق التقنية الجديدة على بقية أنظمة منتجات التمويل في مصرفية الأفراد ليتم نقل أكثر من 465 ألف حساب تمويل شخصي وتـمويل عقاري إلى النظام الجديد، ثم بداية نشر وتطبيق نظام تقنية الجيل القادم في الفروع.

3. افتتح البنك الأهلي 11 فرعاً جديداً منها 7 فروع من فروع الجيل الجديد، كان أولها فرع التخصصي بالرياض. والفرع الجديد مكونة من عدة أقسام رئيسية تشمل قسماً مجهزاً بالخدمات الإلكترونية، وقسماً لأجهزة الصراف الآلي، وقسماً لاستقبال العملاء، بالإضافة إلى خدمة الصراف الخارجي بطريقة عصرية عبر ممر للسيارات، وخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة، وقسم خدمة عملاء الوسام، وقسماً خاصاً بخدمة العملاء الأفراد للرجال والسيدات.

449 مليار ريال

وصلت موجودات البنك إلى 449 مليار ريال بزيادة قدرها 3.3٪ عن العام الماضي. تطوير صكوك إسلامية من الفئة الأولى (Tier 1) بقيمة 5.7 مليار ريال.

9.1 مليار ريال

حقق البنك أرباحاً هي الأعلى في تاريخه، والأعلى بين بنوك المملكة للمرة الثالثة على التوالي بلغت 9.1 مليار ريال. بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 19.24٪.

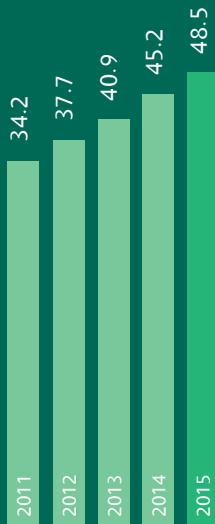
94 سعوديون

عزز البنك الأهلي مكانته في استقطاب الكفاءات المصرفية من الشباب والشابات السعوديين، ووصلت نسبة السعودية فيه إلى 94٪ بنهاية 2015م.

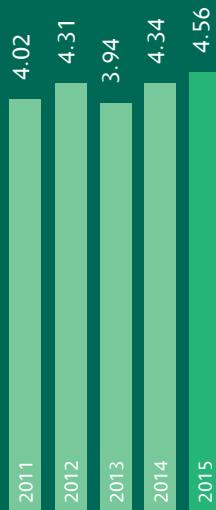
352 فرعاً

إضافة 11 فرعاً جديداً لشبكة الفروع لتصل إلى 352 فرعاً مع نهاية العام 2015م. زادت مراكز الحالات السريعة «كويك باي» بواقع 40 مركزاً ليصل عددها إلى 138 مركزاً. تم تشغيل دفعة جديدة من أجهزة الصرف الآلي ليصل العدد الإجمالي إلى 2,927 جهازاً. ارتفع عدد أجهزة نقاط البيع لتصل إلى 31,803 نقطة بيع.

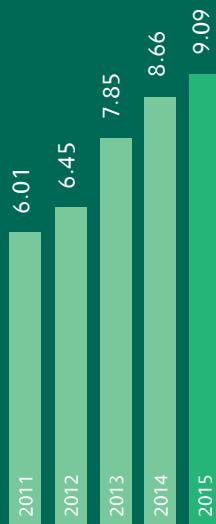
إضاعات على أهم الإنجازات لعام 2015م



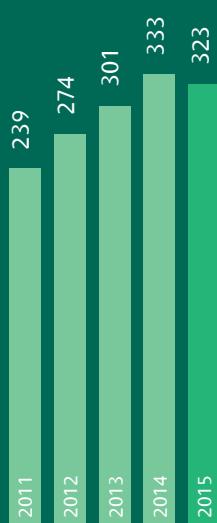
حقوق المساهمين
مليار ريال سعودي



ربح السهم
ريال سعودي



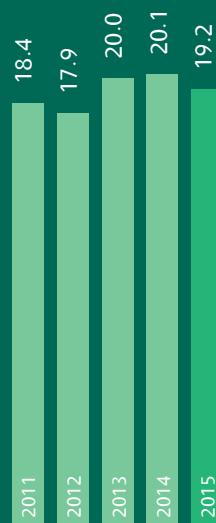
الربح الصافي
مليار ريال سعودي



وأذاع العمالء
مليار ريال سعودي



إجمالي الموجودات
مليار ريال سعودي



نسبة ملوكية
حقوق المساهمين على متوسط العائد على متوسط حقوق المساهمين (%)

كلمة رئيس مجلس الادارة



كلمة رئيس مجلس الإدارة

يسري بالنيابة عن مجلس إدارة البنك الأهلي التجاري أن أقدم لكم التقرير السنوي لعام 2015م، والذي كان عاماً قياسياً جديداً يضاف إلى إنجازات البنك المتالية نتيجة لقرارات إستراتيجية حصيفة ببنتها إدارة البنك.

لقد واجه الاقتصاد العالمي والإقليمي تحديات كبيرة على أكثر من صعيد خلال عام 2015م، حيث تراجعت معدلات النمو في الاقتصادات الناشئة والنامية بينما لا زال التعافي في الاقتصادات المتقدمة محدوداً. وقد ساهمت هذه التطورات في تراجع مؤشرات الأسواق العالمية وكذلك انخفاض أسعار السلع الأولية. كما شهدت أسعار النفط انخفاضاً كبيراً وذلك تبعاً لقيام منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك) في زيادة إنتاجها وسط استمرار انتاج النفط العالمي على نحو يفوق استهلاك النفط. وشكل التراجع الحاد في أسعار النفط ضغوطاً على الموازنات العامة في البلدان المصدرة للنفط، إذ ألقى بأعبائه على آفاق النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من تراجع الإيرادات النفطية، مما الاقتصاد السعودي بمعدل سنوي بلغ 3.4% في عام 2015م معتمداً على مستوى أعلى من الإنتاج. كما التزمت المملكة العربية السعودية بدعم الاقتصاد باعتمادها لسياسة مالية تتمحور حول ترشيد النفقات وتنويع الإيرادات ورفع مستوى كفاءة الأداء.

وفي سبيل تقليل الاعتماد على النفط، أعلنت الحكومة مؤخراً عن خطة التحول الوطني نحو خلق بيئة مستقرة للاستثمار مع تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ وإدارة المشاريع التنموية. ولم يكن البنك الأهلي بما في عن هذه المبادرات الحكومية كونه أكبر مؤسسة مالية في المملكة، إذ لعب دوراً ريادياً في تمويل أنشطة القطاع الخاص عبر مختلف القطاعات، كما ويطلع البنك للمشاركة بدور فاعل في تحقيق ما تسعى له الدولة نحو الشراكة بين القطاعين والتنوع الاقتصادي.

وتؤكدأ لهذا الدور الريادي واصل البنك جهوده نحو تحقيق رؤيته الإستراتيجية في أن يصبح مجموعة الخدمات المالية الرائدة إقليمياً، حيث انعكست تلك الجهود على النتائج المتميزة التي حققناها للعام الثالث على التوالي، ولتكون جزءاً من تحقيق تحول نوعي وإعادة هيكلة شاملة وتنظيم لأعماله المصرفية بالتركيز على تقديم خدمات متميزة تلبى احتياجات عملائنا وتختلطى توقعاتهم وتواءم التطور الذي تشهده الأسواق مما زاد من حصة البنك السوقية لتصل إلى مستويات جديدة في معظم القطاعات.

وحقق البنك الأهلي 9.1 مليار ريال أرباحاً صافية خلال عام 2015م مقابل 8.7 مليار ريال للعام السابق، بزيادة بلغت 434 مليون ريال بنمو نسبته 5%. وبلغ ربح السهم الواحد 4.56 ريال مقابل 4.34 ريال للعام السابق؛ مما يجعل هذه الأرباح هي الأعلى في تاريخ البنك على الإطلاق، وهي مؤشر قوي على قدرة البنك على التوظيف الأكفاء لأصوله، وتميزه في تنوع مصادر دخله وكفاءته في تبني أهداف إستراتيجية عملية ودعمها بمبادرات تميزة كفيلة بتحقيق هذه الأهداف على الوجه الأكمل بما يحقق تطلعات المساهمين واحتياجات العملاء والموظفين، والحفاظ في الوقت ذاته على موقع البنك الريادي في التطوير والابتكار وإدارة المخاطر. كما وإن نمو منتجات البنك التمويلية والاستثمارية وتنوعها أسهم في ارتفاع صافي الدخل من العمولات الخاصة بنسبة 12.1% حيث بلغ 12.8 مليون ريال خلال عام 2015م، وبلغ إجمالي دخل العمليات خلال العام 17.5 مليون ريال بزيادة قدرها 1.24 مليون ريال وبنسبة ارتفاع بلغت 7.6%.

وشهدت موجودات البنك نمواً بنسبة 3.3% لتصل إلى 449 مليون ريال. وارتفاع إجمالي حقوق المساهمين ليصل إلى 48.5 مليون ريال، وبلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 19.24% وهو الأعلى بين البنوك السعودية. وقد أوصى مجلس الإدارة بأن تكون توزيعات الأرباح عن عام 2015م بواقع 1.55 ريال للسهم الواحد.

وفي مجال المصرفي الإسلامية واصل البنك جهوده بالتعاون والتنسيق مع الهيئة الشرعية في تقديم المنتجات المتواقة مع الشريعة الإسلامية، وقد حقق البنك زيادة في نسبة التمويلات المتواقة مع الشريعة الإسلامية حيث بلغت 82% من مجمل تمويلات البنك، وارتفع الدخل التشغيلي من المعاملات المتواقة مع الشريعة الإسلامية إلى 77%، واستمرت جميع فروع البنك الأهلي بتقديم خدماتها المتنوعة وفقاً للشريعة الإسلامية، وبصورة كاملة.

إن إنجازاتنا خلال عام 2015م تأتي ثمرةً للجهد الدؤوب والتفاني في العمل والتعاون بيننا، واضعين نصب أعيننا جميعاً تحقيق التميز والريادة في جميع مجالات عملنا، ويدوّنون الأمل والثقة الكبيرة في أننا سنواصل سوياً رحلتنا لتحقيق المزيد من الإنجازات في أعواننا القادمة بعون الله تعالى.

منصور بن صالح الميمان
رئيس مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة

منصور بن صالح الميمان

رئيس مجلس الإدارة، رئيس اللجنة التنفيذية

عضو مجلس الإدارة في شركة التعدين العربية السعودية (معدن)
رئيس مجلس الإدارة في شركة تداول العقارية
عضو مجلس الإدارة في الشركة العربية السعودية للاستثمار (سنابل)
رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي المالية (الأهلي كابيتال)



مطلق بن عبدالله المطلق

عضو مجلس الإدارة، رئيس لجنة الترشيح والمكافآت والحكومة، عضو اللجنة التنفيذية

نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة مجموعة المطلق
رئيس مجلس الإدارة لمؤسسة البزيرة للصحافة والطباعة والنشر



عبد الرحمن بن محمد المفاضي

عضو مجلس الإدارة، عضو لجنة الترشيح والمكافآت والحكومة، عضو لجنة المخاطر

رئيس مجلس إدارة الشركة العقارية السعودية (العقارية)
رئيس مجلس الإدارة في الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري (البحري)
الأمين العام المكلف لصندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية
رئيس مجلس الإدارة لشركة دار التمليك
عضو مجلس الإدارة في شركة الأسواق المالية (تداول)



م. عبد العزيز بن عبدالله الزيد

عضو مجلس الإدارة، عضو اللجنة التنفيذية، رئيس لجنة الترشيح والمكافآت والحكومة

ممثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
عضو مجلس الإدارة في شركة التعاونية للتأمين (التعاونية)
نائب رئيس مجلس إدارة شركة دعم للاستثمار العقاري





إبراهيم بن محمد الرميه

عضو مجلس الإدارة، عضو اللجنة التنفيذية، عضو لجنة الترشيح والمكافآت والحكومة

الرئيس التنفيذي للشركة العربية السعودية للاستثمار (سنابل)

عضو مجلس إدارة شركة أعمال المياه والطاقة الدولية (أكوا باور)



د. سعد بن صالح الرويي

عضو مجلس الإدارة، رئيس لجنة المراجعة

رئيس لجنة المراجعة بالمجموعة السعودية للأبحاث والتسويق

عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المراجعة بالشركة السعودية للطباعة والتغليف

رئيس مجلس إدارة صندوق رنا للأسهم السعودية - شركة رنا للاستثمار



سعود بن سليمان الجهنبي

عضو مجلس الإدارة، ممثل المؤسسة العامة للتقاعد

رئيس لجنة المخاطر، عضو لجنة الترشيح والمكافآت والحكومة

عضو مجلس إدارة شركة أسممنت تبوك

عضو مجلس إدارة شركة التصنيع الوطنية



أنيس بن أحمد مؤمنة

عضو مجلس الإدارة، ممثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، عضو لجنة المخاطر

رئيس مجلس الإدارة في شركة إيوان العالمية للإسكان.

الرئيس التنفيذي لشركة سدكو القابضة.

رئيس مجلس الإدارة في مؤسسة دنيا الأصول (الشياكة).

عضو مجلس الإدارة في مجموعة إيلاف.



سعيد بن محمد الغامدي

عضو مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي، عضو اللجنة التنفيذية، عضو لجنة المخاطر

رئيس مجلس الإدارة في بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي - تركيا

عضو المجلس الاستشاري الإقليمي لشركة ماستر كارد لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا

عضو مجلس إدارة برنامج إنجاز - السعودية

كلمة الرئيس التنفيذي



كلمة الرئيس التنفيذي

استمر البنك الأهلي خلال عام 2015م في برامجه الطموحة لتحقيق رؤيته لأن يصبح مجموعة الخدمات المالية الرائدة إقليمياً وتنفيذ أهدافه الإستراتيجية الخمسة في أن يصبح البنك الأول في الدخل والأرباح، وأفضل بنك في الخدمات الإلكترونية وخدمة العملاء، والخيار الأول للموظفين. وانعكست هذه الجهود الحثيثة على نتائج البنك المالية المتميزة للعام الثالث على التوالي.

وتواصلت جهود البنك في عمليات التوسيع على المستويين الجغرافي والتقني لتصل خدماته إلى أكبر قاعدة من العملاء وتقديم أفضل مستويات الخدمة. فعلى مستوى التوسيع الجغرافي، افتتح البنك الأهلي 11 فرعاً جديداً خلال عام 2015م، منها عددٌ من فروع الجيل الجديد المدعومة بأحدث الوسائل التقنية والتصميم العصري الحديث في خطوة تسهم في تعزيز تجربة العملاء وتقدم لهم خدمة أفضل.

وفي الخزينة، أطلق البنك 7 منتجات خزينة جديدة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مقدمين لعملاء البنك قائمة أوسع من الحلول الاستثمارية والتحولية مما أسهم ذلك بدور كبير في تحقيق نتائج متميزة في أعمالنا لهذا العام. وتم تطوير صكوك إسلامية من الفئة الأولى (Tier 1) بقيمة 5.7 مليار ريال لتعزيز الوضع المالي للبنك بما يتواافق مع أحكام الشريعة الإسلامية واللوائح المصرفية الدولية المعهود بها، وهذه هي الخطوة الأولى من نوعها بالمملكة.

وفي قطاع أسواق المال، بلغت الأصول التي تديرها شركة الأهلي المالية 78.4 مليار ريال، كما جاءت في المرتبة الثالثة من حيث قيمة التداولات بحصة سوقية قدرها 11.31٪ وفي المرتبة الثانية من حيث عدد الصفقات بحصة سوقية بلغت 14.51٪. وتمثلت أهم إنجازات شركة الأهلي المالية في عام 2015م في إطلاق منصة الأهلي تداول الجديد بما تضمه من ميزات متقدمة للتداول، بالإضافة إلى أدوات التحليل. أما بالنسبة للمصرفيّة الدوليّة، فقد نمت أصول بنك "تركيا فاينانس كابيتاليم بنكاسي" البنك الرائد في قطاع بنوك المشاركة في تركيا بنسبة 15٪، ونمت محفظة التمويل بنسبة 18٪ وودائع العملاء بنسبة 16٪.

ولمواصلة مسيرتنا نحو نصب «الخيار الأول للموظفين»، استمر تطويرنا للكفاءات البشرية، فخضع عددٌ كبيرٌ من التنفيذيين للعديد من مراحل التقييم والقياس من خلال أدوات التقييم والقياس المتعارف عليها دولياً والمطبقة في أفضل 500 شركة في العالم وذلك بالتعاون مع شركات استشارية عالمية متخصصة في مجال إدارة الموارد البشرية. كما وضعت خططاً لتنمية المهارات التخصصية والإدارية لكل موظف من هذه الكفاءات على حدة، وتضمنت برنامج التطوير التحاق الكفاءات المختارة بأفضل البرامج التطويرية وبأفضل الجامعات في العالم.

يعكس هذا النمو في أعمال البنك قوته ومكانته الريادية المتميزة في دعم القطاع المصرفي السعودي رغم التحديات المالية الكبيرة التي واجهتها العديد من البنوك والمؤسسات المالية خلال عام 2015م. فلقد كان للسياسات المالية والنقدية الحصيفة التي تتبناها وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي كبير الأثر في خلق البيئة الاستثمارية المستقرة وفرص النمو المتنوعة للعديد من المشروعات التي لعب البنك الأهلي دوراً ريادياً في دعمها.

وختاماً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر والتقدير لمجلس إدارة البنك الأهلي لدعمهم لنا، ولجميع موظفي البنك على إخلاصهم في عملهم وإسهامهم في رحلتنا نحو الريادة.

سعید بن محمد الغامدي
الرئيس التنفيذي

كما واصل البنك استماره في البنية التحتية لتقنية المعلومات من خلال تقنية الجيل القادم (NextGen) التي دخلت حيز التنفيذ الفعلي في المنتجات والخدمات في أوائل عام 2015م بإطلاق النسخة التجريبية لبرنامج التمويل التأجري في الربع الأول من العام، كأول منتج تطبق فيه التقنية الجديدة. وواصلت طبقات الجيل القادم دعمها لأعمالنا، فقللت فترة انتظار العملاء بنسبة 25٪ ووقت المعالجة في مكاتب المساعدة بنسبة 50٪. وشهد العام نشر وتطبيق نظام تقنية الجيل القادم في شبكة الفروع، واستبدال مجموعة من أنظمة التشغيل الرئيسية التي تشمل نظام «دفتر حساب الأستاذ العام» ونظام «الموارد البشرية» ونظام «المشتريات» ونظام «إدارة الموجودات الثابتة». واستكملت بقية أنظمة منتجات التمويل في مصرية الأفراد، حيث أسهمت في تمويل أكثر من 46 ألف حساب تمويل شخصي وتمويل عقاري إلى النظام الجديد.

وعلى صعيد مصرفيّة الأفراد، أسهمت جهود التوسيع في الأعمال في زيادة عملاء البنك إلى 4.86 مليون عميل وزيادة عدد العمليات المنفذة لهم إلى 185 مليون عملية، نفذ منها 94٪ عبر قنواتنا الإلكترونيّة الذكيّة. وزادت محفظة تمويل الأفراد في عام 2015م بنسبة 13٪ عن العام الماضي لنكون البنك الأسرع نمواً في المملكة، ونمت محفظة التمويل العقاري لدينا بنسبة 24٪. كما أطلق البنك بطاقاته الائتمانية الجديدة في نهاية الربع الثالث من العام 2015م لتضم كافة مزايا ومقابلات البطاقات السابقة في بطاقة موحدة باسم «بطاقة الأهلي الائتمانية» وصاحبها إطلاق برنامج المكافآت الجديد «لك».

وفي مصرفيّة الشركات، زاد إجمالي الأصول بنسبة 19٪ ليترتفع من 122 مليار ريال إلى 146 مليار ريال لتحافظ مصرفيّة الشركات على مكانتها كأكبر محفظة من حيث الأصول بين البنوك السعودية، ونمت محفظة تمويل الشركات بنحو 20٪..، وزادت قاعدة عملائها بنسبة 4٪. ووسع البنك من أنشطة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لينمو هذا القطاع بنسبة 19.8٪، وزادت حصة البنك في برنامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة «كفالة» لتبليغ نسبة 53٪ من إجمالي عدد الكفالات الصادرة في عام 2015م، وتوسيع البنك في عدد مراكز خدمة هذه الشريحة من العملاء لتصبح 17 فرعاً تغطي جميع مناطق المملكة.

الإِدَارَةُ التَّنْفِيذِيَّةُ



سعید محمد الغامدی

الرئيس التنفيذي



الشَّرِيفُ خَالِدُ آلُ غَالِبُ

رئيس مجموعة مصرفيّة الشركات



حَامِدُ مُهَمَّدُ فَاعِزٌ

رئيس مجموعة مصرفيّة الأفراد



طَلَالُ أَحْمَدُ الْخَرِيجِيُّ

رئيس مجموعة الخزينة



بليهيد ناصر البليهيد

رئيس مجموعة الموارد البشرية



بيتر يارينغتون

رئيس مجموعة الخدمات المشتركة



فيصل عمر السقا

رئيس مجموعة الاستراتيجية وتطوير الأعمال



لulu أحمد غزاوي

رئيس المجموعة المالية



عبدالرزاق محمد الخريبي

رئيس مجموعة المصرفية الإسلامية

تقرير مجلس الإٰدارة لعام 2015م



1

تقرير مجلس الإدارة لعام 2015م

يسر مجلس إدارة البنك الأهلي التجاري أن يقدم لكم تقريره السنوي عن أداءه وإنجازاته وقوائمها المالية للعام 2015م. كما يشمل هذا التقرير أنشطة البنك وشركاته التابعة والزميلة.

1. أنشطة البنك الرئيسية

يتكون البنك من خمسة قطاعات تشغيلية رئيسية، كما هو موضح أدناه، والتي تعتبر الوحدات الإستراتيجية للبنك وتقدم منتجات وخدمات مختلفة، وتدار بشكل منفصل على أساس الهيكلة الإدارية والتقارير الداخلية.

مصرفية الأفراد: تقدم الخدمات المصرفية للأفراد وعملاء الخدمات المصرفية الخاصة والتي تتضمن التمويل الشخصي والحسابات الجارية بالإضافة إلى منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة والتي تشرف عليها هيئة شرعية مستقلة.

مصرفية الشركات: تقدم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بما في ذلك كافة المنتجات الائتمانية التقليدية، ومنتجات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة.

الخزينة: تقدم كامل منتجات الخزينة والخدمات بما في ذلك سوق المال وصرف العملات الأجنبية إلى عملاء المجموعة، بالإضافة إلى القيام بالاستثمارات ونشاطات المتاجرة (محلياً وخارجياً) وإدارة مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان (المتعلقة بالاستثمارات).

سوق المال: تقدم خدمات إدارة الثروات وإدارة الأصول والاستثمار المصرفى وخدمات وساطة الأسهم (المحلية والإقليمية والعالمية).

المصرفية الدولية: تتضمن خدمات مصرفية مقدمة خارج المملكة العربية السعودية من خلال بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي.

2. أهم الأحداث الجوهرية والإنجازات

شهد عام 2015م تحديات اقتصادية صعبة على جميع الأصعدة، وتمكن البنك الأهلي بالاعتماد على خططه الإستراتيجية وبرامجه الطموحة من مواجهة هذه التحديات والتغلب على الصعاب. واصل رحلته في تنفيذ أهدافه الإستراتيجية الخمسة التي اعتمدتها وهي أن يصبح البنك الأول في الدخل، والبنك الأول في الأرباح، وأفضل بنك في الخدمات الإلكترونية، والبنك الأفضل في خدمة العملاء، وال الخيار الأول للموظفين حتى يحقق رؤيته في أن يصبح مجموعة الخدمات المالية الرائدة إقليمياً. وقد انعكست هذه الجهود في نتائج البنك المالية المتميزة لعام الثالث على التوالي.

واستمر البنك في استثماره في البنية التحتية وتقنيات المعلومات من خلال تقنية الجيل القادم (NextGen) والتي بدأت تؤتي ثمارها في أوائل عام 2015م، حيث أطلقت النسخة التجريبية لبرنامج التمويل التأجيري في الرابع الأول من العام ليكون أول منتج تطبق فيه التقنية الجديدة. ونجح النظام الجديد في تقليل فترة انتظار العملاء بنسبة 25٪ ووكل المعالجة في مكاتب المساعدة الخلفية بنسبة 50٪. ثم نجح البنك في استبدال مجموعة من أنظمة التشغيل الرئيسية مثل نظام "دفتر حساب الأستاذ العام" ونظام "الموارد البشرية" ونظام "المشتريات" ونظام "إدارة الموجودات الثابتة". ثم تلا بعد ذلك استكمال بقية أنظمة منتجات التمويل في مصرفية الأفراد ليتم نقل أكثر من 465 ألف حساب تمويل شخصي وتمويل عقاري إلى النظام الجديد، ثم بدأ نشر وتطبيق نظام تقنية الجيل القادم في شبكة الفروع.

ومواكبةً لهذا التطور، افتتح البنك الأهلي 7 فروع من فروع الجيل الجديد في عام 2015م، كان أولها فرع التخصصي بـالرياض. وبالإضافة إلى التصميم الحديث والمميز لهذه الفروع فهي تميز بوجود خدمة الصراف الآلي عبر ممر للسيارات، وخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتضم الفروع الجديدة أيضاً شاشات تقنية متقدمة تعرض أحدث المنتجات المصرفية والخدمات المقدمة.





وحقق البنك الأهلي 9.1 مليار ريال أرباحاً صافية خلال عام 2015م مقابل 8.7 مليار ريال للعام السابق، وبزيادة بلغت 434 مليون ريال بنمو نسبتها 5٪، وبلغ ربح السهم الواحد 4.56 ريال مقابل 4.34 ريال للفترة نفسها من العام السابق. وبذلك تكون الأرباح الصافية المحققة هذا العام هي الأعلى في تاريخ البنك على الإطلاق، كما تعتبر مؤشراً قوياً للدلالات على زيادة قدرة البنك على التوظيف الأكفاء لأصوله، وتميزه في تنوع مصادر دخله وكفاءاته في تبني أهداف إستراتيجية موضوعية مع دعمها بالمبادرات الكفيلة بتحقيقها على أكمل وجه وبما يحقق تطلعات المساهمين واحتياجات العملاء والموظفين، مع الحفاظ على موقعه الريادي في التطوير والابتكار وإدارة المخاطر.

إن نمو وتنوع منتجات البنك التمويلية والاستثمارية قد أدى إلى ارتفاع صافي الدخل من العمولات الخاصة بنسبة 12.1٪ حيث بلغ 12.8 مليار ريال خلال عام 2015م مقابل 11.4 مليار ريال العام السابق، كما بلغ إجمالي دخل العمليات خلال العام 17.5 مليار ريال بزيادة قدرها 1.24 مليار ريال مقابل 16.3 مليار ريال من العام السابق وبنسبة ارتفاع قدرها 7.6٪.

ولقد شهدت موجودات البنك نمواً حيث بلغت 449 مليار ريال مقابل 435 مليار ريال في نهاية العام السابق وذلك بارتفاع قدره 3.3٪. كما نمت محفظة التمويل والسلف لتصل إلى 252 مليار ريال خلال العام 2015م مقابل 221 مليار ريال من العام السابق وذلك بارتفاع قدره 14٪. كما بلغت الاستثمارات 133 مليار ريال مقارنة بمبلغ 153 مليار ريال وذلك بانخفاض قدره 13٪، وانخفضت ودائع العملاء بنسبة 2.9٪ لتصل إلى 323 مليار ريال مقابل 333 مليار ريال العام السابق.

وفي نهاية الربع الثالث من العام 2015م، أطلق البنك بطاقةه الائتمانية الجديدة التي جمعت كافة المزايا والمكافآت التي تضمنتها البطاقات السابقة في بطاقة موحدة باسم "بطاقة الأهلي الائتمانية". وهذه البطاقة الجديدة مزودة بميزة الشرحية الذكية والرقم السري لتتوفر حماية قصوى ضد التزوير والاحتيال، كما أنها مزودة بخاصية الدفع بمجرد تمrirها على أجهزة نقاط البيع عن بعد (Contactless). وصاحب إصدار هذه البطاقة الجديدة إطلاق برنامج المكافآت الجديد تحت مسمى "لنك" الذي يمكن حامل البطاقة مرونة كبيرة في استخدامها واكتساب النقاط وتحويلها إلى مكافآت عديدة.

ووسع البنك من أنشطة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليتحقق هذا القطاع نمواً بنسبة 19.8٪ خلال عام 2015م. وزادت حصة البنك في برنامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "كافالة" لتبلغ نسبة 53٪ من إجمالي عدد الكفالات الصادرة في عام 2015م. وزاد البنك عدد مراكز خدمة هذه الشرحية من العملاء إلى 17 فرعاً تغطي جميع مناطق المملكة، وكان اختيار موقع هذه المراكز وفقاً لدراسات محددة راعت أن يكون تواجد المراكز في موقع ملائم لعملاء هذه الشرحية.

وأطلق البنك 7 منتجات خزينة جديدة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مقدمين لعملاء البنك قائمة أوسع من الحلول الاستثمارية والتحولية وأسهم ذلك بدور كبير في تحقيق نتائج متميزة في أعمالنا لهذا العام. وهي خطوة هي الأولى من نوعها بالمملكة، تم تطوير صكوك إسلامية من الفئة الأولى (Tier 1) بقيمة 5.7 مليار ريال لتعزيز الوضع المالي للبنك بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية واللوائح المصرفية الدولية المعمول بها.

3. النتائج المالية

شهد الاقتصاد السعودي نمواً سنوياً خلال عام 2015م بلغ 3.4٪ نتيجة لزيادة حجم إنتاج النفط، إلا أن حجم الإيرادات تراجع بسبب الهبوط في أسعار النفط مسجلاً 608 مليار ريال لعام 2015م. كما سجلت النفقات المتزايدة رقماً قياسياً جديداً بلغ 975 مليار ريال للعام الثاني على التوالي مما أسهم بدوره في عجز الموازنة العامة.

ولقد أسهمت اعتماد الحكومة للكثير من المشروعات التنموية في عام 2015م في خلق فرص أعمال جديدة وجيدة للبنوك في كافة مجالات الصناعة المصرفية زادت من أحجام وعائدات وأرباح محافظ تمويل الأفراد والشركات، والتمويل العقاري، ومنتجات الخزينة، وخدمات الاستثمار، وبطاقات الائتمان.

9.1
مليار ريال

أرباحٌ صافية خلال
عام 2015م

وفيما يلي ملخص للنتائج البناء الأهلي المالية خلال السنوات الخمس الماضية:

مليون ريال سعودي					
2011	2012	2013	2014	2015	
301,198	345,260	377,287	434,878	449,340	إجمالي الموجودات
135,289	163,461	187,687	220,722	251,531	تمويل وسلف بالصافي
120,489	116,428	125,294	152,903	132,998	استثمارات بالصافي
265,613	305,856	334,751	387,957	393,795	إجمالي المطلوبات
239,458	273,530	300,601	333,095	323,282	ودائع العملاء
34,165	37,704	40,934	45,214	48,462	إجمالي حقوق المساهمين العائدة لمساهمي البنك
12,138	13,509	14,858	16,247	17,486	إجمالي دخل العمليات
5,805	6,661	6,632	7,480	8,256	إجمالي مصاريف العملات
6,012	6,453	7,852	8,655	9,089	صافي دخل السنة العائد لمساهمي البنك

وفيما يلي ملخص للنتائج المالية للقطاعات التشغيلية للبنك الأهلي خلال عامي 2014م و2015م:

مليون ريال سعودي											
المجموع		المصرفية الدولية		سوق المال		الخزينة		مصرفية الشركات		مصرفية الأفراد	
2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015
16,246	17,486	2,253	2,186	754	691	3,790	3,970	3,728	4,170	5,721	6,468
7,479	8,255	1,791	1,976	413	363	406	446	775	1,116	4,095	4,354
8,793	9,148	364	126	326	328	3,303	3,522	3,249	3,061	1,551	2,111
434,878	449,340	53,648	48,615	1,513	1,858	168,362	153,445	122,440	145,728	88,915	99,695
387,957	393,795	45,995	42,242	305	658	34,502	54,615	163,955	100,055	143,199	196,225

وفيما يلي صافي الدخل موزعاً على البنك وشركاته التابعة:

مليون ريال سعودي		
النسبة من صافي الدخل %	صافي الدخل العائد لمساهمي البنك	
95.3	8,660	البنك الأهلي التجاري
1.17	106	بنك تركيا فلينانس كاتيليم بنكاسي - (البنك التركي) وشركاته التابعة
3.5	321	شركة الأهلي المالية - وشركاتها التابعة
0.03	2	الشركة العقارية المطورة للتمليك والإدارة المحدودة
100	9,089	المجموع

4. التحليل الجغرافي للإيرادات

تحقيق إيرادات البنك من نشاطاته داخل وخارج المملكة حسب التصنيف الجغرافي التالي:

مليون ريال سعودي						
المجموع	الجمهورية التركية	الجمهورية اللبنانية	الإمارات العربية المتحدة	مملكة البحرين	المملكة العربية السعودية	
17,486	2,173	13	31	327	14,942	م2015

5. توزيع الأرباح

طبقاً لل المادة (42) من النظام الأساسي للبنك، فإنه يتم توزيع أرباح البنك السنوية الصافية بعد خصم جميع المصاريف العمومية والمبالغ المخصصة للخسائر المحتملة والأعباء الأخرى أي كانت طبقاً لاقتراح مجلس الإدارة وبعد موافقة الجمعية العامة، على الوجه الآتي:

- تجنب الزكاة الشرعية.
- يجنب 25٪ من الربح الصافي لتكوين احتياطي نظامي، ويجوز للجمعية العامة العادلة أن توافق هذا التجنّب أو أن تخفض معدله إذا بلغ مجموع الاحتياطي مبلغاً يعادل كامل رأس المال.
- توزع من الباقي حصة أولى للمساهمين لا تقل عن 5٪ من رأس المال، فإذا كان الباقي من الربح الصافي لا يكفي لدفع الحصة المذكورة فلا يجوز للمساهمين المطالبة بتوزيعها من أرباح السنوات التالية.
- تخصص بعد ما تقدم نسبة من الباقي كمكافأة لمجلس الإدارة وفقاً للتوجيهات الصادرة في هذا الشأن من مؤسسة النقد العربي السعودي.
- يستخدم الباقي بعد ذلك بناءً على اقتراح مجلس الإدارة لتكوين احتياطي إضافي أو لتوزيعه كحصة إضافية من الأرباح، أو في أي غرض آخر تقرره الجمعية العامة، ومع ذلك لا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع أية حصة من الأرباح تزيد بما اقترحته مجلس الإدارة.

وقد أوصى مجلس الإدارة بأن تكون توزيعات الأرباح عن عام 2015م بواقع 1.55 ريال للسهم الواحد، وقام البنك بتوزيع أرباح على المساهمين عن النصف الأول من عام 2015م بواقع 0.80 ريال للسهم الواحد. أما الجزء المتبقى من الأرباح المقترن توزيعها على المساهمين عن النصف الثاني من عام 2015م هو 0.75 ريال للسهم الواحد، فسيتم توزيعه بعد إقراره من الجمعية العامة، ليبلغ بذلك إجمالي مبلغ التوزيعات عن كامل العام 3,092 مليون ريال. يذكر أن البنك قد استقطع ما نسبته 5٪ من توزيعات أرباح النصف الأول من عام 2015م كضريبة استقطاع طبقاً لأحكام المادة (68) من النظام الضريبي والمادة (63) من لائحته التنفيذية وذلك للسادة المستثمرين الأجانب غير المقيمين الذين يتم تحويل أرباحهم عن طريق الوسيط المالي المقيم، وسيتم استقطاع النسبة ذاتها في جميع توزيعات الأرباح للبنك ما لم يزود البنك ما يفيد عكس ذلك.

6. توزيع الدخل

صافي دخل سنة 2015م	مليون ريال سعودي
(2,212)	9,089
(1,265)	(1,596)
(1,496)	2,520
المحول إلى الاحتياطي النظامي	
الزكاة	
توزيعات أرباح مرحلية	
توزيعات أرباح نهائية مقترنة	
المحول إلى الأرباح المبقاء	

7. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين

بلغ إجمالي البدلات لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين/المستقلين 449 ألف ريال، كما بلغ إجمالي البدلات لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين مبلغ 84 ألف ريال، في حين بلغت المكافآت الدورية والسنوية لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين/المستقلين مبلغ 10,880 ألف ريال، وبلغ إجمالي المكافآت الدورية والسنوية لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين مبلغ 360 ألف ريال.

هذا وقد بلغ إجمالي الرواتب والتعويضات لستة من كبار التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي مبلغ 8,700 ألف ريال، في حين بلغت البدلات مبلغ 5,142 ألف ريال، وبلغت المكافآت الدورية والسنوية مبلغ 27,787 ألف ريال، وبلغت الخطة التحفيزية مبلغ 7,627.8 ألف ريال.

8. ترتيبات تنازل أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين بالبنك عن الرواتب أو التعويضات

لا يوجد لدى البنك أي معلومات عن أي ترتيبات أو اتفاقيات بشأن تنازل أي من أعضاء مجلس إدارتها أو أي من كبار التنفيذيين فيه عن أي رواتب ومكافآت أو تعويضات.

9. التمويل وسندات الدين المصدرة

في سياق الممارسات الاعتيادية للأعمال، يقوم البنك بتبادل اقتراض وتمويل الأموال مع البنوك ومؤسسة النقد العربي السعودي، وذلك حسب معدل العمولة المتعارف عليها في السوق ويتم إثباتها على نحو ملائم في القوائم المالية الموحدة للبنك.

اسم المصدر	القيمة (بآلاف الريالات السعودية)	المدة	المبلغ المسدد خلال العام (بآلاف الريالات السعودية)	المبلغ المتبقى (بآلاف الريالات السعودية)
بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي (إصدارات عامة)	77,088	6 أشهر	77,088	-
	321,200	4 أشهر	321,200	-
	102,784	6 أشهر	102,784	-
	102,784	6 أشهر	102,784	-
	128,480	3 أشهر	128,480	-
	96,360	6 أشهر	96,360	-
	130,674	5 سنوات	130,674	130,674
	182,943	5 سنوات	182,943	-
	96,360	6 أشهر	96,360	-
	190,206	6 أشهر	190,206	-
	88,562	6 أشهر	88,562	-
	124,535	6 أشهر	124,535	-

10. التنازل عن المصالح

لا يوجد لدى البنك أية معلومات عن أية ترتيبات أو اتفاقات بشأن تنازل أيٍ من مساهمي البنك عن أية حقوق لهم في الأرباح.

11. المدفوعات النظامية المستحقة

بلغت الزكاة المستحقة على المساهمين 1,265 مليون ريال، وبلغت الاشتراكات الخاصة بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال عام 2015م مبلغ 127.2 مليون ريال.

12. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

قام البنك بقبول عرض مقدم من شركة التعاونية للتأمين (التعاونية) لتقديم خدمات التأمين الصحي لموظفي البنك الأهلي التجاري بمبلغ وقدره 133,339,061 ريال لمدة 12 شهراً تبدأ من تاريخ 01/01/2016م. ويذكر أن سعادة المهندس عبدالعزيز بن عبدالله الزيد عضو مجلس إدارة البنك له مصلحة مباشرة بالوثيقة باعتباره عضواً في مجلس إدارة شركة التعاونية للتأمين (التعاونية)، كما يؤكد البنك بأن الشركة مقدمة العرض لم تمنح أي مزايا تفضيلية نتيجة لتلك العلاقة وأن هذه الاتفاقية ستعرض على السادة المساهمين في أول اجتماع للجمعية العامة للبنك لإقرارها. وتطبيقاً لمبدأ الشفافية والإفصاح، أعلن البنك عن التفاصيل عبر إعلانه بتاريخ 1437/01/05هـ الموافق 28/10/2015م على موقع شركة السوق المالية السعودية –تداول.

كما أن البنك يتعامل خلال دورة أعماله العادلة مع أطراف ذات علاقة. وترى الإدارة ومجلس الإداره أن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تتم بنفس شروط التعامل مع الأطراف الأخرى. وتختصر المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والأنظمة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. وتشتمل أرصدة المعاملات مع أطراف ذات علاقة على معاملات مع جهات حكومية مساهمة. كافة المعاملات الحكومية الأخرى أيضاً تتم على أساس معدلات السوق.

الأرصدة كما في 31 ديسمبر والمدرجة في القوائم المالية كالتالي:

بآلاف الريالات السعودية		مجلس الإدارة وكبار المسؤولين بالبنك
٢٠١٤	٢٠١٥	
260,904	316,089	تمويل وسلف
834,107	665,940	ودائع العملاء
253,397	228,041	الارتباطات والالتزامات المحتملة
2,181	3,422	استثمارات
20,161	26,682	مطلوبات أخرى - مكافأة نهاية الخدمة
كبار المساهمين		كبار المساهمين
28,082,508	24,378,166	ودائع العملاء
107,953	107,953	الارتباطات والالتزامات المحتملة
750,100	881,509	استثمارات
صناديق البنك الاستثمارية		صناديق البنك الاستثمارية
876,525	737,083	استثمارات
120,806	159,093	ودائع العملاء

كبار المساهمين هم المساهمون الذين يمتلكون نسبة أكثر من 5% من رأس مال البنك المصدر. الأطراف ذات العلاقة هم الأشخاص أو الأقارب لعائلة ذلك الشخص والمنشآت التابعة لهم والتي لديهم السيطرة عليها أو سيطرة مشتركة أو تفوق هام على هذه المنشآت.

فيما يلي تحليل للإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القوائم المالية كالتالي:

بآلاف الريالات السعودية		دخل عمولات خاصة
٢٠١٤	٢٠١٥	
68,109	49,068	دخل عمولات خاصة
261,860	307,755	مصاريف عمولات خاصة
305,545	267,981	أتعاب وعمولات بالصافي

13. مزايا الموظفين

استمر البنك الأهلي في البحث عن أفضل الخبرات السعودية واستقطابها والاحتفاظ بها. وقد شارك البنك في العديد من المعارض والمناسبات المختصة بالمهنة والتوظيف التي نظمتها مؤسسات تعليمية مرموقة سواء داخل المملكة أو خارجها. وسعياً لتحقيق أحد ركائز البنك الإستراتيجية في أن يكون "الخيار الأول للموظفين"، يوفر البنك برنامج ادخار للموظفيه. وقد بدأ برنامج ادخار بالبنك منذ 41 عاماً، ثم تحول إلى منتج ادخار إسلامي عام 2012م، والهدف منه هو إتاحة فرصة الادخار المالي المستقبلي للموظفين عبر برنامج اختياري بغرض الإبقاء على الكفاءات لفترة أطول؛ إذ يتم استقطاع نسبة ثابتة وهي ٥٪ من راتب الموظف الأساسي ويتم استثمارها عن طريق مجموعة الخزينة بالبنك في مقابل منح البنك مكافأة بنسب تتفاوت حسب سنوات الاشتراك، وتبدأ مكافأة البنك بنسبة ١٠٪ وتصل إلى نسبة ٢٠٠٪ من الرصيد المدخر. وقد بلغ الرصيد المتراكم لمكافأة البنك لنظام ادخار الموظفين نهاية عام 2015م حوالي 127 مليون ريال، ووصلت نسبة السعودية بالبنك إلى ٩٤٪ بنهاية 2015م، ويدفع البنك مزايا وتعويضات الموظفين طبقاً لنظام العمل والعامل في المملكة وبحسب متطلبات المدفوعات النظامية المستحقة في الفروع الأجنبية والشركات التابعة. وقد بلغ إجمالي احتياطي تعويضات نهاية الخدمة في تاريخ 31 ديسمبر 2015م مبلغ 1,027 مليون ريال.



14. العقوبات والجزاءات النظامية

لم يتعرض البنك لأية جزاءات أو غرامات ذات أهمية تذكر خلال العام المالي 2015م، غير أنه تم فرض ما مجموعه 668,400 ريال كغرامات تشغيلية تمت معالجتها في حينه، وهي مفصلة بالجدول التالي:

تصنيف المخالفة	الجهة	عدد الغرامات	مبالغ الغرامات / ريال
عدم الالتزام بتطبيق متطلبات التعيين في المناصب القيادية	مؤسسة النقد العربي السعودي	2	512,100
ممارسة نشاط الإيجار التمويلي (منتج التمويل التأجيري للسيارات) دون الحصول على عدم ممانعة المؤسسة	مؤسسة النقد العربي السعودي	1	5,000
تزويد المؤسسة ببيانات غير صحيحة في التقرير الربع سنوي (Q15.3) عبر نظام البيانات الإشرافية (ERMS)	مؤسسة النقد العربي السعودي	2	25,000
دخول البنك في مزادات على مواقع دون الحصول على موافقة مسبقة من المؤسسة	مؤسسة النقد العربي السعودي	1	5,000
عدم الالتزام بتطبيق قواعد مكافحة غسل الأموال وقواعد فتح وتشغيل الحسابات البنكية	مؤسسة النقد العربي السعودي	1	30,000
مخالفة البنك في شأن توريد ورقة مزيفة إليها	مؤسسة النقد العربي السعودي	3	85,000
فرض غرامة مالية لمخالفات البنك تعليمات المؤسسة الواردة في قواعد وتعليمات تشغيل سريع والمتمثلة في إرسال دفعات عبر نظام سريع لا تخص المؤسسة	مؤسسة النقد العربي السعودي	1	6,300

15. فعالية إجراءات الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية

تقع على عاتق الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولية التأكد من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية، والذي يتضمن العمليات والإجراءات التي وضعتها الإدارة التنفيذية - تحت إشرافٍ من مجلس إدارة البنك - لإنجاز أهدافها الإستراتيجية وحماية موجوداتها وضمان تنفيذ جميع الأعمال وفقاً للسياسات والإجراءات.

وقد وضعت الإدارة إطاراً متكاملاً للرقابة الداخلية حسب توجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي وارشاداتها المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية. وتبدأ هذه الضوابط الرقابية الداخلية بحكومة الشركات التي تحدد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بأعضاء مجلس الإدارة ولجانه الفرعية والتي تشمل اللجنة التنفيذية، وللجنة المراجعة، وللجنة المخاطر، وللجنة الترشيح والمكافآت والحكومة. وتقدم لجان الإدارة الدعم لمجلس إدارة البنك في مهام الرقابة والمعالجة للمخاطر الرئيسية المتعلقة بالإستراتيجية والأداء المالي والتقنية وإدارة الموجودات والمطلوبات والائتمان والعمليات والجوانب القانونية والمتطلبات التنظيمية وأمن المعلومات. كما تبذل كافة الجهود الحثيثة والمتکاملة من جميع الجهات المعنية بالبنك لزيادة كفاءة وفعالية البيئة الرقابية في جميع عمليات البنك من خلال

المراجعات المستمرة وضمان انسجام الإجراءات من أجل معالجة نقاط الضعف التي قد تحدث في البيئة الرقابية. وتكون جميع الجهات المعنية في البنك، تحت إشراف من الإدارة التنفيذية العليا، مكلفة بالإشراف على مهام معالجة تلك الفجوات الذي يتم الكشف عنها من خلال التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية التي تطبقها الجهات داخلياً، أو من خلال المراجعين الداخليين والخارجيين.

ويتضمن نطاق عمل إدارة المراجعة الداخلية تقييم كفاية نظام الرقابة الداخلية وكفاءاته، مع ضمان تطبيق جميع السياسات والإجراءات المعمول بها والالتزام بها. وتتولى إدارة الالتزام مهمة التأكد من الالتزام بالمتطلبات التنظيمية، وذلك من خلال التطبيقات المؤتمتة مركزياً، والمعايير العينية، وغيرها من الإجراءات.

نتائج المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية

أكملت المراجعات التي أجريت خلال عام 2015م للتأكد من فعالية الضوابط الرقابية الداخلية وجود الأنظمة والإجراءات المطلوبة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الكبيرة التي قد يواجهها البنك وتطبقها على مدار هذا العام، ولم يكن هناك أي ثغرات جوهيرية في البيئة الرقابية. وبناءً على نتائج تقييم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية والتقييم المستمر للضوابط الرقابية التي تطبقها الإدارة خلال العام، ترى الإدارة أن نظام الرقابة الداخلية المعمول به في البنك حالياً كافٍ، ويعمل بفعالية وتم مراقبته بصورة منتظمة، ولكن الإدارة مستمرة في سعيها الدائم لتعزيز نظام الرقابة الداخلية.

في ضوء ما سبق، اعتمد مجلس الإدارة تقييم الإدارة التنفيذية لنظام الرقابة الداخلية الذي يتم تطبيقه حسب توجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي.

16. مراجعو الحسابات

أقرت الجمعية العامة للمساهمين في اجتماعها السنوي الذي عقد في 8 أبريل 2015م تعيين السادة كي بي إم جي - الفوزان والسدحان وارنست ويونغ وشركائهم كمراجع حسابات خارجيين للبنك عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2015م بما في ذلك مراجعة البيانات المالية الربع سنوية خلال نفس العام. وستنظر الجمعية في اجتماعها القادم في إعادة تعيين مراجع الحسابات الحاليين، أو استبدالهم بمرجعين آخرين، وتحديد أتعابهم لقاء مراجعة حسابات البنك عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2016م.

17. مجموعة المخاطر

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسائر المالية الناتجة عن تعثر المقترض أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته المالية المتعاقد عليها. وتمثل مخاطر الائتمان أغلب وأعلى نسبة من إجمالي المخاطر التي يتعرض لها البنك، وهي ناتجة عن العمليات الائتمانية في التمويل والسلف والاستثمارات. ونتيجة لذلك، فقد وضع البنك سياسات مختلفة لإدارة مخاطر الائتمان لتغطية كافة برامجها التمويلية بما يضمن أن يحافظ البنك على جودة محافظه الائتمانية بالإضافة إلى محافظه عمليات الاستثمار، وتقليل الخسائر الناجمة عن أنشطة التمويل.

تقييم مخاطر الائتمان

حتى تتمكن مجموعة المخاطر من قياس وإدارة مخاطر الائتمان في مختلف محافظ البنك، فقد وضعت أدوات مناسبة لمختلف العاملين والمستفيدين لتقدير جدوى كل علاقة. وتهدف عمليات تقييم مخاطر الائتمان قياس مخاطر الخسائر التي قد تنشأ نتيجة عدم سداد الالتزامات القائمة. وعليه، فإنه يتم تحليل عملاً قطاع الشركات من خلال نماذج تقييم التحليل الائتماني المطورة داخلياً، في حين تستخدم نماذج السمات الشخصية والسلوك الائتماني للعملاء الأفراد. أما بالنسبة لمحفظة استثمارات البنك فإن البنك يعتمد على التقييم المتوفّر من قبل وكالات التصنيف الائتماني الخارجية البارزة، بالإضافة إلى عملية البحث والتقصي عن المخاطر المرتبطة. هذا وتُخضع عمليات التقييم لكل علاقة إلى التجميع على مستوى المحفظة لزيادة تقييم شامل للمحفظة الائتمانية أو الاستثمارية ومقارنته مع المستوى المستهدف لجودة المحافظ.

خواص مخاطر الائتمان والحدود الائتمانية والضمادات

تعمل مجموعة مخاطر الائتمان على متابعة المخاطر الائتمانية وتقديرها بحسب تقييم الجدار الائتمانية لكل علاقه ينبع عنها تقديم حد ائتماني لأي عميل. ولذلك فقد تم تصميم سياسات إدارة مخاطر الائتمان لوضع حدود ائتمانية ملائمة لمستوى المخاطر، ولمراقبة المخاطر وتحديد كيفية الالتزام بالحدود. فإنه يتم مراقبة الحدود الائتمانية الفعلية وما يقابلها من مخاطر على أساس يومي. كما تلزم سياسات المخاطر الائتمانية ضمان تنوع أنشطة التمويل حتى لا يكون هناك أي تركيز للمخاطر مع أفراد أو مجموعات من العملاء في مواقع جغرافية أو نوعية محددة من الأنشطة التجارية. بالإضافة إلى ذلك، فإن البنك عادة ما يقوم بالاحتفاظ بضمادات مقابل التسهيلات الائتمانية لتخفيض مستوى المخاطر. وتشمل الضمادات المحافظة بها أنواعاً متعددة مثل الأوراق المالية والودائع النقدية والضمادات المالية المقدمة من بنوك ومصارف أخرى بالإضافة إلى الأسهم والعقارات وغيرها من الأصول الثابتة.

يتعرض البنك الأهلي التجاري في أعماله الاعتيادية إلى أنواع متعددة من المخاطر الملزمة لأنشطته المصرية، ولذلك تعمل مجموعة المخاطر على دعم مجموعات أعمال البنك المختلفة عن طريق التأكد من أن المخاطر التي يتعرض لها البنك يتم تفادتها وتعويضها إن وجدت بحيث تتواءم معادلة الأداء مع المخاطر. بالإضافة إلى التأكد من أن جميع المخاطر المرتبطة بالأعمال تقع ضمن نطاق قابلية تحمل المخاطر للبنك ككل. علماً بأن الهدف الرئيسي لمجموعة المخاطر هو الحفاظ على المستوى العام للمخاطر في البنك وبما يتماشى مع إستراتيجية البنك. ولتحقيق هذا الهدف، فإن مجموعة المخاطر تستخدم عدداً من الأدوات والوسائل والكافئات المهنية المناسبة والتي تعمل على تحديد المخاطر وتصنيفها وقياسها وتقديرها.

كما تعمل سياسة حوكمة المخاطر لدى البنك على تعريف المخاطر وتحديد مستويات قبولها بالإضافة إلى وسائل إدارتها. ويشمل ذلك وضع الضوابط اللازمة لأنواع المخاطر المحددة والمستهدفة، والتأكد من إدارتها بشكل استباقي وواقعي، بالإضافة إلى تعزيزها ودعمها بسياسات شاملة تحدد أدوار ومسؤوليات كافة الجهات المعنية، مع نشر ثقافة مواجهة وإدارة المخاطر على كافة مستويات إدارات البنك.

ووفقاً للتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي وللجنة بازل، فإن إطار حوكمة إدارة المخاطر في البنك يضمن استقلالية مهام مجموعة المخاطر بالإضافة إلى وضع ثلاثة خطوط رئيسية للدفاع على مستوى إدارات البنك، بحيث تشارك وحدات الأعمال مع إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية في الإدارة الفعالة لرصد وتحديد مستويات المخاطر المقبولة وأساليب الحد منها.

أما فيما يخص الهيكل التنظيمي لمجموعة المخاطر، فإنه ينظم المستويات الإدارية للمجموعة وأداؤها للمهام الوظيفية المنطة بها في إدارة أنواع المخاطر المختلفة، والتي تتضمن في حدود مسؤوليتها مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية. وعملت مجموعة إدارة المخاطر على رسم سياسات خاصة لكل نشاط لإدارة المخاطر. يخضع كل نوع من الأنواع المذكورة سابقاً لسياسات إدارة شاملة على مستوى البنك ككل.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر الناتجة عن التغيرات والتقلبات في أسعار السوق، مثل أسعار العمولات الخاصة، ومستويات الجدار الإئتمانية - على مستوى السوق - وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأي تغييرات في القيمة العادلة للأدوات والأوراق المالية التي يحتفظ بها البنك.

المخاطر التشغيلية

يعرف البنك المخاطر التشغيلية على أنها مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملاءمة أو إخفاق الإجراءات الداخلية، أو الأفراد، أو الأنظمة، أو الأحداث الخارجية. وتعتبر مخاطر كامنة لكافحة العمليات التجارية أو غير التجارية للبنك. وهي ملزمة لجميع أنشطة المؤسسات المصرفية والمالية. ولكون المخاطر التشغيلية من مسؤوليات وحدات الأعمال في المرتبة الأولى، فإن المهمة الرئيسية لإدارة المخاطر التشغيلية في مجموعة المخاطر تكمن في وضع إطار عمل شامل ومتكامل لتقدير هذه المخاطر والخسائر الناتجة عنها ومتابعة تطبيقه والالتزام به، وذلك لكافة مجموعات أعمال البنك المختلفة.

كما تتضمن إستراتيجية إدارة مخاطر التشغيل الشاملة ما يلي:

- اتباع نهج استباقي للحد من المخاطر التشغيلية من خلال عملية التقييم الذاتي للمخاطر وضوابطها؛
- تجميع وتحليل أحداث المخاطر التشغيلية والخسائر الناتجة عنها؛
- تفعيل برنامج لرفع مستوى الوعي بالمخاطر التشغيلية ونشر ثقافة الحد منها؛
- إعداد تقارير دورية شاملة لمراقبة المخاطر التشغيلية وفاعلية ضوابطها؛
- تطوير ممارسات إدارة المخاطر التشغيلية للمحافظة على بيئة عمل مستقرة تساهم بشكل فعال في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك.

18. تأكيدات أعضاء مجلس الإدارة

يؤكد مجلس إدارة البنك للمساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة وحسب

معرفته التامة من كافة النواحي المادية ما يلي:

- أن سجلات الحسابات أعدت بالشكل الصحيح؛
- أن نظام الرقابة الداخلية أعدَّ على أساس سليم ونفذ بفاعلية؛
- أنه لا يوجد أي شك يذكر في قدرة البنك على مواصلة نشاطه؛
- أنه لا يوجد أي عقد كان البنك طرفاً فيه وتوجد أو كانت توجد فيه مصلحة جوهرية لأي من رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك أو للرئيس التنفيذي أو رئيس المجموعة المالية للبنك أو لأي شخص ذي علاقة مباشرة بأي منهم، عدا ما جرى ذكره في بيان المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

19. المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة

تعد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م طبقاً للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي ومعايير التقارير المالية الدولية المصدرة من المجلس الدولي للمعايير المحاسبية. وتم إعداد القوائم المالية الموحدة لتنماش مع نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات بالمملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك.

كما تجدر الإشارة بصدور قرار الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين رقم (4579/2014) وتاريخ 11/02/2014م المتضمن إقرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لتطبيق معايير المحاسبية الدولية دفعة واحدة بعد اعتماد استكمالها من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على القوائم المالية المعدة عن الفترات المالية في 01/01/2017م، لذا فإن البنك يود أن يؤكد بأن قوائمه المالية حاليًّا تعد طبقاً لتلك المعايير، ويؤكد على التزامه بتطبيق أي تحديثات عليها.

هذا وتوزع مجموعة المخاطر ما ت تعرض له من مخاطر السوق لأغراض إدارة المخاطر إلى محافظ متاجرة ومحافظ غير متاجرة. حيث تتم إدارة محفظة المتاجرة من قبل إدارة الخزينة وتتضمن المراكز الناشئة عن صناعة السوق وتحتوي كذلك على مراكز المتاجرة بالإضافة إلى إدارة الأصول والخصوم المثبتة بالقيمة العادلة. وتستخدم إدارة مخاطر السوق أدلة "قياس القيمة المعرضة للخسائر" لكافحة التعاملات ضمن دفتر المتاجرة. وتقدر القيمة المعرضة للخسارة خلال فترة محددة من الزمن بسبب تحركات السوق غير المواتية. ولحساب القيمة المعرضة للخسارة فإن الأداة تعتمد على معطيات حساب التقلب في أسعار السوق والارتباط بين مكونات المحفظة باستخدام بيانات السوق التاريخية ذات الصلة.

كما تلزم سياسة حوكمة المخاطر لجنة إدارة الأصول والخصوم بمسؤولية إدارة المخاطر المرتبطة بالتحول في أسعار العمولات الخاصة، والتي تنشأ عن تأثير التغير في الأسعار على التدفقات النقدية المستقبلية والقيمة العادلة. وتعمل لجنة إدارة الأصول والخصوم على موازنة الأصول والخصوم وفجوة أسعار العمولات الخاصة والتعامل مع إستراتيجيات التحوط للحفاظ على مخاطرها ضمن الحدود المناسبة. إضافة إلى ذلك، فإن سياسة إدارة الأصول والخصوم تعمل على تحسين هيكل الميزانية العمومية لضمان إجراء العمليات المصرفية ضمن نطاق قابلية تحمل المخاطر للبنك. وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة المخاطر وضعت سياسة استثمارية لضبط عمليات إدارة الخزينة في أسواق المال والصرف الأجنبي وأسعار الفائدة، ومنتجات السلع. تهدف لضمان أن تكون جميع الأنشطة التي تزاولها إدارة الخزينة لدى البنك مرتبطة بضوابط تنظيمية ورقابية للحد من مخاطرها.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر الناجمة عن عدم القدرة على تلبية جميع التزامات الدفع عند استحقاقها أو أن تكون تكاليف تلبية هذه الالتزامات باهظة.

عليه فإن الدور الرئيسي لإدارة مخاطر السيولة في البنك هو العمل على تحقيق التوازن بين السيولة والربحية لجميع العمليات مع الحفاظ على موقف قوي للسيولة لزيادة ثقة المتعاملين وتحسين تكلفة التمويل. ولتعزيز مستويات السيولة، فإن إدارة البنك الأهلي الفعالة أولكت مجموعة المخاطر مهمة مراقبة كافة الاستحقاقات والالتزامات إلى جانب مصادر التمويل مع معدلات تكفلتها على مختلف المستويات الزمنية المستهدفة. والجدير بالذكر بأن البنك يخضع لبرامج قابلية تحمل المخاطر بحيث تضمن قدرته على تلبية جميع التزاماته في أسوأ ظروف السوق، بما فيها فترات طويلة من تصفية الأصول بأسعار غير مرغوب فيها.

20. الخطط الرئيسية والمستقبلية

بعد أن حقق البنك الأهلي تقدماً ملمساً خلال عام 2015م في مسيرته نحو تحقيق أهدافه الإستراتيجية الخمسة على نحو يليّي تطلعات المساهمين والعملاء والموظفين، نواصل رحلتنا لاستكمال هذه الجهود، فمع سعينا بأن تكون البنك الأول في الدخل والأرباح، والبنك الأفضل في خدمة العملاء والخدمات الإلكترونية، فإننا نكثف تركيزنا على خدمة العملاء ودعمها وتحسينها بكافة السبل كواحدة من أهم الأولويات التي تحقق لنا التميز والتنافسية، بجانب زيادة استثماراتنا في المصرفية الإلكترونية التي تمثل مستقبل الصناعة المصرفية من خلال تطوير البنية التحتية للبنك عبر تقنية الجيل القادم (NextGen) كجزء من خدمة العملاء.

ونواصل التوسع في أعمال مصرفية الأفراد عبر الانتشار الذكي لقنوات التوزيع، سواءً القنوات الإلكترونية أو من خلال الفروع، بما يمكننا من تقديم خدمات مت米زة تلائم مختلف شرائح العملاء وتلبى كافة احتياجاتهم. وفي مصرفية الشركات، سنعزز تواجدنا من خلال تحسين خدمة إدارة النقد وزيادة عائدات البيع المتقطع ومواصلة دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسنستمر في المحافظة على ريادتنا في عمليات الخزينة وأنشطتها المختلفة. وتتضمن خططنا أيضاً زيادة حصتنا من أصول المصرفية الإسلامية وتحقيق عائدات أعلى للبنك وعملائنا.

وندعم كافة هذه الجهود من خلال تسخير التقنية الحديثة في كافة الخدمات المصرفية الإلكترونية التي نقدمها لعملائنا، والسعى دائماً لتمييز أنفسنا من خلال تحسين تجربة العملاء. ولمواكبة الأحداث المتغيرة التي تؤثر على النشاط الاقتصادي بوجه عام وعلى عملائنا بوجه خاص مثل انخفاض أسعار النفط، وضمن مجموعة من الأولويات الإستراتيجية التي تتضمن: زيادة حجم السيولة للبنك من خلال زيادة ودائع العملاء، والاستمرار في تنمية الدخل، وزيادة مستويات الإنتاجية بالبنك، وإدارة المخاطر وأساس المال بفعالية وكفاءة. جميع هذه الجهود لا تنفصل عن المبادرات التي يستمر البنك في تنفيذها والتي تشمل تحسين البنية التحتية التشغيلية، وتحسين بيئة العمل، ورفع كفاءة الموظفين، واستقطاب أفضل المواهب، إلى جانب زيادة منافذ الخدمة بكافة أنواعها، وتعزيز وصول شرائح العملاء وتحسين النماذج البيعية والخدمة وتجربة العميل.



مصرفية الأفراد

يرتكز عمل المجموعة المصرفية للأفراد على خدمة العملاء وتقديم خدمات وحلول مصرفية تصل إلى آفاق فريدة من التميز تخطى بها توقعاتهم ونبلي احتياجاتهم الحالية والمستقبلية تنفيذاً لوعد البنك لعملائه من خلال شعاره "غدك الآن". وكان المفتاح الرئيسي للنجاح أعمالنا خلال العام ولا يزال هو تقديم منتجات وخدمات متقدمة تناسب احتياجات العملاء، مما أسهم في الزيادة المستمرة لعدد عملائنا الذي تجاوز في عام 2015م 4.86 مليون عميل، وأثمر كذلك في زيادة عدد العمليات المنفذة لخدمتهم إلى أكثر من 185 مليون عملية، نفذ منها 94% عبر قنواتنا الإلكترونية الذكية.

وقد ساعدنا على تحقيق هذا النجاح المتواصل تنفيذ خطة الانتشار الواسع لفروعنا ومراكز خدماتنا تسهيلاً لوصول خدمات الأهلي إلى عملائه أينما وجدوا؛ فقد افتتح البنك 11 فرعاً جديداً خلال عام 2015م، منها عددٌ من فروع الجيل الجديد المدعومة بأحدث الوسائل التقنية والتصميم العصري الحديث في خطوة تsemه في تعزيز تجربة العملاء وتقدم لهم خدمة أفضل، وبهذا يصل إجمالي عدد فروع البنك إلى 352 فرعاً، منها 106 فرعاً تتضمن أقساماً مخصصة لمصرفية السيدات. كما زاد عدد أجهزة الصراف الآلي ليصل إلى 2,927 جهازاً منتشرة في جميع أنحاء المملكة، إلى جانب 138 مركز حوالات سريعة (كويك باي). ولعل أهم التحسينات التي عايشها عملاؤنا في فروعنا أن نسبة الذين يحصلون على الخدمة من العملاء في أقل من عشر دقائق بلغت 89% في العام 2015م.



إن منهجيتنا في مصرافية الأفراد أن كل إنجاز يتحقق ما هو إلا محطة انطلاق لإنجاز جديد خلال رحلتنا لنكون البنك الأسرع نمواً والأكثر اهتماماً بعميل مصرافية الأفراد في المملكة والمنطقة.

أما على صعيد نمو أعمال المجموعة المصرافية للأفراد، فقد حققنا نتائج متميزة على كافة الأصعدة؛ حيث شهد عام 2015 نمواً في أرصدة الحسابات الجارية لعملاء مصرافية الأفراد بنسبة 26٪ عن العام السابق. ويرجع هذا النمو إلى العديد من المبادرات منها الحملات التسويقية المكثفة لمنتجات تحويل العملات الأجنبية، وسداد المدفوعات، والتي أثمرت عن نمو عوائد عمليات تحويل العملات بنسبة 36٪، وزيادة عوائد عمليات سداد بنسبة 19٪ عن عام 2014م. أطلقنا أيضاً العديد من الأنشطة التسويقية الكبيرة لتحفيز العملاء وتشجيعهم على إجراء عملياتهم الشرائية باستخدام بطاقات الأهلي المصرافية محلياً ودولياً، وقد أثمرت هذه في زيادة عمليات الشراء من 46.6 مليون عملية إلى 57.5 مليون عملية شرائية داخل وخارج المملكة، بما يمثل زيادة بنسبة 23٪ في عدد العمليات عن عام 2014م.

وفي حسابات الرواتب، أسيّمت خطط الدعم في استقطاب أكثر من 127 ألف حساب رواتب جديد مقارنة بـ 96 ألف حساب في عام 2014م محققة نسبة نمو 33٪ لتصل محفظة الرؤوس إلى أكثر من 1.15 مليون عميل. وشهدت مبيعات التكافل كذلك نمواً كبيراً حيث ارتفعت المبيعات من 12,798 في 2014م إلى 19,201 عقد نشط لمنتج تكافل الأهلي في 2015م، وهو الأعلى في تاريخ مبيعات العقود النشطة.

وحققت مصرافية الأفراد نمواً ملحوظاً في محفظة تمويل الأفراد في عام 2015م بزيادة قدرها 13٪ عن العام الماضي، وهو ما يمثل إنجازاً متميزاً جعل البنك من أسرع البنوك نمواً في المملكة. فقد نمت محفظة التمويل العقاري بنسبة 24٪. وافتتح البنك مركزين للتمويل العقاري في عام 2015م. وحقق التمويل التأجيري مبيعات قياسية وصلت إلى 64.8 ألف عقد تمويل تأجيري، وبهذا يسجل زيادة بنسبة 33٪ في محفظته، والتي تحققت بالتعاقد مع المزيد من الموزعين المعتمدين وتوطيد العلاقات مع الوكلاء الحاليين، وعززنا ذلك بافتتاح مركز جديد للتمويل التأجيري في 2015م ليصل عددها إلى 6 مراكز.

وعلى صعيد البطاقات الائتمانية، فقد نمت محفظتها بنسبة 27٪، محققة المركز الأول على مستوى البنوك في المملكة. وأطلق البنك خلال هذا العام بطاقته المطورة الجديدة "بطاقة الأهلي الائتمانية" ذات الشريحة الذكية والرقم السري بالإضافة إلى خاصية الدفع بتمرير البطاقة دون ملامسة (Contactless) لتكون أول بطاقة ائتمانية تحمل هذه الخاصية في المملكة. وتوسّعنا في خدمة الإصدار الفوري للبطاقات الائتمانية ليصل عدد فروعنا التي تصدر البطاقات فورياً إلى 70 فرع على مستوى المملكة، وحصلنا على جائزة "الاستقطاب الأكثراً ابتكاراً" (Most innovative acquisition) من شركة ماستركارد العالمية. كما تم إطلاق برنامج جديد للولاء والمكافآت تحت مسمى "لك" وهو البرنامج الأول من نوعه في المملكة. وصممنا بطاقات جديدة مخصصة لشريحة عملاء الوسام المصرافية الخاصة.

وعلى صعيد التمويل الشخصي، نمت محفظة التمويل الشخصي بنسبة 4٪، وحافظ البنك على المركز الثاني بين بنوك المملكة من حيث حجم محفظة التمويل الشخصي. ولم تكن الحالات السريعة (كويك باي) بعيدة عن هذا العام الحافل بالإنجازات. فقد شهد عام 2015م إنجازات متعددة تمثل أهمها في زيادة عدد حوالات السريعة بنسبة 54٪ ليصل إلى 1.6 مليون عميل، وزيادة عدد الحالات بنسبة 41٪ ليصل عدد الحالات إلى 7.3 مليون حالة، بالإضافة إلى افتتاح 41 مركزاً جديداً ليصبح إجمالي عدد المراكز 138 مركزاً.

كما كان عام 2015م زاخراً بالإنجازات في المصرافية الخاصة، حيث نمت محفظة التمويل بواقع 29٪، ونما كذلك دخل إدارة المصرافية الخاصة بواقع 46٪. وتوج هذا الأداء المتميز حصول المصرافية الخاصة بالبنك على خمسة جوائز لحصوله على المركز الأول في تصنيفات المصرافية الخاصة وإدارة الثروات لجائزة "يوروموني" على مستوى الفئات الخمسة للمنافسة، وكان آخر هذه التتويجات هو الإعلان عن حصول البنك الأهلي على جائزة أفضل بنك في المصرافية الخاصة الشاملة في استبيان يوروموني السنوي للمصرافية الخاصة وإدارة الثروات لعام 2016م، والتي سيعلن عنها رسمياً في فبراير 2016م.

وقد شهد عام 2015م تطويراً كبيراً لمصرافية الوسام، التي صممته خصيصاً لعملائنا المميزين لتقديم لهم مفهوماً جديداً للخدمات المصرافية المتكررة التي توകّل طموحاتهم إيماناً من الإدارة التنفيذية للبنك بأهمية هذه الشريحة. وقد ركزت مصرافية الوسام بتصميمها الجديد على جودة الخدمات المقدمة لهذه الفئة وتطوير منتجات جديدة ومبتكرة تفي جميع متطلبات عملاء الوسام بأسرع الطرق وباستخدام أفضل الوسائل التقنية.



مصرفية الشركات

في تمويل هذا القطاع. ولقد ساهم ذلك في النمو الشامل لمصرفية الشركات من خلال تمويل العديد من كبرى المشروعات والصفقات التي تدعم القطاعين الحكومي والخاص في مختلف القطاعات التي تشمل الطبية والتعليمية وقطاعات التجزئة والتصنيع وغيرها من قطاعات البنية التحتية المرتبطة بها مثل تمويل إنشاء شبكات الطرق وخطوط السكك الحديدية.

كذلك ساهمت مصرفية الشركات في تحقيق تطلعات البنك في مجال الخدمات الإلكترونية وتقنية المعلومات من خلال السعي المتواصل لتطوير حلول ومنتجات إدارة النقد الموجهة لقطاع الشركات في المملكة، والتي تشتمل على المصرفية الإلكترونية عبر الإنترنت (Ecorp) وحلول التجارة ونظام دفع الرواتب وخدمات نقاط البيع، حيث وصلت الحصة السوقية للبنك في نقاط البيع إلى 14٪، وساهم البنك بنسبة 5٪ من حصة النمو السوقى الكاملة لنقاط البيع لتصل إلى 31,803 نقطة بيع في نهاية عام 2015م. ونجح في إتمام المطلبات التنظيمية والتكنولوجية لإطلاق خدمة السحب النقدي من خلال نقاط البيع ضمن النظام المطور للشبكة السعودية للمدفوعات (مدى)، وحقق تقدماً ملحوظاً في مجال فتح الحسابات الجماعية لعملائه من موظفي الشركات تحت نظام حماية الأجر مع الالتزام بأنظمة وقوانين مؤسسة النقد العربي السعودي بما يتعلق بإجراءات مكافحة غسل الأموال. وقد فاز البنك الأهلي بجائزة "أفضل بنك في إدارة النقد لعام 2015م" بالمملكة والمقدمة من مؤسسة "ذى آشيان بانكر" المتخصصة في الشؤون المالية والمصرفية.

أما في مجال المؤسسات المالية، فقد حافظ البنك الأهلي على ريادته في إنشاء علاقات مصرفية متميزة مع كبرى المؤسسات المالية المرموقة في جميع أنحاء العالم من أجل تسهيل تنفيذ عمليات الحالات الدولية وعمليات التجارة، وحافظ البنك في الوقت ذاته على تطبيق أعلى معايير الانضباط والالتزام بضوابط المخاطر الائتمانية والتشغيلية، وتطبيق معايير "اعرف عميلك"، ودعم مكافحة غسل الأموال وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية. وعلى صعيد تمويل المشاريع، حصد البنك جائزة أفضل ترتيب لتمويل المشروعات بالمملكة وفقاً لتصنيف وكالة "ديالوجيك" (Dealogic) للعام. وفاز البنك الأهلي أيضاً بجائزة أفضل بنك لتمويل المشروعات الإسلامية ضمن جوائز مجلة "جلوبال إسلاماك فاينانس" من المملكة المتحدة.

جعلت المجموعة المصرفية للشركات من عام 2015م عاماً استثنائياً جديداً في نتائجها وأعمالها، حيث زاد إجمالي الأصول بنسبة 19٪ ليرتفع من 122 إلى 146 مليار ريال، وبذلك تحافظ مصرفية الشركات على مكانتها كأكبر محفظة من حيث الأصول بين البنوك السعودية حيث نمت محفظة تمويل مصرفية الشركات بما يزيد عن 20.6٪، وزادت قاعدة عملائها بنسبة 4٪، في حين شهد معدل صافي الدخل انخفاضاً من 3.2 إلى 3.1 مليار ريال بانخفاض قدره 5.8٪.

وسع البنك من أنشطته في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقق هذا القطاع نمواً بنسبة 19.8٪ خلال عام 2015م. كما زادت حصة البنك في برنامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "كفاله" لبلغ نسبة 53٪ من إجمالي عدد الكفالات الصادرة في عام 2015م مقارنة بنسبة 51٪ في عام 2014م. وتحقيقاً لهذا الدعم، زاد البنك عدد فروعه التي تقدم خدمات تلبية احتياجات هذه الشريحة من العملاء والتي تتضمن إسلام خطابات الضمان والحصول على الائتمان والتمويل إلى 17 فرعاً تغطي جميع مناطق المملكة تم اختيار مواقعها وفقاً لدراسات محددة راعت أن تكون الفروع في أقرب مكان لعملاء هذه الشريحة.

واستكملاً للبنك تطوير برنامج "تاجر الأهلي" الذي أعيد إطلاقه عام 2014م تقديرأً منه للدور الكبير الذي تلعبه شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني، فطور العديد من المميزات التي أضفت للبرنامج مثل تقديم حلول تمويلية متنوعة لعملاء البنك شملت إمكانية الحصول على تمويل رأس المال العامل والانضمام لبرنامج "كفاله" لتمويل المنشآت التجارية بضمان صندوق التنمية الصناعي والاستفادة من برنامج التمويل العقاري التجاري، والعديد من الخدمات الأخرى المميزة التي تشمل أولوية الخدمة وأسعار تنافسية للمعاملات.

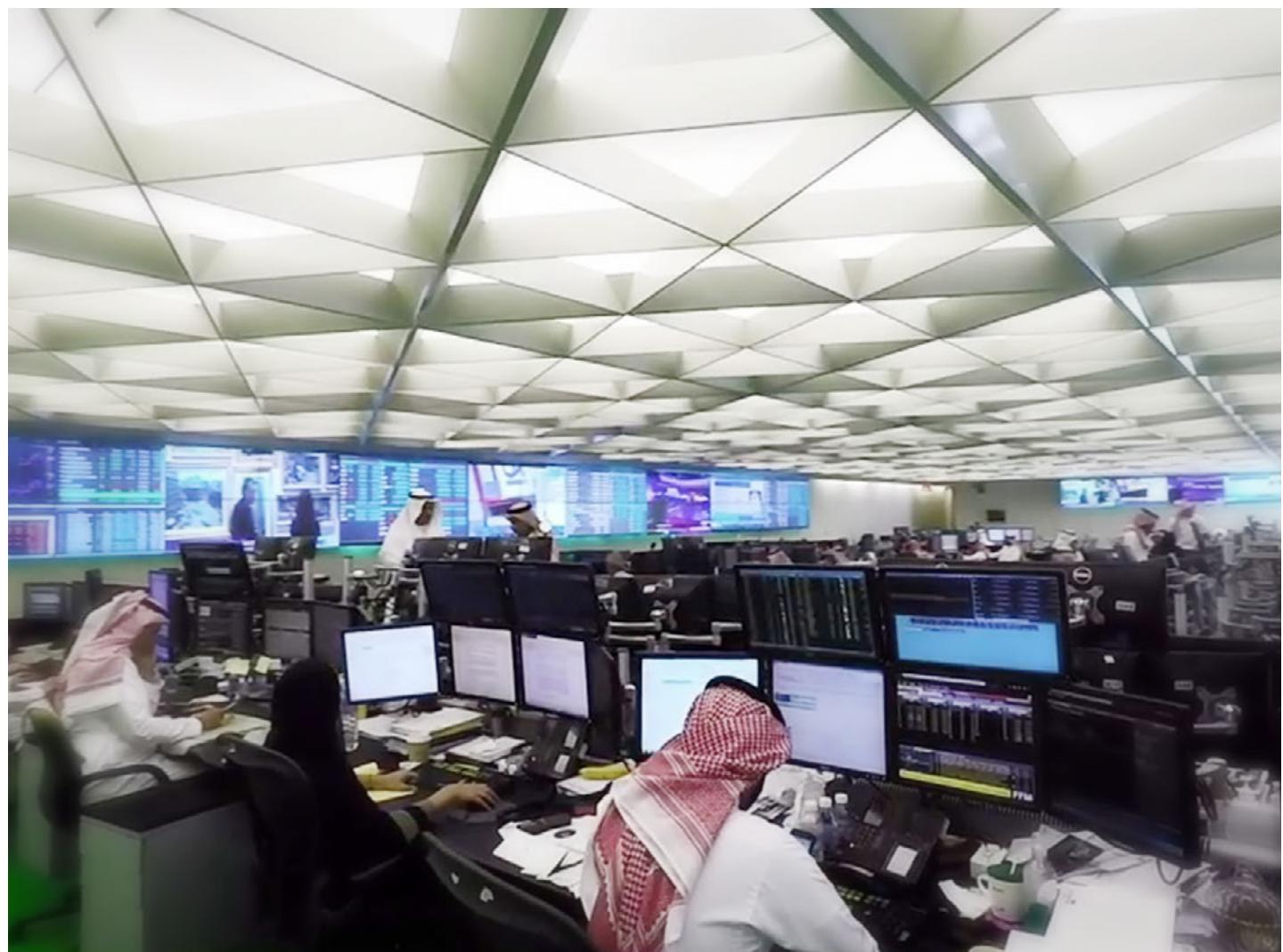
وواصل البنك توسيع نطاق التمويل المهيكل والممشروعات الكبرى، فموّل العديد من مشروعات البنية التحتية والكثير من الصفقات في مجال صناعة الطيران، وتتضمن ذلك تمويل إنشاء البنية التحتية للمطارات وشراء إساطيل الطائرات وغيرها من الصناعات ذات الصلة، وبهذا يحافظ البنك على ريادته

حققت مجموعة الخزينة خلال العام إنجازات قياسية على مستوى الدخل وصافي الأرباح جعلت من العام 2015 عاماً حافلاً بالميزد من الإنجازات على مستوى المجموعة، حيث زاد صافي الدخل بنسبة 6.6% ليصل إلى 3.5 مليار ريال. بجانب أننا تمكنا من الاستمرار في تحقيق قيمة أفضل لعملائنا من خلال النجاح القياسي في عمليات البيع المتقطعة رغم تحديات السيولة والظروف المتقلبة التي شهدتها السوق.

وكان أحد أهم إنجازات الخزينة خلال عام 2015 هو تحقيق البنك الأهلي للريادة من خلال تحقيق أعلى دخل من صرف العملات الأجنبية، حيث حققنا دخلاً بقيمة 1,075 مليون ريال، وقد كان هذا ثمرة لتضافر الجهود بين الإدارات المختلفة بمجموعة الخزينة والأطراف ذات العلاقة بالبنك. كما شهد العام تعزيزاً كبيراً منصة أعمال الخزينة من خلال تقديم بنية تقنية جديدة لعمليات الخزينة أسهمت في تعزيز قدراتنا على إعادة تدوير المخاطر وتنفيذ سياسة التسعير المرنة في أسواق رأس المال.

واستكمالاً لجهودنا نحو ابتكار حلول متميزة لعملائنا، أسس البنك شركة خارجية ذات غرض خاص (SPV) تسهل لنا استخدام الأدوات المالية للمتاجرة، وبهذا يكون البنك الأهلي هو أول بنك بالمملكة ينفذ هذه الخطوة المبتكرة. إن أهم عوامل نجاحنا وركائزنا الأساسية في تحقيق أهدافنا الإستراتيجية هو التركيز على عملائنا، فهم أساس أعمالنا وخلق قيمة مستدامة وحلول متقدمة لأعمالهم هو المقياس الحقيقي لنجاحنا.

كما أنه من بين أهم النتائج الملحوظة التي حققناها خلال العام، هي المحافظة على محفظة استثمارية قوية ومتعددة مع الحفاظ في الوقت ذاته على زيادة معدلات السيولة، وزيادة هوامش الربح، وجني مكاسب رأسمالية كبيرة للعام العاشر على التوالي. أما فيما يتعلق بمنتجات الخزينة، فقد أطلقنا 7 منتجات جديدة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مقدمين لعملائنا قائمة أوسع من الحلول الاستثمارية والتوطيدية مما كان له دورٌ كبير في تحقيق نتائج أفضل في أعمالنا. وفي خطوة هي الأولى من نوعها بالمملكة، طورنا سلوكاً إسلامية من الفئة الأولى (Tier 1) بقيمة 5.7 مليار ريال لتعزيز الوضع المالي للبنك بما يتواافق مع أحكام الشريعة الإسلامية واللوائح المصرفية الدولية المعهود بها.



الشركات التابعة

الشركة التابعة	رأس المال بالريال	عدد الأسهم المصدرة	نسبة الملكية	النشاط الرئيسي	الدولة محل النشاط التأسيس	الدولة محل النشاط
شركة الأ الأهلي المالية	1,000,000,000	100,000,000	90.7٪ ملكية مباشرة و 7.16٪ وأنشطة إدارة الأصول ملكية غير مباشرة	إدارة الخدمات الاستثمارية للبنك	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية
شركة إيست قيت كابيتال هولدنغ (إيست قيت) - شركة تابعة لشركة الأ الأهلي المالية	9,375,000	2,500,000	97.88٪ ملكية فعلية كلية	خدمات إدارة الاستثمار	الإمارات العربية المتحدة (دبي)	الأسواق الناشئة مع التركيز بشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط
شركة الأ الأهلي المالية - شركة مظلة لإدارة الاستثمار - شركة تابعة لشركة الأ الأهلي المالية	37,500,000	1,000,000	97.88٪ ملكية فعلية كلية	الاستثمارات في أسهم شركات قائمة في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي	المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي	المملكة العربية السعودية
بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي	3,340,000,000	2,600,000,000	67.03٪ ملكية مباشرة	بنك مشارك عن طريق استقطاب حسابات جارية واستقطاب حسابات استثمار مشاركة في الأرباح والخسائر وإقراض هذه الأموال لعملاء أفراد وشركات، عن طريق عقود إيجار تمويلية واستثمارات بالمشاركة	تركيا	تركيا
شركة تركيا فاينانس فارلوك كيرالما - شركة تابعة لبنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي	64,240	50,000	67.03٪ ملكية فعلية	شركة ذات غرض خاص أسيست لإصدار الصكوك للبنك التركي	تركيا	تركيا
شركة تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي تابعة لبنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي	64,240	50,000	67.03٪ ملكية فعلية	شركة ذات غرض خاص أسيست لإصدار الصكوك للبنك التركي	تركيا	تركيا
الشركة العقارية المطورة للتمليك والإدارة المحدودة	500,000	500	100٪ ملكية مباشرة	مساك وإدارة الصكوك والأصول على سبيل الضمان، نيابة عن البنك وللغير	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية
شركة الأ الأهلي لتسويق خدمات التأمين	500,000	50,000	100٪ ملكية فعلية	وكيل تأمين لتوزيع وتسويق منتجات تأمين إسلامية في المملكة العربية السعودية.	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية
شركة البنك الأهلي التجاري السعودي للأسوق المحدودة	187,500	50,000	100٪ ملكية مباشرة	متاجرة بالمشتقات المالية وعمليات إعادة الشراء العكسية	جزر كايمان	المملكة العربية السعودية



(أ)شركة الأهلي المالية

يمتلك البنك ملكية مباشرة بنسبة 90.7٪ وملكية غير مباشرة بنسبة 7.16٪ وقد

تم تأسيس شركة الأهلي المالية (الأهلي كابيتال) في أبريل 2007م بموجب

ترخيص هيئة السوق المالية رقم 2005-83-2 بتاريخ 21 جمادى الأولى 1426هـ

(28 يونيو 2005م) لتنفيذ التعامل بصفة أصليل ووكيل والتعهد بالتفطية والإدارة

والترتيب وتقديم المشورة والحفظ فيما يتعلق بالأوراق المالية. تدير الشركة حالياً

أكثر من 20.9 مليار دولار أمريكي (اعتباراً من ديسمبر 2015م) في جميع فئات

الأصول المتعددة، سواء محلياً أو دولياً. كما تدير الشركة من أكبر صناديق رأس

المال الإسلامي والذي تبلغ أصوله 6.6 مليار دولار أمريكي. وفي عام 2015م جاءت

شركة الأهلي المالية في المرتبة الثالثة من حيث قيمة التداولات بحصة سوقية

قدرها 11.31٪. وفي المرتبة الثانية من حيث عدد الصفقات بحصة سوقية بلغت

14.51٪. وتمثلت أهم إنجازات شركة الأهلي المالية في عام 2015م في إطلاق

منصة الأهلي تداول الجديد بما تضمه من ميزات متقدمة للتداول، بالإضافة إلى

أدوات التحليل. كما شملت الإنجازات إطلاق التطبيق الذكي الجديد في شهر فبراير

والي حق حصة سوقية 1.5٪ بما يزيد عن 66,000 تريليون للتطبيق.

وفي إدارة الأصول، أطلقت شركة الأهلي المالية صندوقين جديدين متوفقين

مع أحكام الشريعة الإسلامية هما: صندوق الأهلي المرن للأسمهم السعودية

وصندوق الأهلي للطروحات الأولية. بالإضافة إلى نجاح شركة الأهلي المالية

في إطلاق الطرح الخاص لصندوق الأهلي كابيتال للفرص في آسيا 2 المملوك

لشركة الأهلي المالية. كما ازدهرت خدمة الاستشارات الاستثمارية لدى الشركة

خلال العام المنصرم بإجمالي أصول تحت الاستشارة بلغت 12 مليار ريال.

وحملت الخدمات المصرفية الاستثمارية دخلاً قياسياً هو الأعلى منذ تأسيس

شركة الأهلي المالية وذلك من مجموعة متنوعة من التفويضات. وقد أبرمت

الشركة خلال العام 11 صفقة في جميع الخدمات الاستثمارية وأطلقت خدمات

جديدة ستساهم في تحقيق دخل مستمر، بجانب تأمين توقيضات استشارات

مالية جديدة. وقدمنت الأهلي المالية خدمات استشارات مالية للعديد من الجهات

والشركات؛ منها صندوق الاستثمار العامة لشراء حصة بقيمة 1.1 مليار دولار

أمريكي في شركة بوسكو للهندسة والإنشاءات الكورية، وشركة صناعات الخير

للكيماويات غير العضوية (إنوكيم) لزيادة حجم صندوق رأس المال الخاص

بقيمة 800 مليون ريال، وشركة العثيم للتطوير العقاري لإصدار صكوك بالريال

السعودي، وشركة سلامة للتأمين التعاوني لإصدار أسهم حقوق أولوية، وشركة

جولدمان ساكس وصندوق التمويل الدولي للتحسين (البنك الدولي) لإصدار

صكوكهم بالدولار الأمريكي. ولذلك احتلت شركة الأهلي المالية المرتبة الثانية

في تصنيف «DCM League Tables».«

وحصدت شركة الأهلي المالية العديد من الجوائز خلال عام 2015م مثل جائزة «أفضل مستشار مالي للشركات» ضمن جوائز المال والأعمال الإسلامية، وجائزتين من مجلة «بور وموني» للا بتكرار في التمويل الإسلامي كمدير لإصدار مشارك ووكيل مشارك في إصدار صكوك بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، وعلى دورها في تصميم برنامج صكوك بقيمة 5 مليارات ريال لشركة الاتصالات السعودية. كما حصلنا على جائزتي «صفقة العام للتأثير الاجتماعي» و«صفقة العام بالملكة العربية السعودية» من مجلة أخبار التمويل الإسلامي.

(ب) بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي

يمتلك البنك الأهلي نسبة 67.03٪ في بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي (البنك التركي). ويعمل بنك تركيا كبنك مشارك عن طريق استقطاب مسابات جارية ومسابات استثمار مشاركة في الأرباح والخسائر وتمويل عملاء الأفراد والشركات، وعن طريق عقود إيجار تمويلية واستثمارات بالمشاركة. وفي مارس 2015م، حصل بنك تركيا على ديون ثانوية من الفئة الثانية من ويونيو من عام 2015م، على جزئين 150 مليون دولار و100 مليون دولار. وبعد الحصول على تلك الديون الثانوية التي بلغ إجماليها 250 مليون دولار، أصبح هيكل رأس المال بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي أكثر قوة وزادت نسبة كفاية رأس المال بالبنك. ومع إستراتيجية النمو المستدام التي تبناها بنك تركيا، أطلق فرع البنك الجديد في مملكة البحرين عملاته في أكتوبر عام 2015م. وحافظ بنك تركيا فاينانس على إصدار الصكوك في كل من تركيا ومالزيا من خلال شركات تأجير الأصول. وقد بلغت قيمة الصكوك التي تم إصدارها خلال عام 2015م 1.1 مليار ليرة تركية و360 مليون رنجل ماليزي. كما نمت أصول بنك تركيا فاينانس بنسبة 15٪، ونمطت محفظة التمويل وودائع العملاء بنسبة 18٪ و 16٪ على التوالي. ويحتل بنك تركيا فاينانس الريادة بين البنوك المشاركة في تركيا، حيث يمتلك أعلى رأس مال مدفوع بقيمة 2,600 مليون ليرة تركية. وقد حصل بنك تركيا فاينانس على جائزة «أفضل بنك إسلامي في تركيا» ضمن جوائز المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية. وتوسّع البنك جغرافياً من خلال افتتاح 6 فروع جديدة ليصل إجمالي عدد الفروع إلى 286 بنهائية العام، وزاد عدد أجهزة الصراف الآلي بواقع 43 جهاز جديد. ووصل عدد العملاء المتعاملين عبر القنوات الإلكترونية للبنك إلى ما يزيد عن 500 ألف عميل. كما عزز بنك تركيا فاينانس قنواته البديلة التي شملت أجهزة الصراف الآلي، ونقاط البيع، والهاتف المصرفي، والمصرفية الإلكترونية، وأطلق العديد من المبادرات لتحسين جودة خدماته ومنتجاته للعملاء، بجانب المبادرات التي اتخذها البنك لزيادة كفاءة برامجه وأنظمة تشغيله.



(ج) الشركة العقارية المطورة للتمليك والإدارة المحدودة

يمتلك البنك ملكية مباشرة بنسبة 100٪ من رأس مال الشركة العقارية المطورة للتمليك والإدارة المحدودة وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تم تسجيلها في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 4030146558 بتاريخ 21 ذو القعده 1424هـ (الموافق 13 يناير 2004م) ويرأس مال قدره 500 ألف ريال، وتتمثل أغراض الشركة في مسأك وإدارة الصكوك والأصول المفرغة للبنك الأهلي التجاري وللغير على سبيل الضمان وتسجيلاها باسمها للأغراض التمويلية التي أنشئت من أجلها الشركة.

(د) شركة الأهلي لتسويق خدمات التأمين

يمتلك البنك ملكية فعالية بنسبة 100٪ من رأس مال شركة الأهلي لتسويق خدمات التأمين وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تم تسجيلها في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 4030195150 بتاريخ 21 ذو الحجه 1430هـ (الموافق 8 ديسمبر 2009م) برأس مال قدره 500 ألف ريال. وتتمثل أغراض الشركة بمزاولة أعمال الوكالة في التأمين وذلك لتسويق منتجات وخدمات التأمين المتوفقة مع الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية، وتسيق جميع منتجات التأمين لشركة الأهلي للتكافل.

(ه) شركة البنك الأهلي التجاري السعودي للأسوق المحدودة

يتملك البنك ملكية مباشرة بنسبة 100٪ من رأس مال شركة البنك الأهلي التجاري السعودي للأسوق المحدودة حيث تأسست خلال العام 2015م كشركة ذات مسؤولية محدودة، تم تسجيلاها في جزر كايمان (مرخصة) ويرأس مال 50 ألف دولار أمريكي بما يعادل 187.5 ألف ريال، وتمويل ذاتي، وتختص بالقيام بعمليات المضاربة في المشتقات المالية بالإضافة إلى عمليات الشراء وإعادة الشراء، يذكر أن البنك أعلن عن تأسيس الشركة على موقع شركة السوق المالية السعودية -تداول وذلك بتاريخ 18 ربى الأول 1437هـ الموافق 29 ديسمبر 2015م.

الشركات الزميلة

الشركة	رأس المال بالريال	عدد الأسهم المصدرة	نسبة الملكية	النشاط الرئيسي	محل التأسيس	محل النشاط
شركة الأسواق العقارية التجارية	1,600,000,000	1,600,000	60٪ ملكية مباشرة	تملك وإدارة وصيانة ونظافة مركز الجمجم التجاري	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية
شركة الأهلي تكافل	166,666,670	16,666,667	29.99٪ ملكية مباشرة	أعمال التأمين (تأمين الحماية والادخار للأفراد والمجموعات)	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية

المجموعة الشرعية

وواصلت المجموعة الشرعية خلال عام 2015م جهودها لدعم صناعة المصرفية الإسلامية وتوسيع نطاقها في جميع أعمال البنك، حيث عقدت الهيئة الشرعية 17 اجتماعاً مع مختلف الإدارات بالبنك الأهلي والشركات الشقيقة ناقشت خلالها كافة الاستفسارات الواردة منها للهيئة بشأن الجوانب الشرعية للأعمال المصرفية، وكان من ثمرة تلك الاجتماعات دعم وتطوير وتحسين 25 منتجًا، ومراجعة واعتماد 38 عقداً ومستندًا تفيذياً، بجانب تطوير بعض البرامج والخدمات الازمة لاستيفاء متطلبات ضوابط التمويل الاستهلاكي وفقاً لما تنص عليه لوائح مؤسسة النقد العربي السعودي والأنظمة ذات الصلة. كما أجازت الهيئة إصدارات الصكوك التي تخص البنك وهي إصدارات صكوك البنك الأهلي (من الفئتين الأولى والثانية، وبرنامج صكوك بحقوق متساوية مع الدائنين)، والموافقة على إصدارين لصكوك استثمار لبعض عمالء البنك. وأجازت الهيئة أيضاً برنامج ادخار لموظفي إحدى الشركات الوطنية والموافقة على الشروط والأحكام الخاصة بعشرة صناديق استثمارية جديدة.

ومن منطلق مسؤوليتها عن التوعية بالعمل المصرفي الإسلامي، طبعت المجموعة الشرعية كافة القرارات الصادرة من الهيئة الشرعية في مجلدين، كما طبعت أبحاث وتوصيات الدوائر من الخامسة إلى السابعة في ثلاثة مجلدات. كذلك طورت المجموعة ضوابط شرعية لأكثر من أربعين منتجًا مصرفياً إسلامياً.

واستمرت المجموعة الشرعية بالبنك في توعية العاملاء بالمصرفية الإسلامية، حيث نظمت المجموعة لقاءات في ثلاث مدن مختلفة بالمملكة (الرياض والقصيم والجوف) التقى خلالها عمالء البنك وموظفوه بأصحاب الفضيلة وأعضاء الهيئة الشرعية الذين أجابوا على استفساراتهم المتعلقة بجميع جوانب العمل المصرفية الإسلامية. وشهد العام 2015م انعقاد الندوة السنوية الثامنة للمجموعة الشرعية التي تعكس حرص البنك على دعم صناعة المصرفية الإسلامية وفتح آفاق لنومها وتطورها المستقبلي. وقد استضافت الندوة نخبة من الفقهاء والمصرفيين في المنطقة وناقشت موضوع "التأصيل الشرعي ومعالجة الإشكاليات التطبيقية لكل من: الحساب الجاري مدين، والمزايا الممنوحة لعملاء الحساب الجاري". كما واصل البنك برنامجه المتفوق والخاص بتأهيل علماء شرعيين جدد للعمل في الهيئات الشرعية حيث تخرج أحد الملتحقين بالبرنامج، وأضيف عضو جديد للهيئة.

(أ) شركة الأسواق العقارية التجارية

يمتلك البنك ملكية مباشرة بنسبة 60٪ من رأس مال شركة الأسواق العقارية التجارية وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تم تسجيلاها في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 4030073863 بتاريخ 5 ربى الثاني 1411هـ (الموافق 24 أكتوبر 1990م) ويرأس مال قدره 1,600 مليون ريال، هذا ويطبق البنك معايير التقارير الدولية على القوائم المالية، ووفقاً لتعريف السيطرة في تلك المعايير يجب أن تتحقق ثلاثة شروط (أن يكون لدى المجموعة السيطرة عليها - تتعرض المجموعة أو لديها حقوق من العوائد على المنتشرة - لديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرتها على المنتشرة)، وحيث أن الشروط السابقة لا تتطابق كلياً على الشركة، فإن البنك قام بإدراجها ضمن استثمارات البنك كشركة زميلة، حيث لا يتم توحيد قوائم الشركة المالية مع المجموعة ويتم معالجتها حسابياً بطريقة حقوق الملكية ومستقلة استقلالية تامة عن البنك. كما أنه وفقاً لما ورد في نشرة إصدار البنك كما هو مفصل في قسم (9-10) التقاضي والمنازعات فإن عقد تأسيس الشركة قد انتهى بتاريخ 1431/4/4هـ (الموافق 14 فبراير 2013م) وتم الاتفاق على تمديد مدة الشركة لمدة خمس سنوات إضافية ابتداءً من تاريخ انتهاء مدتها في السجل التجاري، ولقد انتهت مدة الشركة الإضافية كذلك بتاريخ 1436/4/4هـ (الموافق 24 يناير 2015م)، وبناءً عليه تقدم البنك الأهلي التجاري بتاريخ 1436/08/21هـ (الموافق 8 يونيو 2015م) بدعوى أمام المحكمة الإدارية بجدة قيدت برقم 7270 لدى الدائرة التجارية الخامسة، وذلك بطلب تصفية الشركة لانقضاء المدة المحددة لها نظاماً وعدم اتفاق الشركاء على تجديدها، ولا تزال القضية منظورة أمام المحكمة حتى تاريخه.

(ب) شركة الأهلي تكافل

يمتلك البنك ملكية مباشرة بنسبة 29.99٪ من رأس مال شركة الأهلي للتكافل وهي شركة مساهمة سعودية بموجب المرسوم الملكي رقم 4030171573 بتاريخ 1427/11/22هـ (الموافق 13/12/2006م) والقرار الوزاري رقم 262 بتاريخ 1427/11/20هـ (الموافق 12/12/2006م)، وقد تأسست الشركة في مدينة جدة بموجب السجل التجاري رقم 4030171573 الصادر من مدينة جدة بتاريخ 1428/7/21هـ (الموافق 8/4/2007م) وترخيص أعمال التأمين من مؤسسة النقد العربي السعودي رقم (تم 7/9/2007) بتاريخ 8/29/1428هـ (الموافق 9/11/2007م). هذا وقد بدأت الشركة بممارسة أعمال التأمين وفقاً لظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية حيث بدأت شركة الأهلي للتكافل برأس مال بلغ 100 مليون ريال، وقد وافق مساهمو الشركة بتاريخ 12 ديسمبر 2011م على زيادة رأس مالها إلى 166,666,670 ريال ليصبح إجمالي عدد الأسهوم المصدرة (16,666,667 سهم).

وقد أصدر فريق الرقابة الشرعية بالمجموعة سبعة تقارير شرعية تضمنت مراجعة منتجات البنك الإسلامية للتأكد من توافقها مع قرارات الهيئة، وأربعة تقارير شرعية أخرى تضمنت مراجعة منتجات وصناديق الشركات الشقيقة للبنك للتأكد أيضاً من التزامها بقرارات الهيئة الشرعية، بالإضافة إلى تقرير شرعي تضمن مراجعة أعمال طرف ثالث بناءً على تكليف خاص من الهيئة الشرعية.

(أ) الهيئة الشرعية

تضطلع الهيئة الشرعية بالبنك الأهلي التجاري وهي جهة مستقلة بالمسؤولية عن اعتماد المنتجات والخدمات المتوقعة مع الشريعة الإسلامية المقدمة في البنك، وتحكم أعمالها الأئحة الهيئة الشرعية. وت تكون الهيئة الشرعية بالبنك من ثلاثة علماء بارزين في مجال الشريعة الإسلامية والاقتصاد الإسلامي وهم: معالي الشيخ عبد الله بن سليمان المنبع (رئيساً) وفضيلة الشيخ الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز المصلح (عضو) وفضيلة الشيخ الدكتور محمد بن علي القرني (عضو).

(ب) برنامج التحول للمصرفية المتوقعة مع الشريعة الإسلامية

سيق للهيئة الشرعية في البنك الأهلي التجاري أن أصدرت بياناً بشأن مشروعيه الاكتتاب في أسهم البنك الأهلي التجاري بمناسبة الطرح العام لأسهم البنك الأهلي التجاري بتاريخ 22/12/1435هـ الموافق 16/10/2014م، وقررت فيه جواز الاكتتاب في أسهم البنك واستندت في ذلك، إلى التأكيدات التي صدرت عن إدارة البنك بخصوص برنامج التحول التدريجي إلى المصرفية المتوقعة مع الشريعة الإسلامية وخطته الزمنية.

وتجرد الإشارة بأن مجلس إدارة البنك الأهلي اعتمد في عام 2014م خطة الإستراتيجية للسنوات الأربع القادمة والمتضمنة تحول أعمال البنك التدريجية للمصرفية الإسلامية. ويقوم مجلس الإدارة بشكل سنوي بمراجعة خطط البنك الإستراتيجية وفقاً لما يطرأ على الصناعة المصرفية من متغيرات محلية وعالمية.

تود إدارة البنك الأهلي التجاري أن تؤكد للمساهمين وعامة المستثمرين التزامها التام بخطة التحول التدريجي للعمل المصرفي الإسلامي التي اعتمدها مجلس الإدارة آخذة في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والمعايير المصرفية، وذلك حتى يتم استكمال تحول البنك بالكامل للعمل المصرفي الإسلامي.

وفيمما يلي تقرير عن سير العمل في برنامج التحول للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2015م على النحو التالي:

1- بلغت أصول البنك خلال العام 2015م 449 مليار ريال منها 66% أصول متوافقة مع الشريعة الإسلامية مقارنة بـ 67% خلال العام 2014م.

2- حقق البنك خلال العام 2015م زيادة في نسبة التمويلات المتوقعة مع الشريعة الإسلامية بلغت 82% من مجمل تمويلات البنك مقارنة بـ 78% خلال العام 2014م.

3- بلغت المطلوبات 394 مليار ريال خلال العام 2015م منها 79% من مصادر متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مقارنة بـ 92% خلال العام 2014م.

4- ارتفع الدخل التشغيلي الناجح عن المعاملات المتوقعة مع الشريعة الإسلامية خلال العام 2015م إلى 77% من محمل دخل البنك مقارنة بـ 73% خلال العام 2014م.

5- ارتفعت نسبة التمويلات المتوقعة مع الشريعة الإسلامية لقطاع الشركات خلال العام 2015م إلى 67% مقارنة بـ 55% خلال العام 2014م.

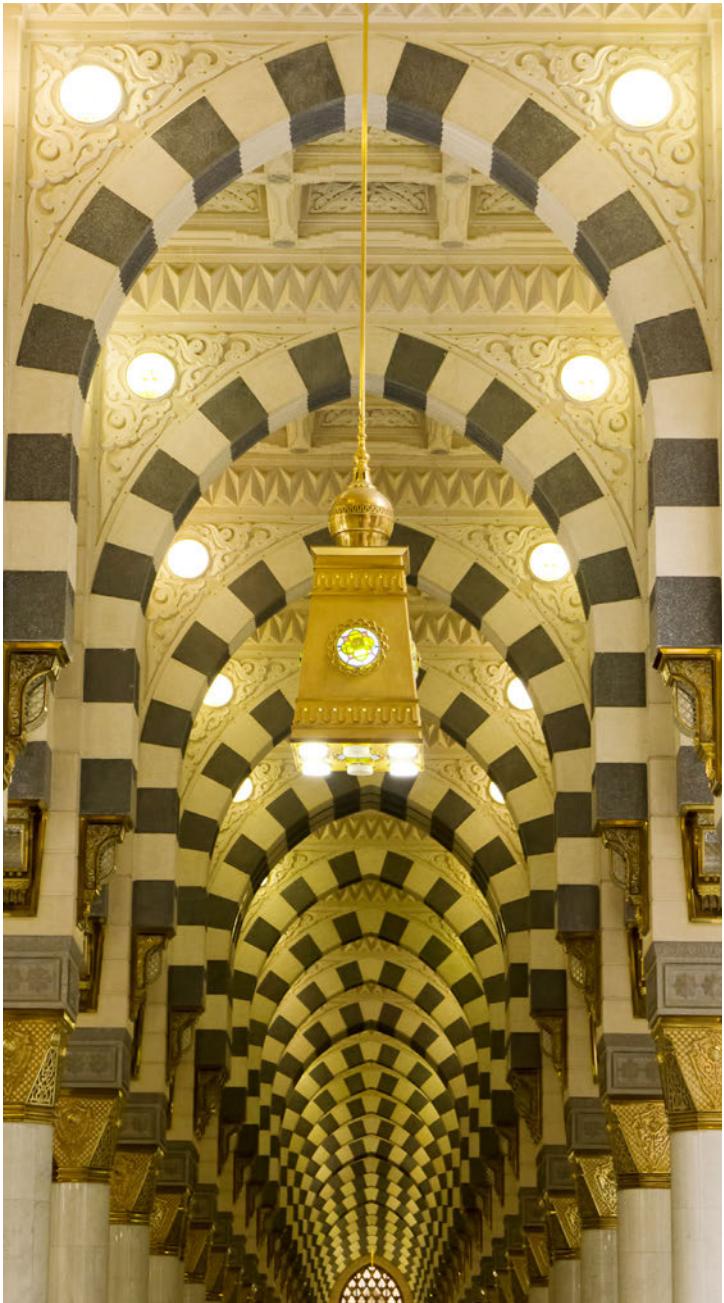
6- أما فروع البنك الأهلي فهي تعمل بصيغ العمل المصرفية المتوقعة مع الشريعة الإسلامية بصورة كاملة منذ العام 2007م.

لقد شهد عام 2015م مجموعة من التحديات الاقتصادية العالمية. وتتضاعف تلك التحديات فيما يتعلق بعمليات التحول الكامل إلى المصرفية المتوقعة مع الشريعة الإسلامية، وذلك من حيث إن عملية التحول للمصرفية المتوقعة مع الشريعة الإسلامية لا تقصر على الأوضاع الاقتصادية العالمية فحسب، ولكن تؤثر فيها حادثة القطاع المصرفي المتوقعة مع الشريعة الإسلامية وعدم توفر الفرص الاستثمارية الإسلامية المناسبة القادرة على الوفاء بمتطلبات البنك

من حيث السيولة والمخاطر والعائد تمثل إحدى أهم الصعوبات التي تواجهها مؤسسة مالية بحجم البنك الأهلي التجاري. ومع ذلك فقد استطاع البنك -

بتوفيق من الله - التغلب على جزء من تلك الصعوبات وبدأ في تطبيق خطة التحول، وذلك من خلال تطوير منتجات مالية جديدة وابتكار صيغ للتمويل والاستثمار متوقعة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتنفيذ برامج متعددة لنشر

المعرفة والتوعية بالمصرفية المتوقعة مع الشريعة الإسلامية، وتدريب العاملين في البنك وتأهيل علماء في مجال المصرفية المتوقعة مع الشريعة



الإسلامية إضافة إلى استمرار البنك في دعم برامج المسؤولية المجتمعية التي تنطلق من التزامه تجاه المجتمع باعتباره مؤسسة مالية متوقعة مع الشريعة الإسلامية. هذا وتأكد إدارة البنك التزامها بالإفصاح عن تطورات خطة تحول البنك للعمل المصرفية المتوقعة مع الشريعة الإسلامية في تقرير مجلس الإدارة بشكل سنوي.



برنامج تقنية الجيل القادم (NextGen)

استكمل البنك خطته الشاملة لاستبدال الأنظمة المصرفية الأساسية للبنك والتي بدأها عام 2013م من خلال "تقنية الجيل القادم" (NextGen) تطبيق مجموعة جديدة من الأنظمة التي ستدمج معها التطبيقات المستخدمة في البنك وتحديثها لتقديم منتجات وخدمات مبتكرة تلبي احتياجات العملاء. وتواصلت عملية تطوير البرامج التي بدأت في أبريل 2014م، فكان أول منتج هو برنامج التمويل التأجيري والذي اكتمل في أكتوبر 2014م وأطلق النسخة التجريبية منه في الرابع الأول من عام 2015م. وسرعان ما أثبتت النسخة الجديدة من البرنامج العديد من المزايا من خلال تقليل فترة انتظار العملاء بنسبة 25٪ وتقليل وقت المعالجة في مكاتب المساعدة بنسبة 50٪.

وفي منتصف عام 2015م، استكملنا تطوير أنظمة منتجات التمويل المتبقية في مصرفيه الأفراد، وانتهينا من استكمالها في نوفمبر 2015م. وقد تم نقل أكثر من 465 ألف حساب تمويل شخصي وتمويل عقاري إلى النظام الجديد. كما شهد شهر نوفمبر 2015م بداية نشر وتطبيق نظام تقنية الجيل القادم في الفروع، وهذا هو الجزء الأكبر من البرنامج والذي سوف يستمر حتى أوائل عام 2016م. وشهد عام 2015م أيضاً تحديث الخدمات الإلكترونية لكل من مصرفيه الأفراد والشركات، مما أسهم في تقديم خدمات جديدة ومنصات تقنية حديثة للعملاء.

لقد كان هذا البرنامج طموحاً للغاية وقد حقق أهدافه في فترة قصيرة من الزمن. إنه نموذجٌ متميزٌ يبرز كيف يمكن للتقنية وفرق العمل التعاون سوياً لتحويل أنظمة البنك المصرفية. وتتوفر تقنية الجيل القادم الأساس لاستراتيجية تقنية تستطيع تقييم القدرات والإمكانات لتحقيق رؤية البنك الإستراتيجية لأنّه يصبح مجموعة الخدمات المالية الرائدة إقليمياً.

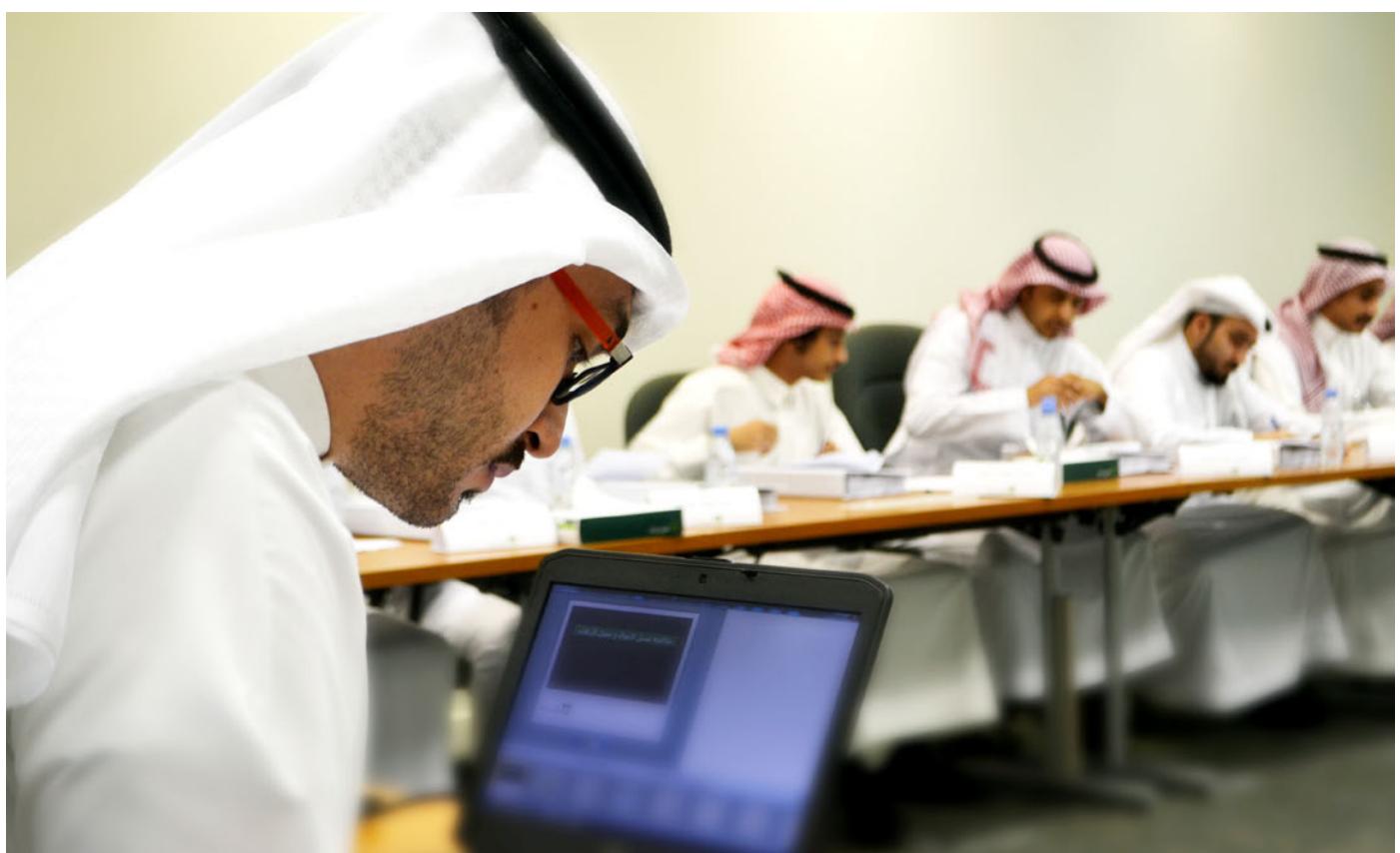
وفي الوقت ذاته، أكمل الفريق مهمه شديدة التعقيد لإنشاء بيئة مشتركة تسمح للبنك بعملية التحويل إلى النظام الجديد مع عدم التأثير على خدمة العملاء. ثم نجح البنك في استبدال مجموعة من أنظمة التشغيل تشمل نظام "دفتر حساب الأستاذ العام" ونظام "الموارد البشرية" ونظام "المشتريات" ونظام "إدارة الموجودات الثابتة". كما تم تطبيق نظام إدارة علاقات العملاء الجديد في مجموعة من مجالات العمل، وهو ما كان له أثرٌ كبيرٌ في تحسين خدمة العملاء ومعالجة جميع الشكاوى الخاصة بهم. كذلك دخل نظام أعمال المساعدة في التطبيق في وقتٍ قياسي دون أي تأثير يذكر على عمليات البنك.



الموارد البشرية

يواصل البنك الأهلي مسيرته لتحقيق واحد من أهدافه الإستراتيجية في أن يصبح "الخيار الأول للموظفين"؛ لذا يولي أهمية كبيرة للموارد البشرية ويستثمر فيها وتطورها كونها شريكًا استراتيجيًّا للبنك يعتمد عليه في رسم وتنفيذ خطط وبرامج تطوير الكوادر والكفاءات البشرية وبناء جيل قوي من القادة الجدد. ولتحقيق هذا الهدف، استمر البنك خلال عام 2015م في تطوير كوادره من الموظفين إيماناً منه بأن تزويد الموظفين بالمهارات المطلوبة هو أحد أهم المقومات الجوهرية لنجاحهم على المدى البعيد، وخضع عدد كبير من التنفيذيين للعديد من مراحل التقييم والقياس من خلال أدوات التقييم والقياس المعترف عليها دولياً والمطبقة في أفضل 500 شركة في العالم وذلك بالتعاون مع شركات استشارية عالمية متخصصة في مجال إدارة الموارد البشرية. ونحونا في التعرف على الكفاءات والقدرات الكاملة التي يمتلكونها، وعلى أساسه وضمنا خططاً للتنمية المهارات التخصصية والإدارية لكل موظف من هذه الكفاءات على حدة حسب احتياجات التطوير التي تم تحديدها وفي ظل احتياجات البنك مما ينعكس إيجاباً على تعزيز فرص الموظف في تقلد مسؤوليات ومواقع إدارية أعلى ضمن خطط الإحلال والتعاقب الوظيفي في البنك، والحافظ على الوقت ذاته على كوادر بشرية ذات كفاءة مهنية توافق مستجدات بيئة الأعمال وتحدياتها، كما تsemهم في خلق بيئة عمل محفزة للموظفين تعتمد ثقافتها على الأداء بتميز المسؤولية المشتركة تجاه التطور المهني. وتضمنت برامج التطوير التحاق الكفاءات المختارة بأفضل البرامج التطويرية وبأفضل الجامعات في العالم مثل جامعات هارفارد، وارتون، وستانفورد، بالإضافة إلى أفضل المعاهد العالمية المعروفة في تطوير التنفيذيين مثل المعهد الدولي للتطوير الإداري (IMD).

واستمر البنك في ترسیخ "ثقافة التميز في الأداء" من خلال ربط المميزات التي يحصل عليها الموظف بما فيها التطوير والتدريب بأدائه وتميزه في تحقيق أهدافنا من خلال سلوكيات العمل التي تضمن نجاحنا، واستثمنا في نظام تقني قوي لإدارة الأداء يعني بتقييم مستوى الأداء لدى الموظفين في كافة الدرجات الوظيفية بالبنك تقييماً منصفاً ودقيقاً بناءً على تحقيق الأهداف المنوطبة بالموظفي بجانب السلوكيات المتبعة لتحقيق تلك الأهداف، وهو بمثابة الأداة الأساسية التي تساعدنا في تصميم برامجنا الفعالة





دون الحاجة إلى كفيل، وافتتحنا أول مركز في جدة بنهاية عام 2014م وقدمنا التمويل لعدد 1,236 مستفيدة خلال العام 2015م بمبلغ 3.7 مليون ريال، واعتمدنا افتتاح 3 مراكز أخرى في الرياض، الأحساء، وحائل. ولإيجاد قنوات مبتكرة لتسويق المنتجات، عقد البرنامج مجموعة من الشراكات الإستراتيجية مع عدة جهات لفتح منافذ جديدة لعرض وبيع منتجات الأسر بالمطارات والمعارض التخصصية والأسواق الشعبية والبازارات.

تمكين الشباب

نجح برنامج الأهلي لرواد الأعمال مع نهاية عام 2015م في الانتهاء من تدريب 1,010 من رواد ورائدات الأعمال منذ اعتماد المنهج التدريبي المطور للبرنامج في العام 2014م. ويقدم البرنامج لأصحاب وصاحبات الأفكار المميزة من رواد والرائدات التطوير والتدريب والمساعدة في تأسيس أعمالهم وتزويدهم بأساسيات إنشاء المشروعات الناجحة والاستشارات اللازمة، حيث يكونون بنهاية البرنامج متمنkin من إعداد دراسة الجدوى التي تسهل عليهم الحصول على التمويل اللازم لمشروعاتهم ضماناً لنجاح واستدامة أعمالهم.

مشاركات البنك الأهلي المجتمعية

واصل البنك الأهلي مسيرته الحافلة بالعديد من الإنجازات في مجال المسؤولية المجتمعية بما يتوافق مع إستراتيجيته الجديدة في مجال المسؤولية المجتمعية والتي أطلقها أواخر عام 2014م تحت مسمى "أهالينا" متضمنة إستراتيجية متكاملة تركز على تمكين ثلاث فئات مهمة في مجتمعنا وهي المرأة، والشباب، والطفل من خلال برامج محددة الأهداف تجعل منهم طاقات إيجابية وتنموية فاعلة في اقتصادنا الوطني. وفي عام 2015م ركز البنك على ربط البرامج المجتمعية مع منظومة العمل بالبنك من خلال التوافق بين هذه البرامج وما يمتلكه البنك من خبرات و Capacities متخصصة تضمن التكامل والتكافل الاجتماعي الأمثل.

تمكين المرأة

قدّم برنامج الأهلي للأسر المنتجة حزمة من خدمات التدريب والتمويل والتسويق لتطوير المنتجات الحرفية وتحقيق أعلى درجات التنافسية والجودة وال تصاميم، بجانب توفير الدعم المالي لهذه الفئة وفتح مجالات ومنافذ أوسع لتسويق منتجاتها وتأمين مصدر دخل يوفر لها و من يعلن الحياة الكريمية المستدامـة. ففي التدريب، طورنا مجموعة كبيرة من الحرفة (مثل الخوص، وحياكة النسيج والسدو، والديكوباج)، ودرربنا 61 مدربة في مختلف مدن المملكة بالتعاون مع جهات دولية متخصصة لتمكنهم من تدريب المستفيدات من البرنامج على التصميم والإبتكار في الإنتاج وفق أفضل معايير الجودة العالمية لضمان قوة المنافسة. وبنهاية عام 2015م بلغ عدد السيدات المتدربات من الأسر المنتجة منذ إطلاق البرنامج في العام 2014م إجمالي 1,072 سيدة. وفي الحلول التمويلية، فعلنا برنامج تمويل الأسر المنتجة من خلال تمويل جماعي تضامني لكل مجموعة من السيدات لتمكنهن من إقامة مشاريعهن الصغيرة



تمكين الطفل

ضمَّ برنامج الأهلِي لرعاية الأيتام 390 طالباً وطالبة بدد من الأيتام بنهاية العام 2015م لينضموا لأقرانهم من المستفيدين من خدمات البرنامج المتنوعة منذ العام 2014م وعددهم 154 طالباً وطالبة. وقد أنهى 141 طالباً وطالبة المستوى الأول للبرنامج وانتقلوا للمستوى الثاني، أما الطلاب الجدد فقد بدأوا المستوى الأول مع بداية العام الدراسي 2015م. وقد صمم البرنامج - الذي أطلقَ في كل من مكة المكرمة، والرياض، والمنطقة الشرقية، والمدينة المنورة بالشراكة مع الجمعيات المتخصصة في رعاية الأيتام - ليتناسب مع كل فئة عمرية من خلال خمسة مستويات مختلفة لتأهيل الطلاب الذين تراوح أعمارهم ما بين 13 - 18 عاماً ورفع مستواهم التعليمي وتعزيز مهاراتهم بالدورات التدريبية في مجال اللغة الإنجليزية والحاسب الآلي ودورات تطوير المهارات الشخصية والتواصل مع الآخرين وبرنامج التعليم. هذا بجانب الخدمات الأخرى التي تتضمن برنامج التأمين الصحي والمكافآت المالية التحفيزية والبطاقة المكتبية طوال فترة الانتساب للبرنامج، وذلك بهدف تطويرهم وتمكينهم لدخول سوق العمل أو استكمال دراستهم الجامعية.

برنامج الأهلِي للعمل التطوعي

استمر البنك الأهلِي في استثمار طاقات موظفيه من خلال برنامج الأهلِي للعمل التطوعي، وذلك بإشراكهم في أنشطة تطوعية مختلفة تلبي الاحتياجات الفعلية بالمجتمع وتساهم في تعزيز الحس التطوعي والعطاء المجتمعي لديهم. وبعدُ البنك الأهلِي هو أول شركة قطاع خاص تقدِّر نظام 30 ساعة تطوعية مدفوعة الأجر للموظفين، وتنوعت الفرص التطوعية بين المشاركة في تدريب الطلبة الأيتام، وخدمة حاج بيت الله الحرام في موسم الحج، ودعم الأسر المتضررة من سيول جدة، وزيارة المرضى، والتبرع بالدم تكريساً لمفهوم مشاركة الفرد في التنمية المستدامة وخدمة مجتمعه، وقد شارك 511 موظفاً وموظفة من منسوبي البنك خلال عام 2015م في 15 مدينة مختلفة حول المملكة بأعمال تطوعية تعادل 2,019 ساعة.

برنامج الأهلِي للرعاية والتبرعات

وأستكملاً لدوره المتواصل في مجال المسؤولية المجتمعية، وبجانب برامجه التي تساهم في تمكين المجتمع، شارك البنك الأهلِي في دعم 56 مبادرة ذات تأثير مباشر بالمجتمع بقيمة إجمالية 35 مليون ريال خلال عام 2015م للمساهمة في تعزيز مبادرات المملكة في العديد من مجالات العمل المجتمعي.

21. أعضاء مجلس الإدارة واللجان التابعة له

أعضاء مجلس الإدارة

يتتألف مجلس الإدارة من تسعه أعضاء تعينهم الجمعية العامة كل ثلاثة أشهر مدة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر أي أربع مرات في العام على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك بدعوة من رئيس مجلس الإدارة أو بطلب اثنين من الأعضاء، ويكتمل نصاب اجتماع مجلس الإدارة إذا حضره خمسة أعضاء بأنفسهم بما فيهم الرئيس.

وتثبت قرارات المجلس ومداولاته في محاضر يوقعها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وتقع مسؤولية تدوين محاضر اجتماع مجلس الإدارة على أمين عام مجلس الإدارة.

الجدير بالذكر أنه في اجتماع الجمعية العامة العادية الأول لعام 2015م تم إعادة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدورة الجديدة لمدة ثلاثة سنوات، حيث جرى اختيار تسعه أعضاء لمجلس الإدارة للدورة الجديدة والتي تبدأ من 01/05/2015م وحتى 30/04/2018م.

اسم العضو	تصنيف العضوية	العضويات في البنك الأهلي	العضويات في البنوك	العضويات في شركات أخرى (مدرجة وغير مدرجة)
منصور بن صالح الميمان	غير تنفيذي	رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة في شركة التعدين العربية السعودية (معدان) غير مدرجة: رئيس مجلس الإدارة في شركة تداول العقارية. عضو مجلس الإدارة في الشركة العربية السعودية للاستثمار (سنابل). رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي المالية (الأهلي كابيتال).
مطلق بن عبدالله المطلقي	مستقل	عضو مجلس الإدارة عضو لجنة الترشيح والكافات والحكومة عضو اللجنة التنفيذية	مستقل	مدرجة: نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة مجموعة المطلقي. غير مدرجة: رئيس مجلس الإدارة لمؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر.
عبدالرحمن بن محمد المفضي (ممثل صندوق الاستثمار العام)	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة عضو لجنة الترشيح والكافات والحكومة عضو لجنة المخاطر	مستقل	مدرجة: رئيس مجلس إدارة الشركة العقارية السعودية (العقارية). غير مدرجة: رئيس مجلس الإدارة في الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري (البحري). الأمين العام المكلف لصندوق الإستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية. رئيس مجلس إدارة لشركة دار التملك. عضو مجلس الإدارة في شركة الأسواق المالية (تداول).
م. عبدالعزيز بن عبدالله الزيد	مستقل	عضو مجلس الإدارة عضو لجنة التنفيذية رئيس لجنة الترشيح والكافات والحكومة	مستقل	مدرجة: عضو مجلس الإدارة في شركة التعاونية للتأمين (التعاونية). غير مدرجة: نائب رئيس مجلس إدارة شركة دعم للاستثمار العقاري.
إبراهيم بن محمد الرميح	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة عضو لجنة التنفيذية عضو لجنة الترشيح والكافات والحكومة	غير تنفيذي	مدرجة: الرئيس التنفيذي للشركة العربية السعودية للاستثمار (سنابل). غير مدرجة: عضو مجلس إدارة شركة أعمال المياه والطاقة الدولية (أكوا باور).
سعود بن سليمان الجهنبي (ممثل المؤسسة العامة للتقاعد)	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة المخاطر عضو لجنة الترشيح والكافات والحكومة	غير تنفيذي	مدرجة: عضو مجلس الإدارة في شركة أسمنت تبوك. غير مدرجة: عضو مجلس الإدارة في شركة التصنيع الوطنية.
أنيس بن أحمد مؤمنة (ممثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية)	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة عضو لجنة المخاطر عضو لجنة الترشيح والكافات والحكومة	غير تنفيذي	مدرجة: رئيس مجلس الإدارة في شركة إيوان العالمية للإسكان. الرئيس التنفيذي لشركة سدكو القابضة. رئيس مجلس الإدارة في مؤسسة دنيا الأصول (الشياكة). عضو مجلس الإدارة في مجموعة إيلاف.
د. سعد بن صالح الرويع	مستقل	عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة المراجعة	مستقل	مدرجة: رئيس لجنة المراجعة بالمجموعة السعودية للأبحاث والتوصيق. عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المراجعة بالشركة السعودية للطباعة والتغليف. غير مدرجة: رئيس مجلس إدارة صندوق رنا للأسهم السعودية شركة رنا للاستثمار.
سعيد بن محمد الغامدي	تنفيذي	عضو مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي عضو لجنة التنفيذية عضو لجنة المخاطر	تنفيذ	مدرجة: رئيس مجلس الإدارة في بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي/تركيا. عضو المجلس الاستشاري الإقليمي لشركة ماستر كارد لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. عضو مجلس إدارة برنامج إنجاز - السعودية.

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

- يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن وضع الإستراتيجية الكاملة للبنك وتوجيهه إستراتيجية وأهداف البنك. ولذلك فإن مجلس الإدارة يكون مسؤولاً عن وضع أهداف الأداء واتخاذ القرارات التي تؤثر في النفقات الرأسمالية الكبيرة، وعمليات الاستحواذ والشراء والبيع والتصفية والإشراف على تنفيذ القرارات؛
- كما يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن مراقبة الأهداف المالية للبنك والتحقق من أن الأداء يسير وفق الخطط الإستراتيجية والتشغيلية والتجارية المتفق عليها مسبقاً؛
- تشمل مهام مجلس الإدارة أيضاً الموارم والإشراف على الهيكل التنظيمي لوحدات العمل المختلفة والدرجات الوظيفية ونظام الأجر للبنك والإشراف على خطط الإحلال.

اجتماعات مجلس الإدارة في عام 2015م:

الاسم	الاجتماعات	عدد	الحضور الاعتدار	معدل الحضور.%	الحضور	24	25	24	25	15	29	08	08	02	18	08	08	يوليو	سبتمبر	أبريل	فبراير	يناير
منصور صالح الميمان (رئيس مجلس الإدارة)	نعم	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
مطلق عبدالله المطلق	نعم	70	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
عبدالرحمن محمد المفضي	نعم	90	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
م. عبدالعزيز عبدالله الزيد	نعم	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
د. سعد صالح الرويتع	نعم	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
يوسف عبدالستار الميماني*	-	75	نعم	لا	نعم	نعم	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
د. خالد عبدالعزيز العرفة*	-	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
إبراهيم محمد الرميح	نعم	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
أنيس أحمد مؤمنة**	نعم	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
سعود سليمان الجهني**	نعم	73	نعم	لا	نعم	نعم	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سعید محمد الغامدي (الرئيس التنفيذي)	نعم	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

*أعضاء مجلس الإدارة الأستاذ يوسف عبدالستار الميماني والدكتور خالد عبدالعزيز العرفة انتهت عضويتهم في مجلس الإدارة وذلك بنهاية الدورة السابقة بتاريخ 30 أبريل 2015م.

**سعادة الأستاذ أنيس أحمد مؤمنة وسعادة الأستاذ سعود سليمان الجهني انضما للمجلس ابتداءً من الدورة الحالية اعتباراً من 1 مايو 2015م حيث أن اجتماع مجلس الإدارة الأول خلال الدورة الحالية انعقد بتاريخ 8 أبريل 2015م وذلك لانتخاب رئيس مجلس الإدارة وتشكيل اللجان التابعة وبالتالي تم احتساب حضورهما الاجتماع.

اللجان التابعة لمجلس الإدارة لجنة المراجعة

أقرت الجمعية العامة لمساهمي البنك في اجتماعها السنوي الذي عقد في 8 أبريل 2015م لائحة عمل لجنة المراجعة، وتتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من غير التنفيذيين، يعينهم مجلس الإدارة. وتضم اللجنة أعضاءً من خارج مجلس الإدارة أكثر من الأعضاء الذين يتم اختيارهم من داخل مجلس الإدارة، كما يعين مجلس الإدارة أحد أعضاء اللجنة رئيساً لها. وتلتقي لجنة المراجعة أربع مرات على الأقل سنوياً، وتحدد قرارات اللجنة ومداولاتها في محاضر يوقعها رئيس وأعضاء اللجنة، وتقع مسؤولية تدوين محاضر اجتماعات اللجنة على أمين سر اللجنة.

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

تكون اللجنة مسؤولة أمام مجلس الإدارة وتساعده على القيام بمسؤولياته كما يلي:

- ضمان وضع نظام فعال للرقابة الداخلية والالتزام؛
- تحقيق الالتزام فيما يتعلق بتقديم التقارير المالية الخارجية، بما في ذلك الالتزامات المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها. وتشمل الأهداف الرئيسية للجنة المراجعة القيام بمسؤوليات الإشراف والمراقبة للمهام التالية:
- صحة التقارير المالية.
- التأكد من امتلاك المراجعين الداخليين والخارجيين للمؤهلات المطلوبة والاستقلالية والإشراف على أدائهم؛
- الالتزام بالبنك بجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية والمعايير الأخلاقية؛
- أداء المراجعة الداخلية والالتزام ومكافحة غسل الأموال ومكافحة الجرائم المالية بما يتواافق مع المعايير التي تنص عليها قوانين مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما).

الاسم	عدد الاجتماعات	الحضور	معدل الاعتدار	نوع الحضور	نوع ينایر	نوع مارس	نوع ابريل	نوع أغسطس	نوع أكتوبر	نوع ديسمبر	20
د. سعد صالح الرويتح (رئيس اللجنة)***	6	6	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
د. خالد عبدالعزيز العرفج**	3	3	0	100	-	نعم	نعم	نعم	-	-	-
د. صالح حمد الشنيفي***	6	5	1	83	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
هاني سليمان الشدوخي**	6	6	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
خالد محمد الصليع***	6	6	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
يعينى على الجبر*	3	3	0	100	-	-	-	-	-	-	20

* عضو اللجنة المشار إليه أعلاه تم ترشيحه لعضوية اللجنة مع بدء الدورة الحالية بتاريخ 1 مايو 2015م.

**** عضو اللجنة المشار إليه أعلاه انتهت عضويته في اللجنة بنهاية الدورة السابقة بتاريخ 30 أبريل 2015م.**

*** أعضاء اللجنة المشار إليهم أعلاه تم إعادة انتخابهم لعضوية اللجنة مع بدء الدورة الحالية بتاريخ 1 مايو 2015م.

اللجنة التنفيذية

تشكل اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء ومن ضمن أعضائها الرئيس التنفيذي للبنك، وتتجمع دورياً مرة في الشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، كما يجوز إلغاء الاجتماع إذا لم تكن هناك حاجة لذلك. وثبت قرارات اللجنة ومداولاتها في محاضر يوقعها رئيس وأعضاء اللجنة، وتقع مسؤولية تدوين محاضر اجتماعات اللجنة على أمين سر اللجنة.

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

يتمثل الغرض الرئيسي من اللجنة التنفيذية في مساعدة مجلس الإدارة على إدارة عمليات البنك والإشراف عليها واتخاذ قرارات سريعة بشأن القضايا الملحّة المتعلقة بأعمال البنك. وتتضمن اللجنة التنفيذية تمثيل البنك بشكل كافٍ في الشركات التابعة، كما تتخذ اللجنة التنفيذية أيضاً قرارات بشأن الائتمان ومعالجة الديون، وذلك ضمن حدود صلاحيات اللجنة التي فوضها بها مجلس الإدارة.

الجمعية العمومية لجنة التنفيذية في عام 2015م

لجنة الترشح والمكافآت والحكومة

أقرت الجمعية العامة لمساهمي البنك في اجتماعها السنوي الذي عقد في 8 أبريل 2015م لائحة عمل لجنة الترشيح والمكافآت والحكومة، وتتشكل لجنة الترشيح والمكافآت والحكومة من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة، على أن يكون اثنان منهم أعضاء مستقلين غير تفيذيين في مجلس الإدارة ولا يحق لرئيس مجلس الإدارة أن يكون رئيساً للجنة، ويمكن دعوة الرئيس التنفيذي ورئيس مجموعة الموارد البشرية لحضور الاجتماعات بدون أن يكون لهما حق التصويت، وتحجّم اللجنة مرتين على الأقل سنوياً، وتثبت قرارات اللجنة ومداولاتها في محاضر يوقعها رئيس وأعضاء اللجنة، وتقع مسؤولية تدوين محاضر اجتماعات اللجنة على أحد أعضاء اللجنة.

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

- ترفع اللجنة التوصية لمجلس الإدارة بالترشيح لعضوية المجلس وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة;
 - المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، بما في ذلك تحديد الوقت الذي يلزم أن يخصصه العضو لأعمال مجلس الإدارة؛
 - التأكيد من الحصول على عدم ممانعة مؤسسة النقد على الأشخاص المرشحين للعضوية بعد موافقة المجلس عليهم؛
 - مراجعة هيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات بشأن التغييرات التي يمكن إجراؤها به؛
 - تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الإدارة واقتراح معالجتها بما يتافق مع مصلحة الشركة؛
 - التأكيد سنويًا من استقلالية الأعضاء المستقلين، وذلك لضمان عدم وجود تعارض مصالح إذا ما كان العضو عضو مجلس إدارة آخر؛
 - وضع سياسات واضحة لتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين باستخدام معايير ترتبط بالأداء؛
 - التوصية إلى المجلس فيما يخص المرشحين لعضوية اللجان المختلفة المنبثقة عن المجلس،أخذًا في الاعتبار المؤهلات الازمة لعضوية كل لجنة وخصوصاً لجنة المراجعة التي، بنفي، أن يكون أحد أعضائها مختصاً بالشؤون المالية والمحاسبية.

الاسم									
عبدالعزيز عبدالله الرزيد *	(رئيس اللجنة)	20 ديسمبر	22 أكتوبر	01 يونيو	07 أبريل	23 مارس	07 مارس	نعم	نعم
د. سعد صالح الرويعر *							نعم	نعم	نعم
سعود سليمان الجهني *							نعم	نعم	نعم
عبدالرحمن محمد المفضي**							نعم	نعم	نعم
مطلق عبدالله المطلق***							نعم	نعم	نعم
يوسف عبدالستار الميموني **							-	-	-
إبراهيم محمد الرميح **							-	-	-
د. خالد عبدالعزيز العرفة **							-	-	-

* أعضاء اللجنة المشار إليهم أعلاه تم ترشيحهم لعضوية اللجنة مع بدء الدورة الحالية بتاريخ 1 مايو 2015م.

** أعضاء اللجنة المشار إليهم أعلاه انتهت عضويتهم في اللجنة بنهاية الدورة السابقة بتاريخ 30 أبريل 2015م.

*** أعضاء اللجنة المشار إليهم أعلاه تم إعادة انتخابهم لعضوية اللجنة مع بدء الدورة الحالية بتاريخ 1 مايو 2015م.

لجنة المخاطر

تشكل لجنة المخاطر من ثلاثة أعضاء على الأقل، بالإضافة إلى الرئيس التنفيذي، وتحتمع دورياً أربع مرات في العام أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ويكتمل نصاب الاجتماع بحضور أغلبية تزيد عن نصف عدد الأعضاء على الأقل من بينهم رئيس اللجنة. وتثبت قرارات اللجنة ومداولاتها في محاضر يوقعها رئيس وأعضاء اللجنة، وتقع مسؤولية تدوين محاضر اجتماعات اللجنة على أمين سر اللجنة.

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

الهدف من إنشاء لجنة المخاطر هو مراقبة إدارة المخاطر بالبنك لضمان وعي وإدراك الإدارة للمخاطر الكبيرة التي قد يتعرض لها البنك، والتأكد من وجود السياسات والإجراءات القادرة على إدارة هذه المخاطر وعملياتها، وذلك ضمن حدود الصالحيات التي يحددها مجلس الإدارة. وتقوم اللجنة بمراجعة الإجراءات التي تم اتخاذها لضمان وجود هيكل تنظيمي متكامل لإدارة المخاطر.

اجتماعات لجنة المخاطر في عام 2015م

الاسم									
سعود سليمان الجهني *	(رئيس اللجنة)	24 نوفمبر	07 سبتمبر	18 مارس	06 مايو	07 مايو	18 مارس	نعم	نعم
منصور صالح الميمان**							-	-	-
أنيس أحمد مؤمنة*							نعم	نعم	نعم
عبدالرحمن محمد المفضي							نعم	نعم	نعم
د. خالد عبدالعزيز العرفة**							-	-	-
يوسف عبدالستار الميموني**							-	-	-
سعيد محمد الغامدي							نعم	نعم	نعم

* أعضاء اللجنة المشار إليهم أعلاه تم ترشيحهم لعضوية اللجنة مع بدء الدورة الحالية بتاريخ 1 مايو 2015م.

** أعضاء اللجنة المشار إليهم أعلاه انتهت عضويتهم في اللجنة بنهاية الدورة السابقة بتاريخ 30 أبريل 2015م.

التغيرات في حصة الملكية الرئيسية

لم يتلق البنك من تاريخ الإدراج أي إشعارات من السادة كبار المساهمين بخصوص تغيير نسبة ملكيتهم في أسهم البنك وذلك بحسب ما تضمنته متطلبات الإفصاح المشار إليها في قواعد التسجيل والإدراج الصادرة من هيئة السوق المالية، ويتضمن الجدول التالي وصفاً مفصلاً لنسبة ملكياتهم:

اسم المساهم	نسبة الملكية٪	نسبة التغيير٪	عدد الأسهم بداية العام 2015/12/31	عدد الأسهم نهاية العام 2015/01/01
صندوق الاستثمارات العامة	44.29	0	885,893,333	885,893,333
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	10.00	0	200,000,000	200,000,000
المؤسسة العامة للتقاعد	10.04	0	200,874,765	200,874,765

ملكية أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وزوجاتهم وأبنائهم القصر من أسهم البنك وتغيراتها خلال العام 2015م

أ- أعضاء مجلس الإدارة وزوجاتهم وأبنائهم القصر

اسم من تعود له المصلحة	عدد الأسهم ببداية العام 2015/01/01	عدد الأسهم نهاية العام 2015/12/31	صافي التغيير	نسبة التغيير %
منصور صالح الميمان	1,000	1,500	500	50
مطلق عبدالله المطلق	1,333	1,333	0	0
عبدالرحمن محمد المفضي (ممثل صندوق الاستثمار العامة)	37,252	37,252	0	0
م. عبدالعزيز عبدالله الزيد (ممثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية)	10,090	10,090	0	0
د. سعد صالح الرويتع	1,000	1,000	0	0
يوسف عبدالستار الميماني*	13,380	13,380	0	0
د. خالد عبدالعزيز العرفة (ممثل المؤسسة العامة للتقاعد سابقاً)*	0	0	0	0
إبراهيم محمد الرميحي	11,668	11,668	0	0
سعود سليمان الجهني** (ممثل المؤسسة العامة للتقاعد)	0	0	0	0
أنيس أحمد مؤمنة** (ممثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية)	0	26,600	26,600	100
سعيد محمد الغامدي (الرئيس التنفيذي)	9,749	9,749	0	0

* تم احتساب عدد الأسهم نهاية العام لكل من الأستاذ يوسف عبدالستار الميماني والدكتور خالد عبدالعزيز العرفة بتاريخ 30 أبريل 2015م وهو يوم انتهاء دورة مجلس الإدارة السابقة وبالتالي انتهاء عضويتهم في المجلس.

** تم احتساب عدد الأسهم ببداية العام لكل من الأستاذ سعود سليمان الجهني والأستاذ أنيس أحمد مؤمنة بتاريخ 1 مايو 2015م وهو يوم بداية دورة مجلس الإدارة الحالية وبالتالي بدء عضويتهم في مجلس الإدارة.

ب- كبار التنفيذيين وأزواجهم وزوجاتهم وأبنائهم القصر

اسم من تعود له المصلحة	المنصب	عدد الأسهم ببداية العام 2015/01/01	عدد الأسهم نهاية العام 2015/12/31	صافي التغيير	نسبة التغيير %
لهم أحمد غزاوي	رئيس المجموعة المالية	11,401	11,401	0	100
إياد إبراهيم مدينى	أمين عام مجلس الإدارة	5,300	5,300	0	100

حقوق المساهمين

إن النظام الأساسي للبنك ولائحة حوكمة البنك المعتمدة من مجلس الإدارة بتاريخ 31 مارس 2014م قد تضمنت عرضًا لحق المساهم في الحصول على أرباح وحضور الجمعيات والمناقشات والتصويت والتصرف بالسهم، بالإضافة إلى ما سبق فإن المعلومات والبيانات المتعلقة بالجمعيات والميزانيات وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مجلس الإدارة السنوي توفر للمساهمين وتنشر في الصحف المحلية وعلى الموقع الرسمي للبنك.

حكومة الشركات

بصفة عامة يعمل البنك الأهلي التجاري وفقاً لأحكام وإرشادات لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية، وتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي، وقد طبقت إدارة البنك أحكام اللائحة فيما عدا الأحكام الواردة أدناه:

رقم المادة	متطلبات المادة	أسباب عدم التطبيق
المادة الثالثة والمادة الرابعة الفقرة (أ)	الحق في الحصول على نصيب من موجودات الشركة عند التصفية.	جارى العمل على تحديث النظام الأساسي للبنك وذلك ليتوافق مع التحديات التي جرت على نظام الشركات المحدث من قبل وزارة التجارة والصناعة والحصول على الموافقات الازمة من الجهات التنظيمية.
المادة الخامسة (ط)	هل تم تمهين المساهمين من الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية العامة؟	جارى العمل على الانتهاء من مشروع استحداث صفحة علاقات المستثمرين على الموقع الرسمي للبنك والتي تشرف عليها وحدة علاقات المستثمرين بالأمانة العامة لمجلس إدارة البنك. كما أن البنك يتبع قنوات تواصل بين وحدة علاقات المستثمرين وكافة المساهمين والمستثمرين والجمهور عامة يمكنهم من خلالها طلب كافة المعلومات التي تمكنهم من ممارسة حقوقهم على أكمل وجه.
المادة السادسة (ب)	هل يشير النظام الأساسي للشركة باستخدام طريقة التصويت التراكمي؟	جارى العمل على تحديث النظام الأساسي للبنك وذلك ليتوافق مع التحديات التي جرت على نظام الشركات المحدث من قبل وزارة التجارة والصناعة والحصول على الموافقات الازمة من الجهات التنظيمية.

شكر وتقدير

في ختام هذا التقرير، يسر مجلس إدارة البنك الأهلي التجاري أن يتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود ولـي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولـي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وإلى حكومة خادم الحرمين الشريفين الموقرة.

ويتوجه مجلس الإدارة كذلك بالشكر والتقدير إلى كلٍ من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ووزارة المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي، وهيئة السوق المالية، ووزارة التجارة والصناعة الذين يبذلون كافة الجهود التي تدعم صناعة الخدمات المالية في المملكة بما يخدم ازدهار القطاع المالي الوطني، بجانب دورهم المستمر والملموس في مواصلة تحقيق النمو الاقتصادي الذي تشهده المملكة رغم التحديات الكبيرة التي تواجهه كافة اقتصادات العالم.

كما يتقدم مجلس الإدارة بامتنانه إلى جميع مساهمي البنك على ثقتهم ودعمهم المتواصلين لاستراتيجيات الأعمال التي يضعها البنك، والشكر موصول كذلك إلى عمالء البنك الكرام الذين يمثلون أحد أقوى أصول البنك في نجاحه المستمر، وفي الختام لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى كافة موظفي البنك على إخلاصهم وكفاءتهم التي كانت عنصراً حيوياً لتحقيق النتائج المتميزة التي حققتها البنك خلال عام 2015م.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
مجلس إدارة البنك الأهلي التجاري

تقرير مراجعي الحسابات

القوائم المالية الموحدة





كnight & co. accountants
محاسبون و مراجعون قانونيون
مركز زهران للأعمال، برج A، الدور التاسع
شارع الأمير سلطان
ص.ب ٥٥٧٨
جدة ٢١٥٣٤
المملكة العربية السعودية

ارنست ووينغ وشركاه (محاسبون قانونيون)
الطابق ١٣، برج طريق الملك
ص.ب ١٩٩٤
طريق الملك عبد العزيز (طريق الملك)
جدة ٢١٤٤١
المملكة العربية السعودية

تقرير مراجع الحسابات

إلى المسادة / مساهمي البنك الأهلي التجاري
شركة مساهمة سعودية

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة المرفقة للبنك الأهلي التجاري ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة")، والتي تتضمن قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م والقوائم الموحدة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتడفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى التفسيرية من (١) إلى (٤٥). لم نقم بمراجعة الإيضاح (٤٠) ولا المعلومات المتعلقة ببيانات الإفصاحات بازل ٣ الركيزة ٣" المشار إليها في الإيضاح نفسه، وغير مطلوبة ضمن نطاق مراجعتنا.

مسؤولية الإدارة حول القوائم المالية الموحدة

تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة الخاصة بالمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي ومعايير التقارير المالية الدولية وأحكام نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك. وكذلك عن نظام الرقابة الداخلية الذي تعتبره الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

مسؤولية مراجع الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها. لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المعترف بها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية. تتطلب تلك المعايير أن نلتزم بمتطلبات أخلاقيات المهنة وأن نقوم بخطيط وتتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

تتضمن أعمال المراجعة القيام بإجراءات للحصول على أدلة موثودة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة. تتحدد الإجراءات التي تم اختيارها على تقييم مراجع الحسابات، كما تتضمن أيضاً تقييم المخاطر الجوهرية في القوائم المالية الموحدة سواء كانت هذه الأخطاء ناتجة عن غش أو خطأ، عند القيام بتقييم هذه المخاطر، يقوم مراجعو الحسابات بالأخذ بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلي الخاص بإعداد قوائم مالية موحدة للبنك وعرضها بصورة عائلة بغرض تصسيم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف المتاحة وليس إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك. تتضمن أعمال المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى مقبولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وتقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة.

نعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة ككل:

- تظهر بعده، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م، ولادها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي ومعايير التقارير المالية الدولية؛ و
- تتفق مع متطلبات نظام الشركات، نظام مراقبة البنك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

عن/ كnight & co. accountants
ص.ب ٥٥٧٨
جدة ٢١٥٣٤
المملكة العربية السعودية

عن/ ارنست ووينغ
ص.ب ١٩٩٤
جدة ٢١٤٤١
المملكة العربية السعودية

عبد الله محمد الزواران
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٣٤٨)

عبد محمد الطهري
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٣٥٤)



٦١٤٣٧
موافق ١٥ فبراير ٢٠١٦
جدة



البنك الأهلي التجاري (شركة مساهمة سعودية)

قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2015م و2014م

بآلاف الريالات السعودية

الموجودات	إيجاد	ايضاح	2015م	2014م
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي			27,559,154	28,818,569
أرصدة لدى البنك والمؤسسات المالية الأخرى			20,102,519	19,863,020
استثمارات بالصافي			132,997,549	152,903,040
تمويل وسلف بالصافي			251,531,030	220,722,363
إستثمار في شركات زميلة بالصافي			423,740	407,835
عقارات أخرى بالصافي			876,264	858,520
ممتلكات ومعدات بالصافي			3,716,091	3,427,399
الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى بالصافي			470,282	693,298
موجودات أخرى			11,663,800	7,184,040
إجمالي الموجودات			449,340,429	434,878,084

المطلوبات وحقوق المساهمين

المطلوبات	إيجاد	ايضاح	2015م	2014م
أرصدة للبنك والمؤسسات المالية الأخرى			47,719,572	35,449,488
ودائع العملاء			323,282,273	333,095,491
سندات دين مصدرة			9,862,828	9,550,496
مطلوبات أخرى			12,930,199	9,861,718
إجمالي المطلوبات			393,794,872	387,957,193

حقوق الملكية

حقوق المساهمين العائدة لمساهمي البنك	إيجاد	ايضاح	2015م	2014م
رأس المال			20,000,000	20,000,000
أسهم خزينة			(190,510)	(190,510)
احتياطي نظامي			19,383,697	17,172,081
احتياطيات أخرى (التغيرات المتراكمة في القيم العادلة)			726,547	1,617,888
أرباح مبقة			9,833,777	7,371,935
توزيعات أرباح مقترحة			1,495,975	1,296,512
احتياطي فرق العملة الأجنبية			(2,787,000)	(2,054,269)
حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك			48,462,486	45,213,637
الشريحة الاولى صكوك			5,700,000	-
إجمالي حقوق الملكية بدون حقوق الأقلية			54,162,486	45,213,637
حقوق الأقلية			1,383,071	1,707,254
إجمالي حقوق الملكية			55,545,557	46,920,891
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية			449,340,429	434,878,084

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (45) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الموحدة للستيني المنتهيتين في 31 ديسمبر 2015م و2014م

بألاف الريالات السعودية

م2014	م2015	إيضاح	
13,679,867	15,333,421	22	دخل العمولات الخاصة
(2,275,740)	(2,555,087)	22	مصاريف العمولات الخاصة
11,404,127	12,778,334		صافي دخل العمولات الخاصة
3,442,973	3,336,295	23	دخل من رسوم خدمات مصرفية بالصافي
807,569	1,074,884		دخل من تحويل عملات أجنبية بالصافي
108,132	(12,011)		(مصاريف) دخل الاستثمارات المدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل بالصافي
111,774	212,443	24	دخل المتاجرة بالصافي
142,664	179,915		دخل عوائد الأسهم
519,459	277,696	25	مكاسب استثمارات لغير أغراض المتاجرة بالصافي
(289,671)	(361,862)		(مصاريف) عمليات أخرى بالصافي
16,247,027	17,485,694		إجمالي دخل العمليات
3,261,770	3,550,908		رواتب ومصاريف الموظفين
722,649	719,273		إيجارات ومصاريف المباني
500,686	614,772	10	استهلاك الممتلكات والمعدات
189,337	189,337	11	اطفاء موجودات غير ملموسة
1,660,189	1,471,624		مصروفات عمومية وإدارية أخرى
995,464	1,600,347	7.3	مخصص خسائر التمويل بالصافي
149,727	109,647	6.7	مخصص خسائر الانخفاض في قيمة الإستثمارات بالصافي
7,479,822	8,255,908		إجمالي مصاريف العمليات
8,767,205	9,229,786		صافي دخل العمليات
(مصاريف) ايرادات أخرى			
25,986	(81,357)	26	(مصاريف) ايرادات أخرى غير تشغيلية بالصافي
25,986	(81,357)		صافي (مصاريف) ايرادات أخرى
8,793,191	9,148,429		صافي دخل السنة
صافي دخل السنة العائد إلى			
8,655,150	9,089,183		مساهمي البنك
138,041	59,246		حقوق الأقلية
8,793,191	9,148,429		صافي دخل السنة
4.34	4.56	27	ربح السهم الأساسي والمخفض للسهم الواحد (ريال سعودي)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (45) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الشامل الموحدة للستيني المنتهيتين في 31 ديسمبر 2015م و2014م

بالألف الريالات السعودية		
م2014	م2015	إيضاح
8,793,191	9,148,429	صافي دخل السنة
(خسائر) دخل شاملة اخرى للبنود التي سوف أو يمكن ان يعاد تصنيفها في قائمة الدخل الموحدة		
(496,180)	(1,044,067)	احتياطي فرق العملة الأجنبية - (خسائر)
الموجودات المالية المتاحة للبيع		
688,031	(799,115)	- صافي التغير في القيم العادلة
(496,257)	(144,217)	- مبالغ محولة إلى قائمة الدخل الموحدة
100,048	87,147	- مخصص خسائر الانخفاض في قيمة الأستثمارات المتاحة للبيع
تغطية مخاطر التدفقات النقدية		
19,078	(276,768)	- الجزء الفعال من التغير في القيم العادلة
(12,859)	219,603	- صافي مبالغ محولة إلى قائمة الدخل الموحدة
8,595,052	7,191,012	إجمالي الدخل الشامل للسنة
العائد إلى		
8,555,591	7,465,111	مساهمي البنك
39,461	(274,099)	حقوق الأقلية
8,595,052	7,191,012	إجمالي الدخل الشامل للسنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (45) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة للسندين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2015 و 2014 م

بألاف الريالات السعودية

العائد لمساهمي البنك

إجمالي حقوق الملكية	حقوق الأقلية	إجمالي حقوق الملكية بدون حقوق الأقلية	الشريحة الاولى	stocks	stocks	احتياطيات أخرى										إيضاح رأس المال
						حقوق الملكية العائد	احتياطي فرق لمساهمي البنك	العملة الأجنبية	توزيعات أرباح مقترحة	ارباح مبقاء	النقدية	المتحدة للبيع	التدفقات النقدية	اسهم خزينة	احتياطي نظامي	20,000,000
2015																الرصيد في بداية العام
46,920,891	1,707,254	45,213,637	-	45,213,637	(2,054,269)	1,296,512	7,371,935	37,014	1,580,874	17,172,081	(190,510)	20,000,000				الرصيد في بداية العام
(1,044,067)	(311,336)	(732,731)	-	(732,731)	(732,731)	-	-	-	-	-	-	-				إجمالي الدخل (الخسارة) الشامل للسنة
(276,768)	(17,614)	(259,154)	-	(259,154)	-	-	(259,154)	-	-	-	-	-	20			فروقات عملة من ترجمة عمليات خارجية
(799,115)	(4,395)	(794,720)	-	(794,720)	-	-	-	-	(794,720)	-	-	-				صافي التغير في القيمة العادلة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية
162,533	-	162,533	-	162,533	-	-	-	219,603	(57,070)	-	-	-				صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع
9,148,429	59,246	9,089,183	-	9,089,183	-	9,089,183	-	-	-	-	-	-				صافي المبالغ محوولة إلى قائمة الدخل الموحدة بالصافي
7,191,012	(274,099)	7,465,111	-	7,465,111	(732,731)	-	9,089,183	(39,551)	(851,790)	-	-	-	-	-	-	صافي دخل السنة
-	-	-	-	-	-	(2,211,616)	-	-	2,211,616	-	-	-	19			المحول لاحتياطي النظامي
(32,118)	(49,147)	17,029	-	17,029	-	17,029	-	-	-	-	-	-				تعديلات في حقوق الأقلية و الشركات التابعة
(23,321)	(937)	(22,384)	-	(22,384)	-	(22,384)	-	-	-	-	-	-				علاوة الاستحواذ على حقوق الأقلية (إيضاح 1.2-(أ))
5,700,000	-	5,700,000	5,700,000	-	-	-	-	-	-	-	-	-				الشريحة الاولى صكوك
(53,675)	-	(53,675)	-	(53,675)	-	(53,675)	-	-	-	-	-	-				تكليف متعلقة بالشريحة الاولى صكوك
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	18			أسهم منحة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1.2	(ب)		زيادة رأس المال
-	-	-	-	-	-	1,495,975	(1,495,975)	-	-	-	-	-				توزيعات ارباح مقترحة
(1,265,013)	-	(1,265,013)	-	(1,265,013)	-	-	(1,265,013)	-	-	-	-	-	17			الزكاة
(2,892,219)	-	(2,892,219)	-	(2,892,219)	-	(1,296,512)	(1,595,707)	-	-	-	-	-	29			توزيعات ارباح مدفوعة لسنة 2015 (مرحلية) ولسنة 2014 (نهائية)
55,545,557	1,383,071	54,162,486	5,700,000	48,462,486	(2,787,000)	1,495,975	9,833,777	(2,537)	729,084	19,383,697	(190,510)	20,000,000				الرصيد في 31 ديسمبر 2015 م
2014																الرصيد في بداية العام
42,536,180	1,602,273	40,933,907	-	40,933,907	(1,690,770)	1,645,573	9,699,260	30,795	1,323,153	15,102,989	(177,093)	15,000,000				الرصيد في بداية العام
(496,180)	(132,681)	(363,499)	-	(363,499)	(363,499)	-	-	-	-	-	-	-				إجمالي الدخل (الخسارة) الشامل للسنة
19,078	-	19,078	-	19,078	-	-	-	19,078	-	-	-	-	20			فروقات عملة من ترجمة عمليات خارجية
688,031	34,101	653,930	-	653,930	-	-	-	653,930	-	-	-	-				صافي التغير في القيمة العادلة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية
(409,068)	-	(409,068)	-	(409,068)	-	-	(12,859)	(396,209)	-	-	-	-				صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع
8,793,191	138,041	8,655,150	-	8,655,150	-	8,655,150	-	-	-	-	-	-				صافي دخل السنة
8,595,052	39,461	8,555,591	-	8,555,591	(363,499)	-	8,655,150	6,219	257,721	-	-	-	-	-	-	المحول لاحتياطي النظامي
-	-	-	-	-	-	(2,069,092)	-	-	2,069,092	-	-	-	19			تعديلات في حقوق الأقلية و الشركات التابعة
(15,783)	(28,450)	12,667	-	12,667	-	12,667	-	-	-	-	-	-				علاوة الاستحواذ على حقوق الأقلية (إيضاح 1.2-(أ))
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-				الشريحة الاولى صكوك
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-				تكليف متعلقة بالشريحة الاولى صكوك
-	-	-	-	-	-	(4,986,583)	-	-	(13,417)	5,000,000	18					أسهم منحة
93,970	93,970	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1.2	(ب)		زيادة رأس المال
-	-	-	-	-	-	1,296,512	(1,296,512)	-	-	-	-	-				توزيعات ارباح مقترحة
(1,047,248)	-	(1,047,248)	-	(1,047,248)	-	-	(1,047,248)	-	-	-	-	-	17			الزكاة
(3,241,280)	-	(3,241,280)	-	(3,241,280)	-	(1,645,573)	(1,595,707)	-	-	-	-	-	29			توزيعات ارباح مدفوعة لسنة 2014 (مرحلية) ولسنة 2013 (نهائية)
46,920,891	1,707,254	45,213,637	-	45,213,637	(2,054,269)	1,296,512	7,371,935	37,014	1,580,874	17,172,081	(190,510)	20,000,000				الرصيد في 31 ديسمبر 2014 م

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (45) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسندين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2015م و2014م

			الأنشطة التشغيلية
بألاف الريالات السعودية		إيضاح	
م2014	م2015		
8,793,191	9,148,429		صافي دخل السنة
تعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية			
199,345	509,361		إطفاء علاوة الاستثمار لغير أغراض المتاجرة بالصافي
(519,459)	(277,696)		(مكاسب) إستثمارات لغير أغراض المتاجرة بالصافي
(23,608)	(17,523)	26	(مكاسب) استبعاد ممتلكات ومعدات بالصافي
(147,898)	(606)		(مكاسب) استبعاد عقارات أخرى بالصافي
7,304	15,443		خسائر استبعاد أصول مسترددة أخرى
500,686	614,772	10	استهلاك ممتلكات ومعدات
189,337	189,337	11	أطفاء موجودات غير ملموسة
995,464	1,600,347	7.3	مخصص خسائر التمويل بالصافي
(52,370)	(15,905)	26	حصة البنك في (إسترداد فائض مخصص) خسائر شركات زميلة
149,727	109,647	6.7	مخصص خسائر الانخفاض في قيمة الإستثمارات بالصافي
10,091,719	11,875,606		
صافي (الزيادة) النقص في الموجودات التشغيلية			
(2,497,646)	321,019		وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
(5,287,683)	(2,352,921)		أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق بعد 90 يوماً
(369,522)	273,297		استثمارات مدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل
(37,210,618)	(40,762,751)		تمويل وسلف
32,570	56,544		عقارات أخرى
(1,241,752)	(4,014,357)		موجودات أخرى
صافي الزيادة (النقص) في المطلوبات التشغيلية			
11,511,739	14,433,684		أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
34,858,920	(3,482,756)		ودائع العملاء
905,316	1,802,169		مطلوبات أخرى
10,793,043	(21,850,466)		صافي التدفق النقدي (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التشغيلية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (45) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسندين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2015م و2014م - تتمة

بآلاف الريالات السعودية			الأنشطة الاستثمارية
2014م	2015م	إيضاح	
101,699,095	76,287,419		محصلات من بيع واستحقاق استثمارات لغير اغراض المتاجرة / وغير مدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل
(128,691,562)	(58,635,720)		شراء استثمارات لغير اغراض المتاجرة / وغير مدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل
(1,254,126)	(1,022,661)	10	شراء ممتلكات ومعدات
89,920	24,292		محصلات من استبعاد ممتلكات ومعدات
(28,156,673)	16,653,330		صافي التدفق النقدي الناتج من (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
8,204,344	1,306,166	16	سندات دين مصدرة
79,603	(55,479)		صافي الحركة في حقوق الأقلية
-	5,646,325		إصدار صكوك دائمة ناقصاً التكاليف المرتبطة
(1,595,707)	(1,595,707)		توزيعات أرباح نهاية مدفوعة
(1,645,573)	(1,296,512)		توزيعات أرباح مدفوعة مرحلية
5,042,667	4,004,793		صافي التدفق النقدي الناتج عن الأنشطة التمويلية
(12,320,963)	(1,192,343)		صافي (النقص) في النقد وشبيه النقد
(293,196)	(982,467)		احتياطي فرق العملة الأجنبية - صافي الحركة للنقد وشبيه النقد في بداية السنة
30,594,562	17,980,403		النقد وشبيه النقد في بداية السنة
17,980,403	15,805,593	30	النقد وشبيه النقد في نهاية السنة
13,079,439	15,456,814		دخل عمولات خاصة مستلمة خلال السنة
1,947,801	2,595,622		مصاريف عمولات خاصة مدفوعة خلال السنة
			معلومات إضافية غير نقدية
298,041	(913,350)		حركة الإحتياطيات الأخرى والتحويلات إلى قائمة الدخل الموحدة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (45) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

البنك الأهلي التجاري (شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة 31 ديسمبر 2015م

1 - عام

(1.1) مقدمة:

القواعد المالية الموحدة تشمل البنك الأهلي التجاري (البنك) و «شركاته التابعة» (المجموعة). تأسس البنك الأهلي التجاري كشركة مساهمة سعودية بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 186 في 22 ذو القعدة 1417هـ (30 مارس 1997م)، والمرسوم الملكي الكريم رقم ١٩ في ٢٣ ذو القعدة ١٤١٧هـ (٣١ مارس ١٩٩٧م) وذلك بالموافقة على تحويل البنك من شركة تضامن إلى شركة مساهمة سعودية.

بدأ البنك نشاطه كشركة تضامن بموجب شهادة تسجيل مصدق عليها من المقام السامي في 28 رجب 1369هـ (15 مايو 1950م) مقيدة بالسجل التجاري تحت رقم 4030001588 الصادر في 27 ذي الحجة 1376هـ (24 يوليو 1957م). وقد مارس البنك نشاطه تحت اسم (البنك الأهلي التجاري) بموجب الأمر السامي الكريم رقم ٣٧٣٧ في ٢٠ ربى الثاني ١٣٧٣هـ (٢٦ ديسمبر ١٩٥٣م). حدد تاريخ الاول من يوليو ١٩٩٧م تاريخاً للتحويل من شركة تضامن إلى شركة مساهمة سعودية.

يعمل البنك من خلال شبكة فروعه البالغ عددها 344 فرعاً (٢٠١٤م: ٣٣٣ فرعاً) و ١٧ مركزاً لخدمة الأفراد (٢٠١٤م: ١٤ مركزاً) و ٨ مراكز لخدمة عمليات الشركات (٢٠١٤م: ٩ مراكز) و ١٣٨ مركزاً للحوالات السريعة (٢٠١٤م: ٩٧ مركزاً) منتشرة في كافة أنحاء المملكة العربية السعودية ولديه أيضاً فروع خارج المملكة (لبنان و البحرين). قرر مجلس الإدارة في إجتماعه المنعقد بتاريخ 23 نوفمبر ٢٠١٥م اغلاق فروع بيروت، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م يعمل البنك على انهاء الاجراءات النظامية لإغلاق الفروع.

عنوان المركز الرئيسي هو كما يلى:

البنك الأهلي التجاري
الادارة العامة

شارع الملك عبدالعزيز

ص ب ٣٥٥٥ - جده ٢١٤٨١

المملكة العربية السعودية

موقع الانترنت : www.alahli.com

تمثل أهداف المجموعة في تقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية. كما تقدم المجموعة أيضاً منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة (غير مرتبطة بعمولات خاصة) والتي يتم إعتمادها والاشراف عليها من قبل هيئة شرعية مستقلة.

في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد في 31 مارس ٢٠١٤م (الموافق ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣٥هـ)، وافق المساهمون على طرح 25٪ من رأس مال البنك (بعد زيادة رأس المال) إلى الجمهور بموجب الاكتتاب العام الأولي وإلى مساهم اقليه في البنك. مثل الاكتتاب العام الأولي 15٪ من رأس مال البنك بينما يتم تخصيص 10٪ إلى المؤسسة العامة للتقاعد. الأسهم المعروضة للأكتتاب العام هي جزء من اسهم المساهم الرئيسي في البنك. تمت الموافقة على هذا الاكتتاب من قبل الجهات النظامية المختصة. تم الاشتراك في الاكتتاب العام في الفترة ما بين ١٩ أكتوبر ٢٠١٤م إلى ٢ نوفمبر ٢٠١٤م. وتم طرح اسهم البنك للجمهور للتداول في السوق المالية السعودية (تداول) في ١٢ نوفمبر ٢٠١٤م.

(1.2) الشركات التابعة للمجموعة وشركاتها التابعة:

فيما يلى تفاصيل الشركات التابعة للمجموعة:

(أ) شركة الأهلي المالية

أسس البنك في شهر إبريل عام ٢٠٠٧م شركة مالية تحت مسمى (شركة الأهلي المالية) شركة مساهمة سعودية بموجب تصريح هيئة سوق المال رقم ٨٣-٢ ب تاريخ ٢١ جمادى الاولى ١٤٢٦هـ (٢٨ يونيو ٢٠٠٥م) ومسجلة في المملكة العربية السعودية لإدارة الخدمات الاستثمارية للبنك وإدارة انشطة الأصول. يمتلك البنك ٩٠.٧١٪ (٩٠.٧١٪: ٢٠١٤م) حصة مباشرة في الشركة التابعة (شركة الأهلي المالية) كما يمتلك حصة غير مباشرة ٧.١٦٪ (٤.٢٣٪: ٢٠١٤م) (وهذا التملك غير المباشر عن طريق وصايه وسيطه لمنحه لموظفي الشركة التابعة مستقبلاً).

(أ-١) شركة إيست قيت كابيتال هولدنغ (إيست قيت)

تمتلك المجموعة ملكية فعلية ٩٧.٨٨٪ (٩٧.٨٨٪: ٢٠١٤م) من خلال إحدى شركاتها التابعة (شركة الأهلي المالية) - في شركة إيست قيت كابيتال هولدنغ التي هي إحدى شركات محافظ حقوق الملكية الخاصة في الشرق الأوسط. استحوذت شركة الأهلي المالية على ملكية مباشرة ٧٧٪. انخفضت حصتها في شركة إيست قيت إلى ٧٠٪ في ٥ سبتمبر ٢٠١٣م بدون فقدان السيطرة. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م، قامت شركة الأهلي المالية بالاستحواذ على اسهم اضافية بنسبة ٣٠٪ في شركة إيست قيت كابيتال هولدنغ (إيست قيت) من خلال شراء اسهم مساهمين حقوق الأقلية.

(أ) شركة الأهلي المالية - شركة مظلة لإدارة الاستثمار

تمتلك المجموعة ملكية فعلية كليّة 97.88٪ (2014م: 70.31٪) في صندوق شركة الأهلي المالية للاسهم السعودية وصندوق الأهلي المالية لاسهم مجلس التعاون الخليجي و الذين تم تسجيلهما في دبلن - ايرلندا تحت اسم شركة الأهلي المالية - شركة مظلة لإدارة الاستثمار. وقد تم تأسيس الصندوقين للاستثمارات في اسهم شركات قائمة في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي عبر شركتين تابعتين تم تأسيسهما في مملكة البحرين تحت اسم شركة الأهلي المالية للأسهم السعودية L.L.W و شركة الأهلي المالية للأسهم دول مجلس التعاون الخليجي لشركة الأهلي المالية L.L.W.

خلال الفترة، قامت شركة الأهلي المالية بإسترداد موجودات لصندوق اسهم الأهلي المالية لدول مجلس التعاون الخليجي وتقوم الشركة حالياً بتسييل الصندوق و الشركات ذات الاغراض الخاصة التابعة لها.

(ب) بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي (البنك التركي)

يمتلك البنك 67.03٪ (2014م: 67.67٪) في بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي (البنك التركي). يعمل البنك التركي كبنك مشارك عن طريق استقطاب حسابات جارية واستقطاب حسابات استثمار مشاركة في الأرباح والخسائر وإقراض هذه الأموال للعملاء الأفراد والشركات، عن طريق عقود إيجار تمويلية واستثمارات بالمشاركة. في 29 أغسطس 2014م قرر المساهمون في البنك التركي زيادة رأس مال البنك من 1,775 مليون ليرة تركية الى 2,600 مليون ليرة تركية (4,443 مليون ريال سعودي إلى 5,803 مليون ريال سعودي) وذلك من خلال رسملة الأرباح المبقاة بمبلغ 600 مليون ليرة تركية (984 مليون ريال سعودي) بالإضافة الى مساهمة نقدية بمبلغ 225 مليون ليرة تركية (375 مليون ريال سعودي). تبلغ حصة البنك من هذه المساهمة النقدية مبلغ 169 مليون ليرة تركية (281 مليون ريال سعودي). هذه الزيادة تم الموافقة عليها من قبل هيئة الرقابة التنظيمية والرقابة المصرفية التركية.

كما في 31 ديسمبر 2015 يمتلك بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي كامل الأسهم المصدرة لشركة فارلوك كيرالاما وشركة تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي فارلوك كيرالاما وهي شركة ذات غرض خاص أسيت لإصدار الصكوك للبنك التركي.

(ج) الشركة العقارية المطورة للتمويل والإدارة المحدودة

أسس البنك الشركة العقارية المطورة للتمويل والإدارة المحدودة في المملكة العربية السعودية كشركة ذات مسؤولية محدودة، بموجب السجل التجاري رقم 4030146558 بتاريخ 21 ذو القعدة 1424هـ (الموافق 13 يناير 2004م). يمتلك البنك 100٪ (2014م: 100٪). وتمثل أغراض الشركة في مسک وإدارة الصكوك والأصول على سبيل الضمان، نيابة عن البنك.

(د) شركة الأهلي لتسويق خدمات التأمين

تمتلك المجموعة ملكية فعلية 100٪ (2014م: 100٪) في شركة الأهلي لتسويق خدمات التأمين وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تم تسجيلها في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 4030195150 بتاريخ 21 ذو الحجة 1430هـ (الموافق 8 ديسمبر 2009م). تمارس الشركة أعمالها كوكيل تامين للتوزيع وتسويق منتجات تأمين إسلامية في المملكة العربية السعودية.

(ه) شركة البنك الأهلي التجاري السعودي للأسوق المحدودة

أسس البنك شركة البنك الأهلي التجاري السعودي للأسوق المحدودة كشركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في جزر كaiman بموجب السجل التجاري رقم 866144671587 تاريخ 26 صفر 1437هـ (الموافق 8 ديسمبر 2015م). ويملك البنك الشركة بالكامل. إن أهداف شركة البنك الأهلي التجاري السعودي للأسوق المحدودة هي المتاجرة بالمشتقات المالية وعمليات إعادة الشراء وإعادة الشراء العكسية نيابة عن البنك.

2- أسس الأعداد

2.1) بيان الالتزام

تعد القوائم المالية الموحدة طبقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي ومعايير التقارير المالية الدولية المصدرة من المجلس الدولي للمعايير المحاسبية. تم إعداد القوائم المالية الموحدة لتتنبئ مع نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات بالمملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك.

2.2) أسس القياس

يتم إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس القيمة العادلة للمشتقات و الموجودات المالية المقننة لأغراض المتاجرة والمدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل والإستثمارات المتاحة للبيع. بالإضافة لذلك، فإن الموجودات أو المطلوبات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة ولكن مغطاة المخاطر بالقيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة بقدر المخاطر التي تم تغطيتها.

2.3) عملة العرض والعملة الوظيفية

تعرض القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي والتي هي العملة الوظيفية، ويتم تقريبها لأقرب ألف ريال سعودي، إلا في الحالات المبينة.

2.4) أساس توحيد القوائم المالية

ت تكون القوائم المالية الموحدة من القوائم المالية للبنك الأهلي التجاري والقوائم المالية لشركاته التابعة (انظر الإيضاح رقم 1.2). يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للمجموعة باستخدام سياسات محاسبية متواقة.

يتم استبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات ما بين أطراف البنك بالكامل عند التوحيد.

(2.5) التقديرات والاحكام الافتراضية المحاسبية الجوهرية

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، يتطلب استخدام بعض التقديرات والاحكام والافتراضات المحاسبية الهامة التي تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المسجلة. يتطلب الأمر أيضاً من الإدارة أن تمارس حكمها الافتراضي في طريقة تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. مثل هذه التقديرات والافتراضات والأحكام الافتراضية يتم تقييمها باستمرار وتعتمد على الخبرة السابقة وبعض العوامل الأخرى التي تتضمن الحصول على استشارات مهنية وتوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في مثل تلك الحالات. ربما تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. وعليه، يتم إثبات تعديلات التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها التعديل وكذلك أي فترة مستقبلية متاثرة بذلك.

من البنود الهامة التي تستخدم فيها الإدارة التقديرات والإفتراضات أو تلك التي تمارس فيها الأحكام الافتراضية ما يلي:

(أ) مخصص خسائر التمويل

تقوم المجموعة بمراجعة التمويل والسلف المتغيرة في تاريخ كل مركز مالي لتحديد مخصص خسائر التمويل المحدد الواجب تحميته على قائمة الدخل الموحدة. بالأخص، تمارس الإدارة أحكاماً افتراضية في تقدير المبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية لتحديد مستوى المخصص المطلوب. تبني مثل هذه التقديرات على إفتراضات من عدة عوامل وربما تختلف النتائج الفعلية مما ينتج عنها تغيرات مستقبلية في المخصص المحدد.

تقوم المجموعة على أساس دوري بمراجعة محفظة التمويل والسلف لتحديد مخصص المحفظة الإضافي (مخصص عام). لاثبات خسائر التعثر في قيمة المحفظة، فإن المجموعة تستخدم أحكاماً افتراضية عن وجود أي بيانات يمكن ملاحظتها تشير إلى وجود تعثر يمكن قياسه في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من محفظة التمويل والسلف. هذا الدليل يتضمن بيانات يمكن ملاحظتها وتشير إلى وجود تغير عكسي في موقف السداد لمجموعة من المقترضين، أو الأحوال الاقتصادية المحلية السائدة والتي ترتبط مباشرة بتعثر الموجودات في هذه المجموعة. تستخدم الإدارة التقديرات على ضوء الخبرة التاريخية السابقة لتعثر الموجودات مع الأخذ في الاعتبار مؤشرات مخاطر التمويل والدليل الموضوعي للانخفاض المماثل لتلك المخاطر في المحفظة عند تدفقاتها النقدية. إن المنهجية والإفتراضات المستخدمة لتقدير كل من المبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية تتم مراجعتها بانتظام لتقليل أي فروقات بين تقديرات الخسارة والخسارة الفعلية.

(ب) القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشط

القيمة العادلة هي الثمن الذي يمكن استلامه من بيع أصل أو المبلغ المدفوع لسداد إلتزام في معاملة عادية منتظمة تتم بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن الصفقة لبيع الأصول أو تسديد الإلتزام يحدث إما:

- في السوق الرئيسية للموجودات أو المطلوبات أو
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسية، في السوق الأكثر فائدة للموجودات أو المطلوبات.

يتم قياس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات باستخدام الإفتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجودات أو المطلوبات، على افتراض تصرف المشاركين في السوق لمنفعتهم الاقتصادية.

إن قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية يأخذ بعين الاعتبار قدرة المشاركين في السوق لتوليد منافع اقتصادية باستخدام الأصول بأفضل استخدام لها أو عن طريق بيعها إلى مشارك آخر في السوق يستخدم هذه الأصول بأفضل استخدام لها.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف والتي توفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك باستخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها إلى أقصى حد ممكن والتقليل من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها

يتم تصنيف الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو الأفصاح عن قيمتها العادلة في البيانات المالية طبقاً للسلسل الهرمي للقيمة العادلة (انظر الإيضاح رقم 37).

أما بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يعرف بها في البيانات المالية بشكل متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كان هناك تحويلات قد تمت بين المستويات في التسلسل الهرمي وذلك عن طريق إعادة تقييم التصنيف (على أساس مدخلات أدنى مستوى المهمة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

لفرض الأفصاحات عن القيمة العادلة، حددت المجموعة فئات الموجودات والمطلوبات بناء على طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

(ج) الانخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع

تمارس المجموعة حكمها الافتراضي لتقدير التعثر في استثمارات الأسهم المتاحة للبيع. يتضمن هذا تحديد الإنخفاض الجوهرى أو المستمر لفترة طويلة في القيمة العادلة للأسهم التي تقل عن التكلفة. تحديد ما هو «جوهرى» أو «مستمر لفترة طويلة» يحتاج لحكم افتراضي. للقيام بهذا الحكم الافتراضي فإن المجموعة تقيم من ضمن عوامل أخرى، التقلب الطبيعي في سعر السهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن المجموعة تعتبر الانخفاض في القيمة ظاهراً عندما يكون هناك دليلاً للتدور الملحوظ في الملاعة المالية للشركة المستثمر فيها وفي أداء القطاع والصناعة والتغيرات في التقنية وفي التدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية.

فقد إستخدمت المجموعة نسبة 30% أو أكثر كمقياس معقول للانخفاض الجوهرى في القيمة التي تقل عن التكلفة بغض النظر عن فترة الإنخفاض وتدرج في قائمة الدخل الموحدة كمخصص خسائر انخفاض في قيمة الإستثمارات. يمثل الإنخفاض المستمر لفترة طويلة انخفاضاً أقل من التكلفة إذا أستمر لمدة سنة أو أكثر بغض النظر عن مبلغ الإنخفاض وعليه تدرج في قائمة الدخل الموحدة كمخصص خسائر إنخفاض في قيمة الإستثمارات. لا يتم استرداد خسائر انخفاض استثمارات الأسهم المثبتة سابقاً كمصارييف في قائمة الدخل الموحدة.

تقوم المجموعة بمراجعة سندات الدين لديها والمصنفة كاستثمارات متاحة للبيع في تاريخ قائمة المركز المالي لتقييم ما إذا كانت تعرضت لانخفاض في قيمتها. وهذا يتطلب تقديرًا مماثلاً لما ينطبق على التقييم الفردي للتمويل والسلف.

(د) ترتيب الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تبعد المجموعة مطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 في تصنيف الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وذات الإستحقاق الثابت كاستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. وللقيام بهذا الحكم الافتراضي، فإن المجموعة تقيم النية والمقدرة للاحتفاظ بهذه الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق.

(ه) الإستمارارية

أجرت إدارة المجموعة تقييمًا لقدرة المجموعة على الاستثمار كمنشأة عاملة وإنقنت بـأن المجموعة لديها الموارد للإستثمار في عملها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي احتمالات أساسية من الممكن أن تلقي ظلالاً من الشك على قدرة المجموعة للإستثمار كمنشأة عاملة. وعليه، فقد استمر إعداد القوائم المالية على مبدأ الإستمارارية.

(و) إنخفاض قيمة الموجودات غير العالية

تم مراجعة القيمة الدفترية للموجودات غير المالية في تاريخ المركز المالي أو أكثر لتحديد ما إذا كان هناك وجود مؤشر للانخفاض. في حالة وجود أي مؤشر للانخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد.

يتم إثبات خسارة أي انخفاض في قيمة هذه الموجودات إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدة التدفق النقدي له تفوق أو تتجاوز قيمة القابلة للاسترداد. القيمة القابلة للاسترداد لا يُصل أو وحدة تدفق نقدي هي «القيمة المستخدمة» أو «القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع» أيهما أكتر. لتقدير القيمة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لتحديد القيمة الحالية وذلك باستخدام معدل الخصم قبل الضريبة الذي يعكس تقييم الوضع الحالي للسوق فيما يخص القيم الحالية للتدفقات النقدية والمخاطر المحددة لذلك الأصل. تعتمد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع على أسعار السوق السائدة أو في حالة عدم وجود اسعار سائدة في السوق، يتم تقدير الاسعار على اصول مشابهة أو في حالة عدم وجود اسعار تقدرية للاصول مشابهة، يعتمد احتسابها على التدفقات النقدية المخصومة.

للغرض اختبار الإنخفاض (انظر الإيضاح رقم 11)، يتم توزيع مبلغ الشهرة الناتج من الإستحواذ وذلك من تاريخ الإستحواذ لكل من وحدات تدفقات النقدية للبنك أو مجموعات منها والتي يتوقع الإستفادة من المنافع المتضاعفة الناتجة من الإستحواذ بغض النظر إذا كانت الموجودات والمطلوبات الأخرى المستحوذة قد تم توزيعها إلى وحدات أو مجموعة وحدات.

تعتبر الشركات التابعة كوحدات تدفق نقدي بفرض اختبار انخفاض قيمة الشهرة. يتم تسجيل خسائر الإنخفاض في قائمة الدخل الموحدة. بينما يتم توزيع خسائر الإنخفاض المثبتة والمتعلقة بوحدات التدفق النقدي أولاً لتخفيض القيمة الدفترية لـأي شهرة موزعاً على الوحدات ومن ثم لتخفيض القيمة الدفترية للموجودات الأخرى في الوحدة (مجموعة الوحدات) متضمناً الموجودات غير الملموسة على أساس تناسبي بشرط أن القيمة الدفترية للموجودات الأخرى لا تتحفظ إلى ما دون قيمها العادلة.

عندما تكون الشهرة جزءاً من وحدة التدفق النقدي (أو مجموعة وحدات) وعند بيع جزء من العمليات المدرجة تحت هذه الوحدات، ففي هذه الحالة يتم احتساب الشهرة المتعلقة بهذه العمليات المباعة من ضمن القيمة الدفترية لهذه العمليات عند تحديد ربح أو خسارة بيعها. في هذه الحالة، الشهرة المباعة يتم قياسها حسب القيم النسبية للعمليات المباعة والجزء المتبقى من وحدات التدفق النقدي.

عند بيع الشركات التابعة، يتم إثبات الفرق بين سعر البيع وبين صافي الموجودات مضافاً إليها احتياطي فرق العملة الأجنبية المتراكם ورصيد الشهرة القائم وذلك في قائمة الدخل الموحدة.

لا يتم إسترداد خسائر إنخفاض الشهرة وإستثمارات الأسهم المثبتة سابقاً كمصاريف في قائمة الدخل الموحدة.

يتم قياس الأصول غير المالية المحتفظ بها ضمن ترتيبات المرابحة حسب التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقيق أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقيق هي سعر البيع التقديرية في النشاط العادي لمثل تلك المعاملات، ناقصاً التكاليف المقدرة للاستكمال ومصروفات البيع. أي خسارة إنخفاض في القيمة تنشأ نتيجة قياس هذه الأصول بصفتها القيمة القابلة للتحقيق يتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحدة تحت بند أرباح تشغيلية أخرى بالصافي.

فيما يتعلق بالموجودات الأخرى، يتم إعادة التقييم في تاريخ المركز المالي لخسائر الإنخفاض المثبتة في فترات سابقة لتحديد أي مؤشرات تدل على تقليل هذه الخسائر أو عدم وجودها. يتم إسترداد خسائر الإنخفاض إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد. كما يتم إسترداد خسائر الإنخفاض فقط في حالة عدم تجاوز القيمة الدفترية للأصل للقيمة الدفترية التي يمكن تحديدها بعد خصم الاستهلاك أو الاطفاء في حالة عدم إثبات أي خسائر إنخفاض.

(ز) تحديد السيطرة على صناديق الاستثمار

تعمل المجموعة كمدير صندوق لعدد من صناديق الاستثمار، عادة تحدد ما إذا كانت المجموعة تحكم في مثل هذه الصناديق الاستثمارية، تقديرات عوائد المنافع الاقتصادية على الصناديق (تتضمن أي عمولات أو رسوم ادارية متوقعة) وحقوق المساهمين في الاستغناء عن مدير الصندوق.

(ج) مخصصات للمطلوبات والاعراب

خلال دورة أعمال المجموعة العادية، ترفع ضده دعاوى ومطالبات مختلفة . وتقوم الإدارة بدراسة الدعاوى والمطالبات وتقديم للمخاطر التي يمكن أن تنشأ عنها. كما تقوم أيضاً بوضع المخصصات المناسبة لمواجهة الخسائر المحتملة. ويقوم البنك بتسجيل المطالبات المرفوعة ضده أو الأفصاح عنها في القوائم المالية الموحدة بناء على أفضل التقديرات للنحو المطلوب لتسوية تلك المطالبات.

3 - ملخص لأهم السياسات المحاسبية

باستثناء التغيرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة كما هو مبين في الإيضاح رقم (1.3). أدناه، فإن السياسات المحاسبية المتبعه في إعداد هذه القوائم المالية تتمشى مع تلك المتبعه في إعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014م.

فيما يلي بياناً بأهم السياسات المحاسبية المتبعه في إعداد هذه القوائم المالية:

3.1 التغيرات في السياسات المحاسبية

السياسات المحاسبية المعتمدة مطابقة لتلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية السنوية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 باستثناء تطبيق المعايير الجديدة التالية والتعديلات الأخرى على المعايير الحالية المذكورة أدناه والتي كان لها تأثير غير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة فيما عدا بعض الإيضاحات.

أ- تطبق التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 19 على الفترات السنوية التي تبدأ في (أو) بعد 1 يوليو 2014م فيما يتعلق ببرامج المنافع المحددة والتي تشمل مساهمات الموظفين وأطراف ثالثة. توفر هذه التعديلات أفعاً. عند استيفاء معايير معينة من المتطلبات المقترنة في التعديلات التي جاءت في سنة 2011م بخصوص مساهمات الموظفين/أطراف ثالثة لفترات الخدمة الخاضعة للمعادلة المتعلقة بمنافع البرنامج أو على أساس القسط الثابت. يتيح التعديل الحالي الخيار - في حال الوفاء بالشرط - لتقدير كلفة الخدمة في الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمة ذات الصلة.

ب- التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية للتقارير المالية 2010-2012-2013م التي تطبق على الفترات السنوية التي تبدأ في (أو) بعد 1 يوليو 2014م. فيما يلي ملخصاً بالتعديلات التي تتضمنها هذه التحسينات:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 - «تطبيق المعيار لأول مرة»: يوضح التعديل أن المنشأة التي تقوم بتطبيق معيار جديد أو معدل من المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة مسموح لها - دون الزام - بتطبيق المعيار الذي لم يدخل بعد حيز الازام، إلا أنه متاح للتطبيق المبكر.

- عدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 2 لتوسيع تعريف «شرط التفويض» من خلال تعريف مستقل لكل من «شرط الأداء» و«شرط الخدمة».

- عدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 - «تجمیع الأعمال» لتوسيع تصنيف وقياس الثمن المحتمل في عملية تجمیع أعمال. كما تم تعديله بعد من ذلك لتوضیح بأن المعيار لا ينطبق على المحاسبة على تأسیس جميع أنواع الترتیبات المشترکة الواردة في المعيار الدولي للتقاریر المالية رقم 11.

- عدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 8 - «قطاعات التشغيل» ليشترط بوضوح الافتراضات من تقديرات في تطبيق معايير التجمیع.

- عدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 لتوضیح قیاس الذمم المدينۃ والذمم الدائنة قصیرة الأجل التي لا يترتب عليها أو منها فائدة بقيمتها المفوتة دون خصم - إذا كان تأثير الخصم غير جوهري. كما تم تعديله بعد من ذلك لتوضیح أن استثناء المحفظة من المحتمل أن ينطبق على العقود في مجال معيار المحاسبة الدولي للتقارير المالية رقم 39 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بغض النظر عما إذا كانت مستوفیة لتعريف الأصل المالي أو الالتزام المالي بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 32.

- معيار المحاسبة الدولي رقم 16 - «الممتلكات والآلات والمعدات» و معيار المحاسبة الدولي رقم 38 «الموجودات غير الملموسة»: توضیح التعديلات متطلبات نموذج إعادة التقييم إقراراً بأن إعادة تعديل الاستهلاك المتراكم (الاطفاء) ليس دائماً يتناسب مع التغير في إجمالي القيمة الدفترية للأصل.

- معيار المحاسبة الدولي رقم 24 - «الافتراض عن الجهات ذات العلاقة». تم توسيع نطاق تعريف الجهة ذات العلاقة ليشمل منشأة الإدارة التي توفر خدمات الموظفي الإدارة الرئيسيين إلى المنشأة المعدة للتقارير المالية سواءً تم تقديم هذه الخدمات بصورة مباشرة أو غير مباشرة. معيار المحاسبة الدولي رقم 40 - «ممتلكات الاستثمار»: يوضح أن على المنشأة تقدیر فيما إذا كانت الممتلكات المستحوذ عليها هي ممتلكات للاستثمار بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 40 والقيام بإعداد تقدیر منفصل بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 لتحديد إذا كان العملياً تشكل إستحواذاً.

3.2 محاسبة تاريخ السداد

يتم إثبات والغاية إثبات كافة العمليات الإعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ السداد، (أي التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل للطرف الآخر). عندما يتم تطبيق محاسبة تاريخ السداد، تقوم المجموعة باحتساب أي تغير في القيمة العادلة للأصل الذي سيتم استلامه خلال الفترة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية بنفس طريقة احتساب الموجودات المقتناة. العمليات الإعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية هي العمليات التي تتطلب أن يتم تسليم تلك الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها في السوق.

3.3 الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة تغطية المخاطر

الأدوات المالية المشتقة والتي تشمل على عقود الصرف الأجنبي، والعقود المستقبلية الخاصة لأسعار العملات الخاصة، واتفاقيات الأسعار الآجلة، ومقاييس أسعار العملات والعملات الخاصة، وخيارات على مقاييس، وخيارات أسعار العملات والعملات الخاصة (المكتبة والمشتراة) تقايس بالقيمة العادلة. تقييد كافة المشتقات بقيمتها العادلة وتصنف كموجودات أخرى وذلك عندما تكون القيمة العادلة إيجابية، وكمطلوبات أخرى عندما تكون القيمة العادلة سلبية. تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار المتدالة بالسوق ونماذج التقييم، حسب ما هو ملائم.

3.3.1) المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة

تدرج أي تغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المقتناه لأغراض المتاجرة مباشرة في قائمة الدخل الموحد للسنة ويوضح عنها ضمن دخل المتاجرة. تشمل المشتقات المقتناه لأغراض المتاجرة أيضاً على تلك المشتقات التي لا تخضع لمحاسبة تغطية المخاطر كما هو مبين أدناه.

3.3.2) المشتقات الضمنية

يتم التعامل مع المشتقات الضمنية في الأدوات المالية الأخرى كمشتقات منفصلة وتسجل بالقيمة العادلة إذا كانت خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لا تتعلق بشكل خاص بالعقد الأصلي وإذا كان العقد الأصلي نفسه لم يتم ابرامه لغرض المتاجرة أو محدوداً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. تدرج المشتقات الضمنية التي يتم فصلها عن الأصل بالقيمة العادلة في محفظة المتاجرة وقيد التغيرات في قائمة الدخل الموحدة.

3.3.3) محاسبة تغطية المخاطر

تدرج المجموعة بعض المشتقات كأدوات تغطية المخاطر لعمليات تغطية مخاطر مؤهلة.

تحدد المجموعة بعض المشتقات كأدوات تحوط في تأهيل علاقات تحوط لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة، والعملات الأجنبية، ومخاطر الائتمان، بما في ذلك المخاطر الناتجة من المعاملات المتوقعة والالتزامات المحتملة ومن أجل إدارة مخاطر معينة، تقوم المجموعة بتطبيق محاسبة التحوط للمعاملات التي تفي بمعايير محددة. لأغراض محاسبة تغطية المخاطر، تصنف تغطية المخاطر إلى فئتين هما:

(أ) تغطية مخاطر القيمة العادلة والتي تغطي التعرض لمخاطر التغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المغطاة أو ارتباطات مؤكده غير مغطاة أو جزء محدد من الموجودات أو المطلوبات أو ارتباطات مؤكده مرتبطة بمخاطر محدوده تؤثر على صافي الربح أو الخسارة المعلن.

(ب) تغطية مخاطر التدفقات النقدية والتي تغطي التعرض لمخاطر التغيرات في التدفقات النقدية سواء كانت متعلقة بمخاطر محدوده مرتبطة بالموجودات أو المطلوبات المغطاة أو العمليات المتوقعة احتمال حدوثها بنسبة عالية والتي تؤثر على صافي الربح أو الخسارة المعلن.

لكي تكون المشتقات مؤهلة لمحاسبة تغطية المخاطر، فإنه يتوقع بأن تكون تغطية المخاطر فعالة جداً، أي أن التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية الخاصة بأداة تغطية المخاطر يجب أن تغطي بشكل فعال التغيرات التي طرأت على البند الذي يتم تغطية مخاطره، ويجب أن تكون هذه التغيرات قابلة للقياس بشكل موثوق به. عند بداية تغطية المخاطر، يجب توثيق أهداف وإستراتيجية إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد أداة تغطية المخاطر والبند المراد تغطيته وطبيعة المخاطر المغطاه وطريقة تقويم مدى فعالية تغطية المخاطر، وعليه يجب تقييم مدى فعالية تغطية المخاطر بصورة مستمرة.

في كل تاريخ تقييم لدى فاعلية التحوط، يجب توقع أن تكون علاقة التحوط على درجة عالية من الفاعلية على أساس منظور وثبت أنها فعالة (فاعلية بأثر رجعي) للفترة المحددة لتأهيلها لمحاسبة التحوط. يتم عمل تقييم رسمي بمقارنة فعالية أداة التحوط مقابل التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المنسوبة إلى مخاطر التحوط في البند المحوط له، في بداية ونهاية كل ربع سنوي على أساس مستمر. ومن المتوقع أن يكون التحوط على درجة عالية من الفاعلية إذا كانت التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المنسوبة إلى مخاطر التحوط خلال الفترة التي تم التحوط لها مقابل أداة التحوط في نطاق 80٪ إلى 125٪. ومن المتوقع تحقيق مثل هذه التسوية في الفترات المستقبلية. ويتم إثبات فاعلية التحوط في قائمة الدخل تحت بند «صافي إيرادات المتاجرة». بالنسبة للحالات التي يكون فيها البند المحوط له هو معاملة متوقعة، يقوم البناء أيضاً بتقدير فيما إذا كانت المعاملة محتملة الواقع بشكل كبير وتشكل مخاطرة بسبب التذبذب في التدفقات النقدية والتي يمكن أن تؤثر بشكل نهائي على قائمة الدخل.

3.3.4) تغطية مخاطر القيمة العادلة

أما بالنسبة لتغطية مخاطر القيمة العادلة التي تفي بشرط محاسبة تغطية المخاطر، تدرج أية مكاسب أو خسائر ناشئة عن إعادة قياس أدوات تغطية المخاطر بقيمتها العادلة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة. يتم تسوية أي مكاسب أو خسائر متعلقة بالبند الذي تمت تغطية مخاطره مقابل القيمة الدفترية لذلك البند بما يوازي التغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بالمخاطر التي يتم تغطيتها، ويدرج في قائمة الدخل الموحدة. في الحالات التي تتوقف فيها تغطية مخاطر القيمة العادلة للأدوات المالية المرتبطة بعمولات خاصة عن الوفاء بشرط محاسبة تغطية المخاطر، عندئذ يتم إطفاء تسوية القيمة الدفترية في قائمة الدخل الموحدة على مدى العمر المتبقى للأداة المالية.

3.3.5) تغطية مخاطر التدفقات النقدية

أما بالنسبة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية التي تفي بشرط محاسبة تغطية المخاطر، يتم في الأصل إثبات الجزء الخاص بالربح أو الخسارة الناجمة عن أداة تغطية المخاطر - التي تم تحديدها على أنها تغطية فعالة - في الإحتياطيات الأخرى ضمن حقوق المساهمين. والجزء غير الفعال - إن وجد - يتم إثباته في قائمة الدخل الموحدة. بالنسبة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية التي لها تأثير على المعاملات المستقبلية، يتم تحويل الربح أو الخسارة المدرجة في الإحتياطيات الأخرى إلى قائمة الدخل الموحدة خلال نفس الفترة التي تؤثر فيها المعاملة المغطاة على قائمة الدخل الموحدة. على أي حال فيما إذا توقع البنك بن جميع أو جزء من الخسارة تم تسجيله في قائمة الدخل الشامل الآخر ولن يتم استرداده في فترة او فترات مستقبلية، يجب إعادة تصنيفه في قائم الدخل كتعديل إعادة تصنيف المبلغ الذي لم يتم تسجيله.

يتم التوقف عن إتباع محاسبة تغطية المخاطر عند إنتهاء سريان الأداة المغطاه، بيعها، إنهاها، تنفيذهها أو عند فقدان اهليه محاسبة تغطية المخاطر أو عند التأكد بأن العملية المتوقعة حصولها مسبقاً لن يتم حصولها أو عند الغائها من قبل المجموعة وبذلك يتم التوقف عن محاسبة تغطية المخاطر

بأثر مستقبلي. في ذلك الوقت، الارباح او الخسائر المتراكمة الناتجة عن اداة تغطية مخاطر التدفقات النقدية والتي تم إثباتها في الإحتياطيات الأخرى في الفترة التي كانت فيها التغطية فعالة، يتم تحويلها من حقوق المساهمين إلى قائمة الدخل عند حصول العمليات المتوقعة. في الحالات التي لا يتوقع حدوث المعاملة المغطاة التي تم التنبؤ بها وتوثر على قائمة الدخل، يتم مباشرة تحويل صافي الربح أو الخسارة المتراكمة - المثبت ضمن الإحتياطيات الأخرى - إلى قائمة الدخل الموحدة.

(3.4) العملات الأجنبية

تحدد اي منشأة في المجموعة عملة نشاطها ويتم قياس البنود المدرجة في القوائم المالية لاي منشأة باستخدام تلك العملة. عملة النشاط للبناء، وشركة الأهلي المالية والشركة العقارية المطورة للتمليك والإدارة المحدودة وشركة الأهلي لتسويق خدمات التأمين هي الريال السعودي. وعملة النشاط للبنك التركي هي الليرة التركية. عملة النشاط لإيست قيت وشركة البنك الأهلي التجاري السعودي للأسوق المحدودة هي الدولار الأمريكي.

(أ) العمليات والأرصدة

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة النشاط بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملات. كما تم إعادة تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية (فيما عدا البنود النقدية التي تشكل جزء من صافي الإستثمارات بعملة أجنبية) المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة لعملة النشاط بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. اية مكاسب أو خسائر فروقات اسعار العملات الاجنبية عند تحويل الموجودات والمطلوبات المالية التي تتم بالعملات الأجنبية يتم إدراجها في قائمة الدخل الموحدة. الموجودات غير النقدية التي يتم قياسها على أساس القيمة العادلة بالعملة الأجنبية يتم تقويمها بإستخدام اسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة.

(ب) العمليات الأجنبية

عند تاريخ إعداد القوائم المالية، يتم تقويم موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية إلى عملة العرض للمجموعة (الريال السعودي) بسعر الصرف السائد في تاريخ قائمة المركز المالي، وتقويم حقوق المساهمين (قبل الإستحواذ) بسعر الصرف التاريخي في تاريخ الإستحواذ وتقويم الإيرادات والمصروفات بقائمة الدخل بأسعار الصرف الفورية السائدة في تواريخ العمليات وذلك يوميا. تدرج فروقات العملة الأجنبية الناتجة من التقويم كبند منفصل تحت حقوق المساهمين (احتياطي فرق العملة الأجنبية) ويتم اثباته في قائمة الدخل الشامل الموحدة. ومع ذلك، إذا كانت العملية هي لشركة تابعة غير مملوكة بالكامل، يتم تخصيص الحصة ذات الصلة من احتياطي فرق العملة الأجنبية لحقوق الأقلية. إن المبالغ المتراكمة المؤجلة والمثبتة ضمن حقوق المساهمين عن فرق العملة يتم ادراجها في قائمة الدخل تحت بند مصاريف تشغيل أخرى أو إيرادات تشغيل أخرى في تاريخ أي بيع مستقبلي للشركة التابعة او بيع جزئي مع فقدان السيطرة.

الشهرة والموجودات غير الملموسة الناتجة عن إستحواذ عمليات أجنبية وأية تسويات القيمة العادلة للفترة للموجودات والمطلوبات الناتجة من الإستحواذ يتم معاملتها كموجودات ومطلوبات للعمليات الأجنبية ويتم تقويمها بسعر الصرف في تاريخ الإغفال.

(3.5) مقاصة الأدوات المالية

تم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج في قائمة المركز المالي الموحدة بالصافي في حالة وجود حق قانوني حاليا ملزما بذلك وفي الحالات التي تعتمد تسديد مطلوباتها على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات المالية في آن واحد.

لا يتم مقاصة الدخل والمصروفات في قائمة الدخل الموحدة إلا إذا كان ذلك مطلوبا او مسموا به بناء على معيار او تفسير محاسبي كما تم الافصاح عنه تحديدا في السياسات المحاسبية المجموعة.

(3.6) اثبات الإيرادات / المصروفات

دخل ومصاريف العمولات الخاصة للأدوات المالية ذات العمولات الخاصة (باستثناء تلك الأدوات المصنفة كممتلكات المتاجرة أو المدرجة بقيمها العادلة في قائمة الدخل الموحدة) - بما في ذلك الأتعاب التي تعتبر جزءاً من العائد الفعلى للأداة المالية - يتم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة على أساس معدل العمولات الخاصة شاملأ إطفاء العلاوة وإستهلاك الخصم خلال السنة. معدل سعر العمولات الخاصة الفعال هو ذلك المعدل الذي يعادل تماماً خصم الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة والمقيومات خلال العمر المتوقع للأصل أو الإنراز المالي لقيمة الدفترية للأصل أو الإنراز المالي. عند إحتساب معدل سعر العمولات الخاصة الفعال، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية اخذها في الاعتبار كل الشروط التعاقدية للأداة المالية ولكن لا تشمل خسائر التمويل المستقبلية.

يتم تعديل القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية في حالة قيام المجموعة بتعديل تقديرات المدفوعات أو المتحصلات. تتحسب القيمة الدفترية المعدلة على أساس معدل سعر العمولات الخاصة الفعلى عند منح القرض ويسجل التغيير في القيمة الدفترية كدخل أو مصاريف عمولات خاصة.

عندما يتم تخفيض القيمة المسجلة لأصل مالي أو مجموعة أصول مالية مماثلة بسبب خسارة الإنخفاض في القيمة، يتم الاستمرار بالاعتراف بإيرادات العمولة الخاصة باستخدام معدل العمولة الخاصة المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لأغراض قياس خسارة الإنخفاض في القيمة.

يتضمن احتساب معدل سعر العمولات الخاصة الفعلى جميع الرسوم المدفوعة أو المقبوضة، مصاريف العملية، العلاوه أو الخصم التي تعتبر جزءاً لا يتجرأ من سعر العمولة الخاصة. تعتبر مصاريف العملية مصاريف مرتبطة بإقتناص، اصدار أو بيع موجودات أو الإنراز مالي.

عند إجراء المجموعة لعمليات مقايضة اسعار العمولة الخاصة لتغير سعر العمولات الخاصة من ثابت إلى عائم (أو العكس)، يتم تسوية مبلغ دخل أو مصاريف العمولات الخاصة بصفتي مبلغ العمولات الخاصة على المقايضة في حالة اعتبار التحوط (تغطية المخاطر) فعال.

دخل الإستثمارات المدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل يعود للإستثمارات التي تم تصنيفها على أنها مدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل ويتضمن جميع تغيرات القيمة العادلة المحققة وغير المحققة. يتم إثبات أرباح عمليات تحويل العملات الأجنبية عند تحقيقها.

إن دخل عوائد الأسهم يتم تحقيقها عند اثباتات حق استلام عوائد توزيعات الأرباح.

أما دخل ومصاريف رسوم الخدمات البنكية فيتم إثباتها على أساس مبدأ الاستحقاق المحاسبي عند تقديم الخدمة. أتعاب الارتباطات لمنح التمويل - التي غالباً ما يتم استخدامها - يتم تأجيلها وإثباتها كتعديل للعائد الفعلي عن تلك القروض إذا كانت ذات أهمية. أتعاب المحافظ المدارة والخدمات الاستشارية يتم إثباتها على أساس نسبي طبقاً لعقود الخدمات. الدخل المستلم من رسوم الخدمات الأخرى يتم إثباتها على أساس نسبي على مدى فترة تقديم الخدمة إذا كانت ذات أهمية.

مصاريف رسوم أخرى تعود أساساً لرسوم عمليات وخدمات، تم قيدها كمصاريف عند تقديم الخدمة المرتبطة.

(3.7) صافي دخل (خسائر) المتاجرة

تتضمن النتائج الناشئة من الأنشطة التجارية كافة الأرباح والخسائر الحقيقة وغير الحقيقة الناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة وما يتعلق بها من دخل أو مصاريف العمولات الخاصة، عوائد أرباح الموجودات المالية المحتفظ بها لاغراض المتاجرة وفروقات صرف العملات الأجنبية في مراكز العملات. وهذا يتضمن أيضاً أي جزء غير فعال من أرباح وخصائص أدوات التحوط.

(3.8) إتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم إثبات الموجودات المباعة مع الالتزام بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي محدد (إتفاقيات إعادة الشراء) في قائمة المركز المالي، حيث إن المجموعة يحتفظ بجميع مخاطر وعوائد الملكية. يستمر قياس هذه الموجودات وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة بشأن الاستثمارات المقتناة لأغراض المتاجرة، الاستثمارات المتاحة للبيع، الإستحقاق والإستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة. يتم إظهار الالتزام نظير المبالغ المستلمة من الطرف الآخر بموجب هذه الإتفاقيات ضمن الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى أو ودائع العملاء، حسب ما هو ملائم. يتم اعتبار الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصاريف عمولات خاصة تستحق على مدى فترة إتفاقية إعادة الشراء مستخدماً معدل سعر العمولة الخاصة الفعلي.

لا يتم إظهار الموجودات المشتراء مع وجود التزام لإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد (إتفاقية إعادة بيع) في قائمة المركز المالي لعدم إنتقال السيطرة على تلك الموجودات إلى المجموعة. تدرج المبالغ المدفوعة بموجب هذه الإتفاقيات ضمن النقد والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي أو الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى أو التمويل والسلف، حسب ما هو ملائم. يتم اعتبار الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كدخل عمولات خاصة تستحق على مدى فترة إتفاقية إعادة البيع مستخدماً معدل سعر العمولة الخاصة الفعلي.

(3.9) الإستحواذ

يتم احتساب الإستحواذ باستخدام طريقة الشراء المحاسبية. تقاس تكلفة الإستحواذ، والتي تمثل إجمالي قيمة ما تم دفعه مقابل الإستحواذ، على أساس القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المتحملة أو المفترض تحملها في تاريخ الإستحواذ مضاف إليها التكاليف المرتبطة بالإستحواذ في حالة أي استحواذ تم قبل 1 يناير 2010. عند أي عمليات استحواذ لاحقة يتم قياس تكلفة الإستحواذ لأي عمليات استحواذ لاحقة كمبلغ إجمالي لثمن الاستحواذ المحول بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ وقيمة أي حصة غير مسيطرة في الجهة المقتناة. وكل عملية دمج أعمال تقوم بالمجموعة إما بقياس الحصة غير المسيطرة في الجهة المقتناة بالقيمة العادلة أو بالحصة النسبية لصافي الموجودات المحددة للجهة المقتناة. تعدل التكاليف المتعلقة بالإستحواذ التي تم تكبدها كمصاريف ويتبع إدراجها ضمن المصروفات الإدارية.

تقاس الموجودات المحددة التي تم إستحواذها (شاملًا الموجودات الغير ملموسة وغير مثبتة سابقاً) والمطلوبات (شاملًا المطلوبات الطارئة) التي تم إستحواذها بالقيمة العادلة في الإثبات الأولي بغض النظر عن نسب حقوق الأقلية. يتم اثبات الفرق بين تكلفة الإستحواذ والقيم العادلة لصافي الموجودات المحددة كشهرة.

العمليات مع حقوق الأقلية والتي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة يتم معالجتها محاسبياً كعمليات مع المساهمين بصفتهم مساهمين. يتم إثبات الفرق بين القيمة العادلة لأي مبالغ مدفوعه والقيمه الدفترية للحصه المستحوذ عليه من صافي موجودات الشركة التابعه في حقوق المساهمين. أي مكاسب او خسائر استبعاد ناتجة عن بيع الى حقوق الأقلية يتم تسجيلها ايضاً في حقوق المساهمين.

عند فقدان السيطرة، تقوم المجموعة بإلغاء إثبات موجودات ومطلوبات الشركة التابعة وأي حقوق أقلية وأي مكونات لحقوق المساهمين المتعلقة بالشركة التابعة. يتم إثبات أي فائض أو عجز ناتج عن فقدان السيطرة في قائمة الدخل الموحدة. إذا كانت المجموعة تحتفظ بأي حصه متبقيه في الشركات التابعة السابقة، فيتم قياس هذه الحصة على أساس القيمة العادلة في تاريخ فقدان السيطرة. وتقاس لاحقاً كإستثمارات وفقاً لطريقة حقوق الملكية أو أي تصنيفات من الإستثمارات الأخرى طبقاً للسياسات المحاسبية للمجموعة.

(أ) الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت التي تسيطر عليها المجموعة. لينطبق عليها تعريف السيطرة، يجب أن تتحقق الشروط الثلاثة التالية:

- أ) لدى المجموعة سيطرة على المنشأة؛
- ب) تتعرض المجموعة، أو لديها حقوق من العوائد من خلال مشاركتها في المنشأة؛ و
- ج) لديها القدرة على تأثير على تلك العوائد من خلال سيطرتها على المنشأة.

يتم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة اعتباراً من تاريخ انتقال السيطرة عليها إلى المجموعة ويتوقف توحيد القوائم المالية للشركات التابعة اعتباراً من تاريخ توقيف سيطرة المجموعة عليها. تدرج نتائج الشركات التابعة التي يتم اقتناصها أو استبعادها خلال السنة - إن وجدت - في قائمة الدخل الموحدة اعتباراً من تاريخ الاقتناص أو حتى تاريخ بيعها، حسب ما هو ملائم.

(ب) حقوق الأقلية

تمثل حصة حقوق الاقليه ذلك الجزء من صافي دخل وصافي اصول الشركات التابعة غير المملوكة للبنك، سواء مباشرة أو غير مباشرة، والمعروضة بشكل منفصل في قائمة الدخل الموحدة وضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي الموحدة، وبشكل منفصل عن حقوق مساهمي البنك. اي خسائر تخص حقوق الاقليه للشركات التابعة تحمل على حقوق الاقليه حتى اذا نتج عن ذلك رصيد سالب (عجز) في حقوق الاقليه.

(ج) الشركات الزميلة

الشركات الزميلة هي المنشآت التي يمارس عليها البنك نفوذاً هاماً. يتم في الاصل اثبات الاستثمارات في الشركات الزميلة بالتكلفة وتقاس لاحقاً وفقاً لطريقة حقوق الملكية وتقييد في قائمة المركز المالي على أساس حقوق الملكية أو القيمة القابلة للاسترداد، أيهما أقل.

تمثل قيمة حقوق الملكية التكلفة زائداً التغيرات بعد الاقتناء في نصيب البنك من صافي موجودات الشركة الزميلة (حصة البنك من النتائج والإحتياطيات والأرباح والخسائر المتراكمة وفقاً لآخر قوائم مالية متوفرة) ناقص خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجد.

يتم استرداد خسائر انخفاض الاستثمار في شركات زميلة المثبتة سابقاً كمصاريف في قائمة الدخل الموحدة على ان تكون القيمة الدفترية لهذه الاستثمارات بالمركز المالي محتسبه بطريقة حقوق الملكية (قبل خصم مخصص خسائر الانخفاض) أو القيمة القابلة للاسترداد ايهما أقل.

(د) المعاملات التي يتم استبعادها عند توحيد القوائم المالية

يتم استبعاد الارصدة والإيرادات والمصاريف (باستثناء الأرباح أو الخسائر من معاملات العملات الأجنبية) المتبادلة بين شركات المجموعة بالكامل عند إعداد القوائم المالية الموحدة.

3.10 الشهادة وموجودات غير ملموسة أخرى

(أ) الشهرة

يتم الإثبات الأولي للشهرة الناتجة عن عملية الإستحواذ بالتكلفة وتمثل فائض تكلفة تحمل خسائر الانخفاض في الشهرة في قائمة الدخل الموحدة للشركة المستحوذة عن نصيب البنك في صافي القيم العادلة للموجودات المحددة، المطلوبات والإلتزامات الطارئة المستحوذة.

بعد الإثبات الأولي، تقاس الشهرة بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض المتراكمة؛ خسائر الإنخفاض في قيمة الشهرة تسجل في قائمة الدخل الموحدة. يتم إعادة تقييم الشهرة لغرض تحديد خسائر الإنخفاض سنوياً او أكثر تكراراً في حالة وجود أحداث او تغيرات في الظروف تشير الى إنخفاض قيمتها الدفترية.

(ب) موجودات غير ملموسة أخرى

يتضمن رصيد الموجودات غير الملموسة الأخرى الواردة قائمة المركز المالي على علاقات عملاء الودائع وقيمة العلامة التجارية وأي علاقات مصرافية أخرى للشركة التابعة. عند الإثبات الأولي، تقاس أي موجودات غير ملموسة تم الإستحواذ عليها منفصلة بالتكلفة. ان تكلفة الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها تمثل القيمة العادلة لهذه الموجودات في تاريخ الإستحواذ. بعد الإثبات الأولي، تقاس الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم وأية خسائر إنخفاض في قيمتها.

يتم تصنيف أعمار الموجودات غير الملموسة الى محددة أو غير محددة. يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الإعمار المحددة على أساس الأعمار الإنتاجية المتوقعة. ويتم مراجعة الأعمار الإنتاجية وطريقة أحتساب الإطفاء على الأقل في نهاية كل سنة مالية. يتم احتساب أي تعديلات في الأعمار الإنتاجية المتوقعة أو طريقة إطفاء المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من الأصل عن طريق تعديل طريقة أو فترة الإطفاء (أيها ملائم) ويتم اعتبارها كتغيرات في التقديرات المحاسبية. يتم ادراج مصاريف الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة بقائمة الدخل تحت بند إطفاء موجودات غير ملموسة.

تبعد طريقة القسط الثابت لاحتساب إطفاء الموجودات غير الملموسة على أساس الأعمار الإنتاجية المتبقية وهي تتراوح بين 1-2 سنوات.

تمت مراجعة الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار غير المحددة سنوياً لتحديد أي خسائر إنخفاض في قيمتها الدفترية أو أكثر تكراراً في حالة وجود احداث أو تغيرات في الظروف المحيطة تدل على وجود انخفاض في قيمتها الدفترية.

3.11 الإستثمارات

تعتبر كافة السندات المالية الإستثمارية كموجودات مالية يتم في الأصل إثباتها بالتكلفة والتي تمثل القيمة العادلة للمبالغ المدفوعة شاملة مصاريف الإقتناة الإضافية المباشرة المتعلقة بالإستثمارات بذلك التاريخ (تاريخ الشراء) باستثناء مصاريف العمليات المتعلقة بالإستثمارات المدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل والاستثمارات المقننة لأغراض المتاجرة التي لا تضاف إلى التكلفة عند الإثبات الأولي لتلك الإستثمارات، وتحمل بقائمة الدخل كمصاريف. تطأعاً العلاوة او يسأله الخصم وفق أساس العائد الفعلي وتدرج في دخل العمولات الخاصة.

بالنسبة للسندات المالية التي يتم تداولها في الأسواق الموحدة النظامية، تحدد القيمة العادلة على أساس الأسعار المتداولة بالسوق عند إنتهاء العمل في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة. يتم تحديد القيمة العادلة للأصول المدارة والاستثمارات في صناديق الاستثمار بناء على صافي قيمة الموجودات المعلنة الذي يقارب القيمة العادلة.

أما بالنسبة للسندات المالية التي لا يوجد لها سعر سوق متداول في اسواق نشطة، فيتم تقدير مناسب للقيمة العادلة بالرجوع للقيمة السوقية الحالية لأداء أخرى تكون غالباً مشابهة، أو تعتمد على التدفقات النقدية المتوقعة للاداء المالية. عندما يعتذر الحصول على قيم عادلة من أسواق نشطة، فحينئذ يتم استخدام طرق تقييم متنوعة والتي تتضمن إستخدام النماذج الرياضية. يتم أخذ المدخلات لهذه النماذج مستمد منها من اسواق نشطة حيثما كان ذلك ممكناً، ولكن عندما يكون هذا غير مجيدي، فإن الأمر يتطلب درجة من الاحكام الافتراضية لتحديد القيمة العادلة فيما يخص بيانات السوق التي لا يمكن ملاحظتها.

بعد التسجيل الأولي، لا يسمح بالمناقلات اللاحقة بين مختلف فئات الاستثمار، يتم تحديد القيم المسجلة في نهاية كل فترة لاحقة لكل فئة من

(أ) الاستثمارات المقتناة لأغراض المتاجرة

تصنف الاستثمارات كممتنة لأغراض المتاجرة عند إقتنائها أساساً لغرض البيع أو الشراء في مدة قصيرة الأجل.

تقاس السنادات الممتنة لأغراض المتاجرة لاحقاً بالقيمة العادلة وتدرج أية أرباح أو خسائر ناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة بقائمة الدخل الموحدة للفترة التي تنشأ فيها تلك التغيرات والافصاح عنها كدخل المتاجرة.

(ب) الاستثمارات المدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل

تصنف الاستثمارات في تلك الفئة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عند الاعتراف الأولى. يتم تصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل من قبل الإدارة إذا ما كانت تستبعد أو تخفض بشكل ملحوظ القياس أو التفاوت في التحقق (يشير إليه أحياناً كـ «عدم التطابق المحاسبى») التي من الممكن أن تنشأ عند قياس الأصول أو الالتزامات أو المكاسب أو الخسائر على أساس مختلفة؛ أو مجموعة من الأصول المالية، الالتزامات المالية أو كلاهما يتم إدارتها وتقيم أدائها على أساس القيمة العادلة تبعاً لسياسة إدارة المخاطر الموثقة أو إستراتيجية الاستثمار والمعلومات عن المجموعة المقدمة داخلياً على ذلك الأساس إلى كبار مسؤولي المجموعة. تشمل هذه الاستثمارات على كافة استثمارات محافظ التحوط التي تدار عن طريق المجموعة سواء مباشرةً أو غير مباشرةً كما يقيم أدائها على أساس القيمة العادلة. أدوات حقوق الملكية التي ليس لها سعر سوق متداول في سوق نشط والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به، لا يمكن تصنيفها ضمن هذه الفئة.

بعد الإثبات الأولي، تقادم تلك الاستثمارات لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم إظهار أية أرباح أو خسائر ناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة بقائمة الدخل الموحدة للفترة التي تنشأ فيها تلك التغيرات والافصاح عنها كدخل الاستثمارات المدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل.

(ج) الاستثمارات المتاحة للبيع

ت تكون الإستثمارات المتاحة للبيع، وهي استثمارات غير مشتقة، من الأسهم وأوراق الدين والتي لم تصنف كـ استثمارات ممتنة لأغراض المتاجرة او كـ استثمارات مدرجة بقيمتها العادلة والتي يهدف إلى الاحتفاظ بها لفترة غير محددة من الزمن، والتي يمكن بيعها لمقابلة احتياجات السيولة أو التغيرات في أسعار العمولات الخاصة، وأسعار الصرف أو أسعار الأسهم.

تقام هذه الاستثمارات مبدئياً بالقيمة العادلة متضمنة مصاريف الشراء ولاحقاً بالقيمة العادلة، باستثناء الأسهم غير المدرجة والتي يتم قيدها بالتكلفة حيث لا يمكن قياس قيمتها العادلة. يتم إثبات الأرباح والخسائر الغير محققة الناجمة عن التغير في القيمة العادلة عن طريق قائمة الدخل الشامل الموحدة تحت بند الاحتياطيات الأخرى ضمن حقوق المساهمين حتى يتم بيع هذه الاستثمارات أو تغير قيمتها. عند إلغاء إثبات هذه الاستثمارات، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المترافق - المثبتة سابقاً ضمن حقوق المساهمين - في قائمة الدخل الموحدة للفترة. ويتم الافصاح عنها كـ مكاسب (خسائر) استثمارات لغير أغراض المتاجرة.

فيما يخص خسائر الانخفاض في الاستثمارات المتاحة للبيع، انظر ايضاً [3.14 (ب)].

(د) الاستثمارات الممتنة حتى تاريخ الاستحقاق

تصنف الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها و لها تاريخ استحقاق محدد والتي لدى المجموعة النية المؤكدة والمقدرة للاحتفاظ بها حتى تاريخ إستحقاقها كـ استثمارات ممتنة حتى تاريخ الاستحقاق. يتم القياس الاولى للإثباتات الممتنة حتى تاريخ الاستحقاق متضمناً تكلفة المعاملات المباشرة وغير مباشرة لاحقاً بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص الإنخفاض أو التعثر في قيمتها. تحسب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار الخصم أو العلاوة عند الشراء مستخدماً طريقة العائد الفعلى. تدرج أية مكاسب أو خسائر ناجمة عن هذه الإثباتات في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم بيعها أو تعثر قيمتها.

إن الإثباتات التي تصنف كـ ممتنة حتى تاريخ الاستحقاق لا يمكن بيعها أو إعادة تصنيفها بدون التأثير على قدرة البنك لإستخدام هذا التصنيف ولا يمكن ادراجها ضمن الإثباتات المغطاة المخاطر فيما يتعلق بسعر العمولة الخاصة أو مخاطر السداد المبكر مما يعكس نيه الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

(ه) الاستثمارات الأخرى الممتنة بالتكلفة المطفأة

تصنف الإثباتات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها والغير متداولة بسوق نشط كـ استثمارات أخرى ممتنة بالتكلفة المطفأة. أما الإثباتات التي لم يتم تغطية مخاطر قيمتها العادلة، تظهر بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص التعثر في قيمتها. تحسب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار الخصم أو العلاوة عند الشراء مستخدماً طريقة العائد الفعلى. يتم إثبات الأرباح أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم بيعها ويتم الافصاح عنها كـ مكاسب (خسائر) من الإثباتات لغير أغراض المتاجرة.

3.12 التمويل والسلف

يعتبر التمويل والسلف كـ موجودات مالية غير مشتقة نشأت أو حصلت عليها المجموعة وذات دفعات ثابتة أو محددة.

يتم تسجيل التمويل والسلف عندما يتم دفع النقد للمقرضين. ويلغى إثباتها عندما يقوم أي من المقرضين بسداد التزاماتهم او عند بيع او شطب التمويل او عند تحويل كافة المخاطر وعواوند الملكية. تقاس كافة عمليات التمويل والسلف، في الإثبات الأولي، بالتكلفة والتي تمثل القيمة العادلة للمبالغ الممنوحة.

بعد الإثبات الأولى، فإن التمويل والسلف - التي لم يتم تغطية مخاطر قيمتها العادلة - يتم اظهارها بالتكلفة مخصوصاً منها المبالغ المشطوبة والمخصصات المحددة المجنبة مقابل التعثر في القيمة و مخصص المحفظة (مخصص عام).
يتم خصم مخصص خسائر الائتمان من بند التمويل والسلف لأغراض العرض في القوائم المالية.

(13) أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

تعتبر الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كموجودات مالية والتي غالباً تشتمل على ايداعات اسواق المال ذات دفعات ثابتة او ممكّن تحديدها وايضاً استحقاقات محددة والتي لم يتم تداولها في سوق مالي نشط. لا يتم اجراء عمليات ايداعات اسواق المال بنية البيع الفوري أو في المدى القريب. تقاس كافة ارصدة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في الائتمان الأولى بالتكلفة والتي تمثل القيمة العادلة للارصدة الممنوحة.

بعد الإثبات الأولى، فإن الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى يتم إظهارها بالتكلفة مخصوصاً منها المبالغ المشطوبة والمخصصات المحددة مقابل التعثر في القيمة - إن وجدت - و مخصص المحفظة (مخصص عام) لمخاطر الطرف الآخر.

(14) خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم بتاريخ كل قائمة مركزي مالي إجراء تقييم للتأكد من وجود أي دليل موضوعي على انخفاض في قيمة أي أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة وجود مثل هذا الدليل، يتم تحديد القيمة المقدرة القابلة للإسترداد لذلك الأصل وآية خسارة ناجمة عن ذلك الانخفاض والتي يتم إثباتها بإحتساب التغيرات في قيمتها الدفترية طبقاً لما هو مبين أدناه:

(أ) الانخفاض في الموجودات المالية المثبتة بالتكلفة المطفأة:

يتم تصنيف الموجودات المالية كموجودات متعرّفة القيمة في حالة وجود دليل موضوعي ذي علاقة بتعثر قيمتها المتعلقة بالتمويل، كنتيجة لحدث أو أحداث خسائر تمت بعد الإثبات الأولى للأصل وهذه الأحداث يمكن لها تأثير على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة من الموجودات المالية والتي يمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها.

يتم تكوين مخصص محدد لخسائر التمويل الناتجة عن تعثر في قيمة القرض أو أي من الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، إذا كان هناك دليل موضوعي بأن المجموعة لن تتمكن من تحصيل كافة المبالغ المستحقة. إن مبلغ المخصص المحدد هو الفرق بين القيمة الدفترية والملبغ المقدر القابل للإسترداد. إن المبلغ المقدر القابل للإسترداد هو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة - متضمناً المبالغ المقدرة القابلة للإسترداد من الضمانات والموجودات المرهونة - مخصوصة بمعدل سعر العمولة الخاصة الفعلي عند منح الائتمان.

إضافة إلى المخصصات المحددة لخسائر التمويل وسلف الشركات، يتم أيضاً تكوين مخصصات محفظة اضافية (مخصص عام) لتعثر إجمالي في قيم المجموعات على أساس محفظته مقابل خسائر تمويل وذلك عند وجود دليل موضوعي بأنه يوجد خسائر غير معروفة في تاريخ قائمة المركز المالي. وقد بني ذلك على أي تدهور في درجات التقييم الداخلي للموجودات المالية (تدنى تصنيف درجات المخاطر) منذ تاريخ المنح. يعتمد تقدير مبلغ مخصص المحفظة الإضافي (مخصص عام) على عدة عوامل تتضمنها درجات التصنيف الائتماني المحددة للمقترض أو مجموعة مقترضين، الاحوال الاقتصادية السائدة، خبرة المجموعة للتعامل مع المقترض مع معلومات التعثر التاريخي المتوفرة.

يتم إعادة التفاوض حول التمويل والسلف بشكل عام إما كجزء من علاقة مستمرة مع العميل أو استجابة للتغير سلبي في ظروف المقرض. ففي الحال الأخيرة، قد يؤدي إعادة التفاوض إلى تمديد تاريخ استحقاق المدفوعات أو جدولة السداد التي يقدم البنك نسبة معدلة للعمولة للمقترضين المتعثرين فعلياً. قد ينتج عن ذلك استمرار تأخر استحقاق الأصل وتتدنى قيمته بشكل فردي حيث أن مدفوعات العمولات واصل القرض التي تم التفاوض حولها لا تعمل على استرداد القيمة الدفترية الأصلية للقرض. وفي حالات أخرى، يؤدي إعادة التفاوض إلى حدوث اتفاقية جديدة والتي يتم التعامل معها كقرض جديد. تعتمد سياسات وممارسات إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير إلى ترجيح استمرارية عملية الدفع. يستمر إخضاع القروض لتقييم تدنى القيمة بصورة فردية أو جماعية وتحسب باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للائتمان.

تأخذ المجموعة أيضاً في الاعتبار دلائل انخفاض القيمة على المستوى الجماعي للموجودات. يمكن أن يستند المخصص الجماعي على المعايير التالية وهي: الهبوط القوي في درجات التصنيف الائتماني الداخلي أو الخارجي المحددة للمقترض أو مجموعة من المقترضين، المناخ الاقتصادي الحالي الذي يعمل من خلاله المقترضون، الخبرة والنماذج التاريخية الافتراضية التي تتضمنها مكونات المحفظة الائتمانية.

يتم شطب التمويل المتعثر للشركات عندما تكون غير قابلة للتحصيل. ويتم اخذ قرار الشطب بوجود المعطيات الهمامة التالية، مثل عدد أيام التعثر المنقصية والتغيرات الجوهرية في المركز المالي للشركات المقتربة أي في استمرارية عدم قدرتها على تسوية مديونياتها بالإضافة إلى مدى كفاية الضمانات المقدمة من قبل العميل على تغطية تلك المديونيات.

تعتبر قروض الأفراد متعرّفة عندما تصبح متأخرة السداد بتسعين يوماً أو أكثر. لا تعتمد مقاييس مخاطر قروض الأفراد على قياس كل قرض على حده ولكن تعتمد على وعاء تجمعي للقروض باستخدام منهجية «معدل التدفق». معدل تغطية المخصصات ستكون 100٪ لمثل هذه القروض المتعثرة التي وصلت إلى نقطة الشطب.

يتم تسوية القيمة الدفترية للأصل مباشرةً أو من خلال استخدام حساب مخصص الانخفاض في القيمة ويدرج مبلغ التسوية في قائمة الدخل الموحدة.

(ب) الانخفاض في الموجودات المالية المثبتة بقيمتها العادلة :

في حالة تصنيف أدوات الدين كاستثمارات متاحة للبيع، تقوم المجموعة بتقييم كل حالة افراديًا تشير إلى وجود دليل موضوعي لتعثر في القيمة بناء على نفس معايير الموجودات المالية المثبتة بالتكلفة المطفأة. ومع ذلك، فإن المبلغ المقيد كتعثر في القيمة يمثل الخسارة المترافقه والتي تم قياسها كفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية ناقصاً أي خسارة تعثر في القيمة على ذلك الاستثمار المثبت سابقاً في قائمة الدخل الموحدة.

إذا تقلص مبلغ خسائر الانخفاض لادوات الدين في فترة لاحقة تحسن نتيجة تحسن القيمة العادلة، وقد ربط هذا التقلص بطريقة موضوعية الى وقوع حدث بعد إثبات الانخفاض في القيمة (مثلاً تحسن في تصنيف مخاطر ائتمان المصدر)، يتم استرداد الخسائر المثبتة سابقاً عن طريق تعديل حساب المخصص. ويتم إثبات المبالغ المسترددة بقائمة الدخل تحت بند خسائر الانخفاض في قيمة الإستثمارات.

في حالة إثبات الخسارة مباشرة ضمن حقوق المساهمين، يتم تحويل رصيد صافي الخسارة المترادفة ضمن حقوق المساهمين إلى قائمة الدخل الموحدة كمخصص خسائر عندما يعتبر الأصل متعثرًا.

تقوم المجموعة بشطب موجودات مالية عندما تقر الإدارة المعنية بتحصيلها أن تلك الموجودات المالية غير قابلة للتحصيل. ويتم التوصل إلى هذا القرار بعد دراسة المعلومات المتعلقة بحدوث تغيرات هامة في المركز المالي للمقترض / المصدر بحيث أن المقترض / المصدر لا يستطيع سداد التزاماته، أو أن تكون التحصيلات من الضمانات غير كافية لسداد مجمل الالتزامات. وفي هذه الحالة، يتم شطب الموجودات المالية فقط في الحالات التي تستند كافة الوسائل الممكنة للتحصيل. أما بالنسبة للقروض الشخصية، يتخذ قرار الشطب مبنية على وضع فترة تأخر السداد الخاصة بكل منتج. وعندما يكون أصل مالي غير قابل للتحصيل، يتم شطبه مقابل مخصص التعثر المتعلق به - إن وجد- وأي مبالغ مشطوبه تزيد عن المخصص المتوفّر تحمل مباشرة بقائمة الدخل الموحدة.

فيما يخص انخفاض قيم الموجودات غير المالية، يرجى الى الايضاح [2.5(و)].

(3.15) العقارات الأخرى والموجودات التي تم الاستحواذ عليها

تؤول للمجموعة، خلال دورة أعمالها العادية، بعض العقارات والموارد الأخرى وذلك سداداً لتمويل وسلف مستحقة. تعتبر هذه العقارات كموجودات متاحة للبيع. تظهر هذه العقارات عند إقتناءها بصفى القيمة الممكن تحقيقها للتمويل والسلف المستحقة أو القيمة العادلة الحالية للملكية المعنية، أيهما أقل، ناقصاً أي تكاليف للبيع (إذا كانت ذات قيمة جوهرية). لا يتم احتساب استهلاك لهذه الموجودات.

الإحالة للإثبات الأولى، فإنه يتم إعادة تقييم مثل تلك الموجودات على أساس دوري ويتم تعديلاها لاحقاً باي مخصص خسائر تقييم غير محققه. يمكن استرداد أي خسائر إعادة تقييم غير محققة - تم إثباتها سابقاً عن طريق قائمة الدخل الموحدة - على أساس إفرادي لكل أصل وذلك عند حدوث أي زيادة لاحقة في القيمة العادلة. أي خسائر غير محققة في إعادة التقييم (أو استرداد فائض)، الخسائر والمكاسب المحققة من البيع، صافي إيرادات الإيجار يتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحدة تحت بند (مصاريف) إيرادات تشغيلية أخرى بالصافي.

العقارات الأخرى تم الإفصاح عنها ضمن ايضاح 9. في حين ان الموجودات الأخرى المستحوذ عليها متضمنه في الموجودات الأخرى. ارباح بيع الموجودات المستحوذ عليها تم تسجيلها ضمن (مصاريف) دخل عمليات أخرى بالصافي.

(3.16) ممتلكات ومعدات

تقاس الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الإستهلاك المتراكم وخصائص الإنخفاض المتراكم. لا يتم إستهلاك الأراضي المملوكة. يتم احتساب التغيرات في الأعمار الإنتاجية المتوقعة عبر تغيير الفترة أو الطريقة، حسب ما هو مناسب، ويتم اعتبارها تغيرات في التقديرات المحاسبية.

تتبع طريقة القسط الثابت لاحتساب استهلاك الممتلكات والمعدات الأخرى ذلك على أساس الأعمار الانتاجية المتوقعة للموجودات كما يلى:

المباني	تحسينات العقارات المستأجرة
الأثاث والمعدات والسيارات	فترة الإيجار أو العمر الإنتاجي، أيهما أقل
40 سنة	10 - 4 سنوات

يتم بتاريخ كل قائمة مركز مالي مراجعة الأعمار الإنتاجية، طريقة الاستهلاك والقيمة المتبقية للموجودات ومن ثم يتم تعديلها إذا استلزم الأمر.

يتم احتساب الارباح والخسائر الناتجة عن البيع على أساس الفرق بين القيمة الدفترية والمبلغ المحصل، ويتم ادراجها في قائمة الدخل الموحدة.
ويتم الاصفاح عنها كابد ادات (مصاريف) أخرى غير تشغيلية.

يتم مراجعة كافة الموجبات في حالة وجود أحداث أو تغيرات في الظروف المحيطة تدل على وجود تعثر في قيمة الأصل وعدم إمكانية استرداد قيمة الدفترية. وعلىه، يتم تخفيض قيمته إلى القيمة التقديرية القائلة للاسترداد في حال زيادة القيمة الدفترية عن قيمته التقديرية القابلة للإسترداد.

(3.17) العطلوفات العالمية

يتم الإثبات الاولى لكافة إيداعات أسواق المال، ودائع العمالء وسندات الدين المصدرة بالتكلفة - ناقصاً مصاريف العمليات - والتي تمثل القيمة العادلة للمنتج المستلم. يتم لاحقاً قياس كافة المطلوبات المالية المرتبطة بعمولات - عدا تلك المقتناء لأغراض المتاجرة أو المدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل أو التي تم تخفيض مخاطر قيمتها العادلة، إن وجدت. بالتكلفة المطغاة بعد الأخذ في الاعتبار الخصم أو العلاوة. تطأ العلاوات وتنتهي بالخصوصيات وفق أساس العائد الفعلى حتى تاريخ الاستحقاق وتدرج كمصاريف العمولات الخاصة.

(3.18) (الضمادات المالية والإلتزامات التمويل)

يقوم البنك باصدار ضمادات مالية من خلال نشاطه العادي تكون من خطابات إعتماد، ضمادات وقبولات. ويتم تسجيل الضمادات المالية عند الاثبات الاولى في القوائم المالية بالقيمة العادلة تحت المطلوبات الأخرى حيث أنها تمثل قيمة الرسوم المستلمة. وفي فترة لاحقة بعد الاثبات الاولى، يتم قياس إلتزام البنك لأي ضمان بقيمة الرسوم المطافأة او أفضل تقدير لنفقات المطلوبة لتسوية أي إلتزامات مالية ناتجة عن مصادر الضمادات صافي من اي هامش نقدي. أي زيادة في إلتزام المتعلق بالضمان المالي يتم اثباته بقائمة الدخل الموحدة تحت بند مخصص خسائر التمويل بالصافي. يتم تسجيل قيمة الرسوم المستلمة في قائمة الدخل الموحدة في بند دخل من رسوم خدمات مصرافية على أساس القسط الثابت على مدى عمر الضمان اذا كانت ذات اهمية.

يتم ادراج وعرض المخصصات المحددة ومخصصات المحفظة الاضافي (مخصصات عامة) لخطابات الاعتماد، الضمادات والقبولات ضمن بند المطلوبات الأخرى.

الإلتزامات المالية هي مجموعة التزامات تقدم في ظروف وبشروط محددة مسبقاً.

(3.19) (المخصصات)

يتم تسجيل المخصصات (غير مخصصات الانخفاض في قيمة الإستثمارات أو خسائر التمويل) عندما يمكن إجراء تقدير موثوق به بواسطة المجموعة لمقابلة دعاوى قضائية مقامة ضد البنك أو التزام استدلالي ناتج عن أحداث ماضية وتكون إحتمالية دفع مبالغ لتسوية الالتزام أعلى من إحتمال عدم الدفع.

(3.20) (محاسبة عقود الإيجار)

(ا) اذا كانت المجموعة هي المستأجرة:

تعتبر كافة عقود الإيجار التي تبرمها المجموعة كعقود إيجار تشغيلية، وبموجبها تحمل دفعات الإيجار على قائمة الدخل الموحدة بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

في حالة إنهاء عقد الإيجار التشغيلي قبل إنتهاء مدته، تدرج أية غرامات، صافي من أي عوائد ايجار متوقعة، يجب دفعها للمؤجر كمصرف خلال الفترة التي يتم فيها إنهاء الإيجار.

(ب) اذا كانت المجموعة هي المؤجرة:

في حالة تحويل موجودات بموجب عقود الإيجار التمويلي بما في ذلك الموجودات المتعلقة بمنتج الاجارة الاسلامي، يتم إثبات القيمة الحالية لدفعات الإيجار كذمم مدينة ويتم الافتراض عنها ضمن التمويل والسلف. يتم إثبات الفرق بين إجمالي الذمم المدينة والقيمة الحالية كعائد غير مكتسب على عقود الإيجار التمويلي. يتم إثبات عوائد الإيجار التمويلي على مدى فترة عقد الإيجار باستخدام طريقة صافي الاستثمار والتي تظهر معدل عائد ثابت خلال الفترة، ويتم الافتراض عنها كدخل عمولات خاصة.

(3.21) (الزكاة وضريبة الدخل في الخارج)

تعتبر الزكاة إلتزاماً على المساهمين حيث يتم احتساب الزكاة على صافيربح المعدل أو وعاء حقوق المساهمين المعدل أيهما أكبر بإستخدام الأسس الموضحة بموجب لائحة الزكاة السعودي، ويقوم البنك بتسديد الزكاة المستحقة نيابة عنهم ولا يتم تحميلاها على قائمة الدخل الموحدة كمصاريف، حيث انها تستقطع من إجمالي توزيعات الارباح على المساهمين أو يتم قيدها على حساب الارباح المبقاة كتوزيعات لصافي الدخل في حالة عدم توزيع أرباح للمساهمين.

تخضع الفروع الخارجية والشركات التابعة الخارجية لضريبة الدخل طبقاً لأحكام الأنظمة والقوانين السائدة بكل دولة، ويتم تسجيلها تحت بند مصاريف غير تشغيلية.

الشركات التابعة الخارجية والتي تخضع لضريبة الدخل، يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة فيما يتعلق بالفارق المؤقتة بين القيمة الدفترية للموجودات والالتزامات لأغراض التقارير المالية والمبالغ المستخدمة لأغراض الضريبة.

(3.22) (النقد وشبه النقد)

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، يعرف النقد وشبه النقد بأنها تلك المبالغ المدرجة في النقد والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (باستثناء الودائع النظامية) والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تستحق خلال 3 أشهر او أقل من تاريخ التعاقد الاولى.

(3.23) (إلغاء إثبات الأدوات المالية)

يتم إلغاء إثبات اصل مالي (أو جزء منه، أو جزء في مجموعة موجودات مالية متشابهة) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات المالية الخاصة بهذه الموجودات أو عند تحويل الاصل ويكون التحويل مؤهل للإستبعاد.

في الحالات التي تظهر فيها دلالات على أن المجموعة تنقل أصل اثباته في حالة قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والعوائد المصاحبة لملكية الاصل بشكل جوهري. في الحالات التي لم يتم نقل أو أبقاء جميع المخاطر والعوائد المصاحبة لملكية الاصل بشكل جوهري، يتم إلغاء اثباته فقط في حالة تخلت المجموعة عن السيطرة على الاصل. تقوم المجموعة باثبات الموجودات أو المطلوبات بشكل منفصل في حالة الحصول على الحقوق والالتزامات الناتجة عن هذه العمليات.

يتم إلغاء إثبات المطلوبات المالية (أو جزء منها) وذلك فقط عندما تنتهي، أي عندما يتم تنفيذ إلتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدته.

(3.24) خدمات إدارة الاستثمار

لاتشمل القوائم المالية الموحدة للمجموعة على القوائم المالية للصناديق الاستثمارية. تم ايضاح المعاملات التي تتم بين المجموعة وهذه الصناديق الاستثمارية تحت المعايير ذات العلاقة. تدرج حصة المجموعة في هذه الصناديق ضمن الاستثمارات المقتناة لأغراض المتاجرة.

الموجودات المودعة كأمانات لدى المجموعة أو الشركات التابعة، بصفتها وصياً أو مؤتمناً عليها، لا تعتبر موجودات خاصة بالمجموعة وبالتالي لا تدرج في القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

(3.25) منتجات تمويل مصرفية متواقة مع أحكام الشريعة

بالإضافة إلى الخدمات المصرفية التقليدية، فإن البنك يقدم لعملائه بعض المنتجات المصرفية المتواقة مع أحكام الشريعة (غير مرتبطة بعمولات)، والتي يتم إجازتها والاشراف عليها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

(3.25.1) المراحة

المراحة هي صيغة تمويل متواقة مع أحكام الشريعة، مبنية على بيع المراحة الجائز شرعاً، بموجبها يقوم البنك بشراء وتملك سلعة بناء على طلب العميل ثم يبيعها البنك إلى العميل بثمن محدد (يتضمن تكاليف البنك مضافة إليها هامش ربح) متفق عليه ومؤجل الدفع ويُسدد على اقساط دورية. تشمل الاستخدامات الرئيسية للمراحة التمويل السكني، وتمويل العقارات التجارية، وتمويل التجاري.

(3.25.2) التيسير

تيسير الاهلي هو منتج تمويل متواقة مع أحكام الشريعة، تم تطويره من صيغة التورق الجائز شرعاً. وقد قام البنك الأهلي بتطويره لخدمة عملائه الذين هم في حاجة لسيولة النقدية، حيث يقوم البنك بشراء سلعة من الأسواق المحلية أو العالمية، ثم يبيعها إلى العميل بثمن محدد متفق عليه ومؤجل الدفع ويُسدد على اقساط دورية. ثم يقوم العميل بنفسه أو يعين وكيلًا لبيع السلعة لطرف ثالث نقداً. تتضمن الاستخدامات الرئيسية لبرنامج التيسير التمويل الشخصي، والبطاقات الائتمانية، وتمويل الشركات، وتمويل المهيكل، والقروض المشتركة، وتمويل المشاريع، وكذلك المعاملات بين البنوك.

(3.25.3) الإجارة مع الوعد بالتمليك

الإجارة مع الوعد بالتمليك هي صيغة تمويل متواقة مع أحكام الشريعة، مبنية على عقد الإيجار الجائز شرعاً، بموجبها يقوم البنك بشراء أصل معين - بناء على طلب العميل وحسب المواصفات المحددة من قبله - بثمن نقدى ثم يؤجره للعميل بأجرة محددة متفق عليهما بين الطرفين يُسدد لها العميل على أقساط دورية. فإذا كانت الأصول موجودة بالفعل فهي إجارة معينة، أما في الأصول غير الموجودة فإنها تعتبر إجارة موصوفة في الذمة وفي هذه الحالة يتلزم البنك بتسلیم العميل الأصل على الفور فعليه. وبموجب عقد الإيجار يعطي البنك العميل وعداً بتملكه العين المستأجرة في نهاية عقد الإيجار على سبيل الهبة أو البيع بثمن رمزي. تتضمن الاستخدامات الرئيسية للإجارة هي تأجير السيارات مع الوعد بالتملك، وتمويل السكنى، وتمويل العقارات التجارية، وتمويل المهيكل. أما الاستخدامات الرئيسية للإجارة الموصوفة في الذمة هي تمويل المشاريع وكذلك التمويل المهيكل.

(3.25.4) الاستصناع

الاستصناع هو عبارة عن عقد بيع للحصول على أصول يتم تصنيعها حسب المواصفات المقدمة من الشخص الذي يطلب الأصول التي يتم تصنيعها أو شرائها. وبالنسبة لهذا المنتج، يكون البنك هو الصانع/المشتري أو الطرف الذي يطلب أن تكون الأصول مستصنعة/مشتراء. وبالنسبة لتمويل المشاريع، يتولى البنك دور المستصنعة ويتفق مع العميل على تسليم الأصول المحددة بالسعر المتفق عليه. ويدفع البنك لشراء الأصل على دفعات مقسطة، ثم يبرم البنك عقد إجارة موصوفة في الذمة ويؤجر الأصول لبيدها العميل مع الوعد بنقل الملكية. ويكون الاستخدام الرئيسي للاستصناع في تمويل المشاريع مربوطاً بالإجارة الموصوفة في الذمة لتمويل إنشاء المشاريع الجديدة. إذ يقوم البنك بالتوقيع مع العميل لتوفير تلك الأصول بثمن متفق عليه يتضمن تكاليف البنك مضافة إليها هامش ربح و يتم الاتفاق مع العميل على شروط السداد. ثم يقوم البنك بالتعاقد مع جهة متخصصة في تصنيع تلك الأصول لإنجاز ذلك حسب المواصفات المحددة من قبل العميل، ويقوم البنك بتسديد تكاليف التصنيع للجهة المصنعة حسب الاتفاق بينهما.

يتم معالجة كافة منتجات التمويل المصرفية المتواقة مع أحكام الشريعة باستخدام المعايير الدولية للتقارير المالية ووفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم وتدرج ضمن بند التمويل والسلف.

(3.26) منتجات ودائع متواقة مع أحكام الشريعة

يقدم البنك منتج الخيرات المبني على مراحة السلع المتواقة مع أحكام الشريعة بغرض استقطاب الأموال من العملاء وتنميتها والذي تمت إجازته والاشراف عليه من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية:

(3.26.1) الخيرات

الخيرات هو منتج مبني على مراحة السلع متواقة مع أحكام الشريعة. يقوم البنك بصفته وكيلًا عن العميل بشراء سلع بموجب المبالغ المستلمة من العميل ثم بيعها لنفسه على أساس المراحة بثمن متفق عليه بين الطرفين لاستحقاق آجل (3، 6، 9 او 12 شهر). هذا المنتج باعتباره موجه للأفراد فإنه يمكنهم من اختيار المبالغ والعملات واجال الاستثمار. بما ان البنك يعتبر المشتري للسلع من العميل، سيكون البنك مسؤولاً عن سداد رأس المال المقدم من العميل بالإضافة إلى الارباح.

(3.26.2) الخيرات المركبة

هذا المنتج عبارة عن منتج وداع معزز يوفر بديلاً للودائع المركبة متواقة مع أحكام الشريعة، ويتضمن إيداع الخيرات مع الوعد بإبرام معاملة مراحة ثانوية لصالح العميل حيث يتم ربط الربح بممؤشر محدد مسبقًا. وتكون هذه رؤوس أموال محمية حتى نسبة معينة (تكون في الوضع المثالي 95-100٪).

يتم معالجة كافة منتجات التمويل المصرفية المتواقة مع أحكام الشريعة باستخدام المعايير الدولية للتقارير المالية ووفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم وتدرج ضمن بند ودائع العملاء.

(3.27) منتجات الخزينة المتواقة مع أحكام الشريعة

يقدم البنك لعملائه منتجات خزينة محددة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتكون هذه المنتجات معتمدة من الهيئة الشرعية للبنك والمستشار الشرعي كما تخضع لرقابتها.

3.27.1) منتجات التحوط المركبة

تخدم هذه المنتجات العملاء من أجل التغطية والتحوط لترخيصهم للعملات الأجنبية. وتعتمد هذه المنتجات على مبدأ الوعود، حيث يقدم البنك وعداً لشراء أو بيع مبلغاً محدداً من العملة الأجنبية بسعر متفق عليه، وقد يشمل ذلك وعداً واحداً أو عدة وعود.

3.27.2) منتجات الاستثمارات المركبة

تخدم هذه المنتجات العملاء من أجل توفير عائد لهم يكون في صورته المثالية أعلى من عائد منتج الخيرات العادي. وتعتمد هذه المنتجات على منتج الخيرات المركبة ويتم تصميمها لنقدم لعملائنا عدداً من المؤشرات التي تشمل العملات الأجنبية والمعادن النفيسة ومؤشرات الأسهم المتوفقة مع أحكام الشريعة.

3.27.3) منتجات الأسعار

تخدم هذه المنتجات للعملاء الذين يتعرضون لأسعار ثابتة/متقلبة ويحتاجون لحلول تحوط. وتعتمد المنتجات التي نقدمها لعملائنا على مبدأ الوعود لإبرام اتفاقيات مربحة يعتمد فيها الربح على مؤشر أو معادلة أسعار. وقد يشمل ذلك وعداً واحداً أو عدة وعود.

3.27.4) منتجات السلع

تخدم هذه المنتجات للعملاء الذين يتعرضون لأسعار سلع ويحتاجون لحلول تحوط. وتعتمد المنتجات التي نقدمها لعملائنا على مبدأ الوعود لإبرام اتفاقيات مربحة يعتمد فيها الربح على سعر سلعة. وقد يشمل ذلك وعداً واحداً أو عدة وعود.

3.28) أسهم خزينة

تقيد أسهم الخزينة بتكلفة الاستحواذ وتعرض مخصوصة من حقوق المساهمين. أي مكافأة أو خسائر نتيجة استبعاد هذه الأسهم يتم إثباتها في حقوق المساهمين ولا يتم إثباتها بقائمة الدخل الموحدة.

3.29) مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم إحتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لأحكام نظام العمل والعمال السعودي والأنظمة المحلية للفروع والشركات التابعة في الخارج. كما أن المخصص يتوافق مع التقييم الإكتواري.

3.30) مكافآت الموظفين

يشرف مجلس إدارة البنك ولجنة الترشيحات والحكومة والمكافآت التابعة له على تصميم وتطبيق نظام المكافآت بالبنك وفقاً لقواعد الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي، ومبادئ الممارسات السليمة ومعايير التعويض لدى مجلس الاستقرار المالي.

أسست لجنة الترشيحات والمكافآت والحكومة من مجلس الإدارة وتكون من أربعة أعضاء، غير تنفيذيين، بمن فيهم رئيس اللجنة. وقد تم مراجعة وتحديث دور ومسؤوليات اللجنة بناءً على قواعد المكافآت الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي.

ويتلخص دور اللجنة في إعداد وتطبيق نظام المكافآت بالبنك والإشراف على تنفيذها وذلك بهدف تحقيق درء المخاطر وتحقيق الملاعة المالية. وترفع اللجنة توصياتها وقراراتها وقاريرها لمجلس الإدارة لاعتمادها.

العناصر الرئيسية للمكافآت بالبنك:

3.30.1) مكافآت ثابتة:

تشتمل المكافآت الثابتة على الرواتب والبدلات والمزايا النقدية والعينية. ويتم تحديد الرواتب التي تدعم عملية الاستقطاب والاستبقاء والتحفيز للكفاءات المطلوبة بالنظر إلى مستويات الأجور المقابلة بسوق العمل المناسبة. وتنسند عملية إدارة الرواتب على بعض الأنشطة الأساسية مثل توصيف وتقدير الوظائف وتقدير الأداء وهيكل الدرجات والأجور. كما ان المحافظة على المستوى التنافسي للأجور يتم وفقاً لعملية رصد هذه الأجور بسوق العمل عن طريق المشاركة في مسوحات الرواتب التي تجري بصفة دورية منتظمة.

3.30.2 مكافآت متغيرة:

صممت هذه المكافآت لتحفيز أداء الموظفين نحو تحقيق الأهداف المنشودة وللحد من ارتياح المخاطر غير المرغوبة.

ويندرج تحت بند المكافآت المتغيرة نوعان من الخطط:

(أ) خطة مكافأة الأداء قصيرة المدى (مكافأة الأداء السنوية):

تهدف خطة مكافأة الأداء السنوية لتحقيق مجموعة من الأهداف السنوية المالية وغير المالية. وتعكس الأهداف المالية الأداء الاقتصادي للأعمال المصرفية في حين تعنى الأهداف غير المالية بتحقيق الإلتزام بمعايير إدارة المخاطر بالإضافة إلى تحقيق بعض الأهداف الإستراتيجية المتعلقة بتطوير الكفاءات والعمل بروح الفريق الواحد ودعم الروح المعنوية للموظفين إلخ.

وتجرى عملية تقييم دورية لأداء الموظفين يعتمد عليها صرف مكافأة الأداء السنوية والتي تضع في الاعتبار، بجانب أداء الموظف، أداء الإدارة التي يعمل فيها وأداء البنك بصفة عامة. ويحدد إجمالي مبلغ المكافأة للبنك بنسبة معينة من صافي الدخل المعدل ليعكس ذلك أداء الموظفين الفعلي. ولا يوجد أي خطة لمكافآت أداء مضمونة.

تحمل تكلفة هذه المكافأة على قائمة الدخل الموحدة للسنة وتدفع خلال الربع الأول من العام التالي.

(ب) خطة مكافأة الأداء طويلة المدى:

تهدف هذه الخطة لتحفيز ومكافأة تحقيق الانجازات التي تؤدي لنجاح البنك على المدى الطويل ويقاس ذلك بالعائد على حقوق الملكية لمساهمي البنك. ويتم تنفيذ هذه الخطة على شكل دورات تستغرق كل منها ثلاثة سنوات و يتم تقييم أداء البنك الفعلى في نهاية كل دورة يحدد على أساسه مبلغ المكافأة الفعلى.

برغم أنه يمكن للمسؤولين التنفيذيين الذين يرتبط مستوى ونوعية مسؤولياتهم الوظيفية بتحقيق نجاح البنك على المدى الطويل الاستفاده من هذه الخطة الا ان الاختيار الفعلى للمشاركة بالخطة يخضع لعملية تقييم دقيقة للتأكد من استيفاء بعض معايير المشاركة الهامة الأخرى.

و تقدر تكلفة الخطة بالإستناد إلى تقديرات متوسط العائد على حقوق الملكية المتوقع في بداية الدورة ويتم متابعة ذلك بصفة سنويةً.

يتم تقدير تكلفة الخطة وتحميله بالتساوي على القوائم السنوية للدخل على مدى سنوات الخطة . يتم تعديل التقدير سنويًا وتوزيع التقدير السابق واللاحق وتحميله بالتساوي على رصيد دورة الخطة.

4 - نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

بآلاف الريالات السعودية		
م2014	م2015	
6,723,337	8,569,899	نقد في الصندوق
19,302,110	18,981,091	وديعة نظامية
2,793,122	8,164	إيداعات أسواق المال وحسابات جارية
28,818,569	27,559,154	الإجمالي

يتعين على البنك، وفقاً للمادة (7) من نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، الإحتفاظ بوديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسب مئوية محددة من الودائع الجارية، والإدخارية، والأجلة، والودائع الأخرى تحسب في نهاية كل شهر ميلادي (ايضاح 34). الودائع النظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي ليست متاحة لتمويل العمليات اليومية للبنك، وبالتالي فهي ليست جزءاً من ارصدة النقد وشبيه النقد (ايضاح 30).

5 - أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

بآلاف الريالات السعودية		
م2014	م2015	
7,004,914	6,154,171	حسابات جارية
11,923,653	13,013,893	إيداعات أسواق المال
934,453	934,455	اتفاقيات إعادة الشراء
19,863,020	20,102,519	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

تدار الجودة الإئتمانية للأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى باستخدام وكالات تصنيف مخاطر ائتمان خارجية مرموقة. يوضح الجدول أدناه الجودة الإئتمانية حسب كل فئة.

بآلاف الريالات السعودية		
م2014	م2015	
18,973,924	19,352,284	الدرجة الأولى (AAA إلى BBB-)
377,186	679,338	دون الدرجة الأولى (BB+ إلى C)
511,910	70,897	غير مصنفة
19,863,020	20,102,519	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

6 - الإستثمارات الصافية

(6.1) تصنف الاستثمارات كما يلي:

(i) استثمارات مقتنأة لأغراض المتاجرة

بآلاف الريالات السعودية					
الإجمالي		خارج المملكة		داخل المملكة	
م2014	م2015	م2014	م2015	م2014	م2015
976,707	737,036	100,184	42,953	876,523	694,083
976,707	737,036	100,184	42,953	876,523	694,083

(ب) استثمارات مدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل

بآلاف الريالات السعودية					
الإجمالي		خارج المملكة		داخل المملكة	
م2014	م2015	م2014	م2015	م2014	م2015
2,137,905	2,104,279	2,137,905	2,104,279	-	-
2,137,905	2,104,279	2,137,905	2,104,279	-	-

(ج) استثمارات متاحة للبيع

بآلاف الريالات السعودية					
الإجمالي		خارج المملكة		داخل المملكة	
م2014	م2015	م2014	م2015	م2014	م2015
17,725,408	21,472,518	17,725,408	21,472,518	-	-
5,630,591	4,015,350	5,630,591	4,015,350	-	-
5,396,540	5,898,285	4,226,392	5,068,955	1,170,148	829,330
28,752,539	31,386,153	27,582,391	30,556,823	1,170,148	829,330
(831,886)	(913,607)	(831,886)	(913,607)	-	-
27,920,653	30,472,546	26,750,505	29,643,216	1,170,148	829,330

(د) استثمارات مقتنأة حتى تاريخ الاستحقاق

بآلاف الريالات السعودية					
الإجمالي		خارج المملكة		داخل المملكة	
م2014	م2015	م2014	م2015	م2014	م2015
1,447,583	1,668,808	1,447,583	1,668,808	-	-
1,447,583	1,668,808	1,447,583	1,668,808	-	-

هـ) استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة

بآلاف الريالات السعودية							
الإجمالي		خارج المملكة		داخل المملكة			
م2014	م2015	م2014	م2015	م2014	م2015	م2014	م2015
97,886,878	74,114,361	50,187,157	57,554,449	47,699,721	16,559,912		
22,582,990	23,923,019	16,512,154	17,524,171	6,070,836	6,398,848		
120,469,868	98,037,380	66,699,311	75,078,620	53,770,557	22,958,760		
(49,676)	(22,500)	(49,676)	(22,500)	-	-		
120,420,192	98,014,880	66,649,635	75,056,120	53,770,557	22,958,760		
152,903,040	132,997,549	97,085,812	108,515,376	55,817,228	24,482,173		
							إجمالي استثمارات بالصافي

6.2) فيما يلي تحليلًـ لمكونات الإستثمارات:

بآلاف الريالات السعودية						
م2014			م2015			
الإجمالي	غير متداولة	متداولة	الإجمالي	غير متداولة	متداولة	
117,059,869	98,246,384	18,813,485	97,255,687	77,981,355	19,274,332	سندات بعمولة ثابتة
28,213,581	22,593,123	5,620,458	27,938,369	23,923,020	4,015,349	سندات بعمولة عائمة
2,137,905	2,137,905	-	2,104,279	2,104,279	-	محافظ تحوط
5,396,540	4,255,794	1,140,746	5,898,285	5,091,356	806,929	أدوات حقوق ملكية
976,707	-	976,707	737,036	-	737,036	صناديق استثمارية وأخرى
153,784,602	127,233,206	26,551,396	133,933,656	109,100,010	24,833,646	إجمالي الإستثمارات
(881,562)	(857,288)	(24,274)	(936,107)	(913,468)	(22,639)	مخصص خسائر الانخفاض في القيمة
152,903,040	126,375,918	26,527,122	132,997,549	108,186,542	24,811,007	إجمالي استثمارات بالصافي

ت تكون السندات ذات الع عمولة الثابتة والعائمة غير المتداولة أعلاه، بشكل أساسى، من سندات الحكومة السعودية وسندات أجنبية حكومية وشبة حكومية.
تشتمل السندات بعمولة ثابتة وعائمة على سندات سياديته و شركات وبنوك.

تشتمل الأدوات المتداولة على الأوراق المالية المدرجة في أسواق المال النشطة. تشتمل الأدوات غير المتداولة على الأوراق المالية المدرجة في أسواق المال ولكن لا يتم تداولها بشكل نشط وتبلغ القيمة الدفترية لتلك الأدوات 72,384 مليون ريال سعودي (2014م: 59,199 مليون ريال سعودي).

تشتمل أدوات حقوق ملكية غير المتداولة على أسهم مقدارها 48 مليون ريال سعودي (2014م: 55 مليون ريال سعودي) بعد خصم مخصص الإنخفاض في القيمة، وهذه الاسهم مسجلة بالتكلفة لعدم امكانية قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به.

تشتمل الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة استثمارات ذات تكلفة مطفأة مقدارها 8,388 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2014م: 7,883 مليون ريال سعودي) والتي يتم إقتناصها ضمن عقود تغطية مخاطر القيمة العادلة. كما في 31 ديسمبر 2015م، القيمة العادلة لهذه الاستثمارات بلغت 8,538 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2014م: 8,038 مليون ريال سعودي).

تشتمل الإستثمارات بالصافي اذونات الخزينة السعودية وسندات التنمية الحكومية السعودية و صكوك حكومية سعودية والتي يتم إصدارها من قبل وزارة المالية في المملكة العربية السعودية وقدرها 5,781 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2014م: 36,636 مليون ريال سعودي). كما تشمل الإستثمارات بالصافي صكوك بمبلغ 33,868 مليون ريال سعودي، (31 ديسمبر 2014م: 30,809 مليون ريال سعودي).

(6.3) الضمانات المقدمة

يجري البنك عمليات اتفاقيات إعادة الشراء طبقاً لشروط (اتفاقية إعادة الشراء العالمية الشاملة) المتعلقة بدليل الضمانات. يسمح للطرف الآخر النظر ببيع أو بإعادة رهن تلك الأوراق المالية حتى في حالة عدم الوفاء من قبل البنك (إيضاً 14).

القيمة الدفترية والقيمة العادلة للأوراق المالية المرهونة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء (الريبو) كما يلي:

بـألاف الريالات السعودية

القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
2014		2015		
3,972,449	3,972,449	7,194,435	7,194,435	استثمارات متاحة للبيع
-	-	191,636	183,559	المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق
2,661,721	2,584,373	16,654,859	16,625,963	استثمارات مقتندة بالتكلفة المطفأة
6,634,170	6,556,822	24,040,930	24,003,957	الإجمالي

وقد أودع البنك هامش بمبلغ 117 مليون ريال سعودي (2014: 147 مليون ريال سعودي) كضمانات إضافية لهذه العمليات.

(6.4) فيما يلي تحليلاً لأرباح وخسائر التقييم غير المحققة والقيمة العادلة للإستثمارات المقتندة حتى تاريخ الاستحقاق والإستثمارات الأخرى المقتندة بالتكلفة المطفأة:

(أ) استثمارات مقتندة حتى تاريخ الاستحقاق

بـألاف الريالات السعودية

القيمة العادلة	إجمالي الخسائر غير المحققة	إجمالي الأرباح غير المحققة	القيمة العادلة	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
2014				2015						
1,551,425	-	103,842	1,447,583	1,717,672	-	48,864	1,668,808	سندات بعمولة ثابتة		
1,551,425	-	103,842	1,447,583	1,717,672	-	48,864	1,668,808	إجمالي المقتندة حتى تاريخ الاستحقاق		

(ب) الإستثمارات الأخرى المقتندة بالتكلفة المطفأة

بـألاف الريالات السعودية

القيمة العادلة	إجمالي الخسائر غير المحققة	إجمالي الأرباح غير المحققة	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
2014				2015						
98,387,459	(575,229)	1,075,810	97,886,878	73,298,336	(1,561,013)	744,988	74,114,361	سندات بعمولة ثابتة		
22,703,389	(87,956)	208,355	22,582,990	23,994,315	(202,166)	273,462	23,923,019	سندات بعمولة عائمة		
121,090,848	(663,185)	1,284,165	120,469,868	97,292,651	(1,763,179)	1,018,450	98,037,380	إجمالي استثمارات أخرى مقتندة بالتكلفة المطفأة		
(49,676)	-	-	(49,676)	(22,500)	-	-	(22,500)	مخصص خسائر الانخفاض في القيمة		
121,041,172	(663,185)	1,284,165	120,420,192	97,270,151	(1,763,179)	1,018,450	98,014,880	الإجمالي		

(6.5) صافي الإستثمارات بعد خصم المخصصات حسب الأطراف:

بألاف الريالات السعودية

م2014	م2015	
133,481,607	105,310,807	حكومية وشبه حكومية
8,458,804	11,612,024	شركات
10,962,629	16,074,718	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
152,903,040	132,997,549	الإجمالي

(6.6) الجودة الإئتمانية للإستثمارات

تدار الجودة الإئتمانية للإستثمارات (ماعدا الإستثمارات في أدوات حقوق ملكية، محافظ التحوط والصناديق الإستثمارية) باستخدام وكالات تصنيف مخاطر ائتمان خارجية مرموقة.

يوضح الجدول أدناه الجودة الإئتمانية للإستثمارات حسب كل فئة:

بألاف الريالات السعودية

م2014	م2015	متدرجة
36,636,451	5,780,851	سندات التنمية الحكومية وصكوك وأذونات خزينة
107,615,881	117,595,295	إستثمارات من الدرجة الأولى
992,728	1,795,411	إستثمارات دون الدرجة الأولى
5,889	-	غير مصنفة
145,250,949	125,171,557	إجمالي المتدرجة
(57,345)	(22,639)	ناقصاً : مخصص خسائر الانخفاض في قيمة الإستثمارات - محفظة (عام)
145,193,604	125,148,918	المتحركة بالصافي

تشمل الإستثمارات المصنفة من الدرجة الأولى على مخاطر ائتمان تعادل درجات التصنيف (Baa3 إلى Aaa) حسب تصنيف وكالات تصنيف عالمية مرموقة.

(6.7) حركة مخصص خسائر الانخفاض في قيمة الإستثمارات:

يتكون المخصص المترافق المتعلق بالإئتمان لقاء خسائر الانخفاض في قيمة الإستثمارات من التالي:

بألاف الريالات السعودية

م2014	م2015	
1,075,665	881,562	الرصيد في بداية السنة
149,727	109,647	صافي المحمل للسنة
(343,830)	(55,102)	(مشطوبة)
881,562	936,107	الرصيد في آخر السنة

7 - تمويل وسلف بالصافي

(7.1) تمويل وسلف

بألاف الريالات السعودية

م2015	
تمويل وسلف متدرجة	253,412,704
تمويل وسلف متعثرة	3,681,949
إجمالي التمويل والسلف	257,094,653
«مخصص خسائر التمويل (محدد و عام)»	(5,563,623)
تمويل وسلف بالصافي	251,531,030

بألاف الريالات السعودية						2014م
الإجمالي	أخرى	شركات	أفراد	بطاقات ائتمان		
223,003,372	9,087,986	138,699,693	72,358,008	2,857,685		تمويل وسلف متحركة
2,851,256	19,827	2,282,070	468,913	80,446		تمويل وسلف متعثرة
225,854,628	9,107,813	140,981,763	72,826,921	2,938,131		إجمالي التمويل والسلف
(5,132,265)	(30,245)	(3,729,746)	(1,258,384)	(113,890)		«مخصص خسائر التمويل (محدد و عام)»
220,722,363	9,077,568	137,252,017	71,568,537	2,824,241		تمويل وسلف بالصافي

يتضمن بند التمويل والسلف الأخرى عملاً الخدمات البنكية الخاصة وقروض البنوك.

يشتمل التمويل والسلف بالصافي على منتجات تمويل متواقة مع أحكام الشريعة تتعلق أساساً بعمليات مراقبة وتنبيه وإيجاره وبالبالغة 205,490 مليون ريال سعودي (2014م: 172,955 مليون ريال سعودي).

مخصص خسائر التمويل المتعلق بمنتجات التمويل المتواقة مع أحكام الشريعة تبلغ 4,792 مليون ريال سعودي (2014م: 4,137 مليون ريال سعودي).

بلغ دخل العمولات الخاصة المتعلقة بالتمويل والسلف المتعثر كما في 31 ديسمبر 2015م: 64 مليون ريال سعودي (2014م: 87.4 مليون ريال سعودي).

(7.2) حركة مخصص خسائر التمويل

يتكون مخصص خسائر التمويل المترافق كالتالي:

بألاف الريالات السعودية						2015م
الإجمالي	أخرى	شركات	أفراد	بطاقات ائتمان		
5,132,265	30,245	3,729,746	1,258,384	113,890		الرصيد في بداية السنة
(180,152)	-	(161,032)	(14,868)	(4,252)		تعديل فرق العملة الأجنبية
2,394,045	-	986,013	1,207,602	200,430		محمل خلال السنة
(1,476,089)	-	(323,762)	(986,073)	(166,254)		(ديون معنومة (مشطوبة
(325,254)	-	(298,470)	(19,217)	(7,567)		مبالغ (مستردة) مجنبة سابقاً
18,808	-	-	18,808	-		تعديلات أخرى
5,563,623	30,245	3,932,495	1,464,636	136,247		الرصيد في نهاية السنة

بألاف الريالات السعودية						2014م
الإجمالي	أخرى	شركات	أفراد	بطاقات ائتمان		
4,842,182	68,508	3,902,667	803,085	67,922		الرصيد في بداية السنة
(87,142)	-	(76,943)	(7,177)	(3,022)		تعديل فرق العملة الأجنبية
2,243,417	(38,263)	825,108	1,278,832	177,740		محمل (مسترد) خلال السنة
(1,578,529)	-	(641,062)	(810,770)	(126,697)		(ديون معنومة (مشطوبة
(287,663)	-	(280,024)	(5,586)	(2,053)		مبالغ (مستردة) مجنبة سابقاً
-	-	-	-	-		تعديلات أخرى
5,132,265	30,245	3,729,746	1,258,384	113,890		الرصيد في نهاية السنة

(7.3) المحمول على مخصص خسائر التمويل خلال السنة بقائمة الدخل الموحدة يتكون من:

بألاف الريالات السعودية

2014	2015	
2,243,417	2,394,045	إضافات محمولة خلال السنة
(287,663)	(325,254)	مبالغ (مستردده) مجنبة سابقاً
1,955,754	2,068,791	

"إسترداد" إضافات مخصص مقابل تسهيلات غير مباشرة

97,379	(97,643)	(مدرج بالمطلوبات الأخرى) (ايضاح 17)
(1,060,739)	(371,472)	(متحصلات) من ديون سبق شطبها
3,070	671	ديون معدومة محملة مباشرة
995,464	1,600,347	صافي المحمول للسنة (مخصص خسائر التمويل بالصافي)

(7.4) الجودة الإئتمانية للتمويل والسلف

تستخدم المجموعة نظام تصنيف داخلي مبني على تصنیف درجات المخاطر لكل عملاء الشركات. نظام تصنیف درجات المخاطر - يدار من خلال وحدة متخصصه - للتأكد من متناسبة كامل العمليات المتعلقة بالنظام، يتكون نظام درجات التصنیف للمخاطر على قیاس من 17 درجة لتصنیف المخاطر، منها ست عشرة درجة ترتبط بأداء المحفظة على النحو التالي:

- درجة أولى وت تكون من جودة ائتمانية قوية جداً (AAA إلى BBB-)
- دون درجة أولى وت تكون من جودة ائتمانية جيدة (BB+ إلى C)

درجة التصنیف الأدنى (متغيرة) وتعلق بالمحفظة غير المتحركة.
يوضح الجدول أدناه نوعية الائتمان للتمويل والتسلیف حسب فئة الموجودات:

بألاف الريالات السعودية

تمویل وساف				2015
الإجمالي	أخرى	شركات	أفراد وبطاقات ائتمان	متحركة
51,311,388	1,949,046	49,362,342	-	درجة أولى
111,683,158	2,530,743	109,152,415	-	دون درجة أولى
90,418,158	4,455,768	2,921,016	83,041,374	غير مصنفة
253,412,704	8,935,557	161,435,773	83,041,374	الاجمالي
(2,707,197)	(30,245)	(1,486,564)	(1,190,388)	ناقصاً: مخصص خسائر التمويل - محفظة (عام)
250,705,507	8,905,312	159,949,209	81,850,986	المتحركة بالصافي
				متغيرة
3,681,949	1,604	2,965,168	715,177	إجمالي المتغيرة
(2,856,426)	-	(2,445,931)	(410,495)	ناقصاً: مخصص خسائر التمويل- محدد
825,523	1,604	519,237	304,682	المتغيرة بالصافي
251,531,030	8,906,916	160,468,446	82,155,668	إجمالي تمويل وسلف بالصافي
				غير متأخرة السداد وغير متغيرة - (متحركة)
4,364,859	2,215	1,655,599	2,707,045	أقل من 30 يوم
1,445,774	1,369	566,871	877,534	59 - 30 يوم
803,456	-	390,845	412,611	89 - 60 يوم
6,614,089	3,584	2,613,315	3,997,190	الاجمالي

بآلاف الريالات السعودية

م2014

تمويل وسلف

متحركة	الإجمالي	أخرى	شركات	أفراد وبطاقات ائتمان	
درجة اولى	48,071,030	1,207,781	46,863,249	-	
دون درجة اولى	94,131,826	4,481,310	89,650,516	-	
غير مصنفة	80,800,516	3,398,895	2,185,928	75,215,693	
الاجمالي	223,003,372	9,087,986	138,699,693	75,215,693	
ناقصاً مخصص خسائر التمويل - محفظة (عام)	(2,755,498)	(30,245)	(1,699,964)	(1,025,289)	
المتحركة بالصافي	220,247,874	9,057,741	136,999,729	74,190,404	
متعثرة					
إجمالي المتعثرة	2,851,256	19,827	2,282,070	549,359	
ناقصاً مخصص خسائر التمويل- محدد	(2,376,767)	-	(2,029,782)	(346,985)	
المتعثرة بالصافي	474,489	19,827	252,288	202,374	
إجمالي تمويل وسلف بالصافي	220,722,363	9,077,568	137,252,017	74,392,778	
غير متأخرة السداد وغير متعثرة - (متحركة)					
أقل من 30 يوم	3,786,081	-	1,320,944	2,465,137	
59 - 30 يوم	1,092,987	-	485,568	607,419	
89 - 60 يوم	599,792	-	314,731	285,061	
الاجمالي	5,478,860	-	2,121,243	3,357,617	

تشمل تمويل المتحركة غير المصنفة بصفة رئيسية على تمويل الأفراد، وبطاقات الائتمان والمؤسسات الصغيرة وتمويل الخدمات المصرفية الخاصة.

الضمادات الممنوعة

تحتفظ المجموعة ضمن الأنشطة العادية التمويل بضمادات وذلك كحماية للتخفيف من مخاطر الائتمان في التمويل والسلف. تشمل تلك الضمادات عادة على ودائع لأجل وتحت الطلب وودائع نقدية أخرى، ضمادات مالية، أسهم محلية ودولية، وعقارات موجودات أخرى طويلة الأجل. ويتم الاحتفاظ بالضمادات مقابل تمويل تجاري واستهلاكي ويتم ادارتها ضد المخاطر المرتبطة بصفي القيم القابلة للتحقق.

فيما يلي تحليلًا بالقيمة العادلة للضمادات المحفظ بها لدى المجموعة مقابل كل فئة من فئات التمويل والسلف:

م2014	م2015	بآلاف الريالات السعودية
69,253,226	75,270,442	غير متأخرة السداد وغير متعثرة
2,991,781	3,874,790	متاخرة السداد وغير متعثرة
794,902	1,438,690	متعثرة
73,039,909	80,583,922	الاجمالي

تقوم المجموعة بقبول الضمادات غير القابلة للتحويل إلى مبالغ نقدية (مثل العقارات) بغرض التصرف ببيعها في حالة إخفاق العميل في السداد.

(7.5) فيما يلي تحليلاً بمخاطر تركزات التمويل والسلف ومخصص خسائر التمويل حسب القطاعات الاقتصادية:

بألاف الريالات السعودية

م2015

تمويل وسلف بالصافي	مخصص خسائر التمويل المحدد	متغيرة	متحركة	
3,092,573	-	-	3,092,573	حكومية وشبه حكومية
4,548,739	(131)	199	4,548,671	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
824,580	(24,005)	38,231	810,354	زراعة وأسماك
30,950,355	(525,561)	628,839	30,847,077	صناعة
6,096,091	(42,731)	55,830	6,082,992	مناجم وتعدين
13,197,173	(9,833)	23,554	13,183,452	كهرباء، ماء، غاز و خدمات صحية
20,481,579	(497,118)	613,663	20,365,034	بناء وإنشاءات ومقاولات
50,981,313	(1,103,384)	1,308,842	50,775,855	تجارة
11,773,462	(79,615)	90,151	11,762,926	نقل وإتصالات
22,014,030	(102,932)	133,203	21,983,759	خدمات
83,346,056	(410,495)	715,177	83,041,374	تمويل شخصية وبطاقات ائتمان
6,932,276	(60,621)	74,260	6,918,637	أخرى
254,238,227	(2,856,426)	3,681,949	253,412,704	
(2,707,197)				مخصص خسائر التمويل - محفظة (عام)
251,531,030				تمويل وسلف بالصافي

بألاف الريالات السعودية

م2014

تمويل وسلف بالصافي	مخصص خسائر التمويل المحدد	متغيرة	متحركة	
2,427,208	-	-	2,427,208	حكومية وشبه حكومية
5,760,491	(2,997)	3,211	5,760,277	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
833,212	(17,846)	25,776	825,282	زراعة وأسماك
30,521,518	(421,329)	484,610	30,458,237	صناعة
4,222,241	(2,739)	5,265	4,219,715	مناجم وتعدين
10,011,413	(7,875)	8,531	10,010,757	كهرباء، ماء، غاز و خدمات صحية
15,939,394	(512,413)	559,573	15,892,234	بناء وإنشاءات ومقاولات
41,588,371	(936,016)	1,044,017	41,480,370	تجارة
12,245,619	(38,070)	42,951	12,240,738	نقل وإتصالات
19,683,873	(32,769)	37,146	19,679,496	خدمات
75,418,069	(346,984)	549,360	75,215,693	تمويل شخصية وبطاقات ائتمان
4,826,452	(57,729)	90,816	4,793,365	أخرى
223,477,861	(2,376,767)	2,851,256	223,003,372	
(2,755,498)				مخصص خسائر التمويل - محفظة (عام)
220,722,363				تمويل وسلف بالصافي

(7.6) تشمل التمويل والسلف على مديني عقود إجرات تمويلية (متضمنة إجارة إسلامية) تفاصيلها كالتالي:

		بآلاف الريالات السعودية	
إجمالي مديني عقود إجرات تمويلية	أقل من سنة		
1,219,720	567,140		
13,387,245	15,660,798	ما بين سنة إلى خمس سنوات	
18,577,964	24,464,791	أكثر من خمس سنوات	
33,184,929	40,692,729		

		العائد غير المكتسب من إجرات تمويلية	
أقل من سنة	ما بين سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	
(148,016)	(177,216)		
(3,270,850)	(3,443,509)		
(5,344,604)	(6,342,164)		
(8,763,470)	(9,962,889)		
24,421,459	30,729,840		صافي مديني عقود إجرات تمويلية

بلغ المخصص لخسائر التمويل لمدینی الإيجارات التمويلية المتغيرة المدرج ضمن مخصص خسائر التمويل مبلغ وقدره 660 مليون ريال سعودي (م: 513 مليون ريال سعودي) 2014.

8 - إستثمار في شركات زميلة بالصافي

		بآلاف الريالات السعودية	
م2014	م2015		التكلفة
1,487,450	1,014,000		الرصيد في بداية العام
(473,450)	-		استبعادات
1,014,000	1,014,000		الرصيد في 31 ديسمبر

		مخصصات الانخفاض في القيمة وحصة الخسائر	
في بداية العام	حصة من صافي الدخل	الرصيد في 31 ديسمبر	إستثمار في شركات زميلة بالصافي
(658,535)	(606,165)		
52,370	15,905		
(606,165)	(590,260)		
407,835	423,740		

يتمثل الاستثمار في شركات زميلة في تملك نسبة 60٪ (31 ديسمبر 2014 م: 60٪) في شركة الأسواق العقارية التجارية، وكذلك تملك نسبة 30٪ (31 ديسمبر 2014 م: 30٪) في شركة الأهلي تكافل. وتلك الشركة مسجلة بالمملكة العربية السعودية.

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014م، وزعت شركة زميلة (شركة البحار للاستثمارات العقارية) ("الشركة الزميلة") رأس مالها على المساهمين كجزء من اجراءات التصفية مقابل تحويل ملكية بعض العقارات للبنك. وبالتالي استلم البنك عقارات تبلغ قيمتها 473.4 مليون ريال سعودي، ونتيجة لذلك قام البنك بعكس مخصصات انخفاض الشركة الزميلة المجنبة سابقاً بمبلغ 253.7 مليون ريال سعودي، ونتيجة تحويل الملكية القانونية، أجر البنك هذه العقارات (عقارات مؤجرة) تحت عقد إجارة لمدة 5 سنوات وتم تسجيل المكاسب من استبعاد العقارات المؤجرة بقيمة 146.6 مليون ريال سعودي في قائمة الدخل الموحدة لعام 2014 كجزء من صافي (مصاريف) دخل أخرى غير تشغيلية.

9 - عقارات أخرى بالصافي

بألف الريالات السعودية		
	٢٠١٤م	٢٠١٥م
التكلفة		
الرصيد في بداية العام	285,972	933,167
إضافات	1,153,165	81,442
إستبعادات	(505,970)	(55,938)
الرصيد في 31 ديسمبر	933,167	958,671
مخصص خسائر واحتياطي فرق العملة الأجنبية		
تعديل فرق العملة الأجنبية	(27,066)	(42,264)
مخصص خسائر تقييم غير محققة	(47,581)	(40,143)
الرصيد في 31 ديسمبر	(74,647)	(82,407)
الصافي	858,520	876,264

استحوذ البنك في العام السابق 2014م على بعض العقارات والممتلكات والبالغة 0.6 مليار ريال سعودي، كتسوية كاملة ونهاية مقابل قرض مشطوب سابقاً.

10 - ممتلكات ومعدات بالصافي

بألف الريالات السعودية		
	٢٠١٤م	٢٠١٥م
التكلفة		
الرصيد في بداية العام	5,945,581	7,032,921
تعديل فرق العملة الأجنبية	(56,163)	(181,831)
إضافات	1,254,126	1,022,661
إستبعادات و شطب	(110,623)	(52,155)
الرصيد في 31 ديسمبر	7,032,921	7,821,596
الممتلكات المتراكمة		
الرصيد في بداية العام	3,184,053	3,605,522
تعديل فرق العملة الأجنبية	(34,906)	(69,403)
المحمل خلال السنة	500,686	614,772
إستبعادات و شطب	(44,311)	(45,386)
الرصيد في 31 ديسمبر	3,605,522	4,105,505
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر	3,427,399	2,249,441

11 - الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى بالصافي

(11.1) صافي القيمة الدفترية

بالألفات السعودية

الشهرة	الموجودات غير الملموسة	الشهرة	الموجودات غير الملموسة	التكلفة
2014م		2015م		
1,043,001	1,330,927	951,188	1,213,769	رصيد في بداية العام
(91,813)	(117,158)	(192,385)	(245,467)	تعديل فرق العملة الأجنبية
951,188	1,213,769	758,803	968,302	الرصيد كما في 31 ديسمبر

الإطفاء وخسائر التعترفي في القيمة وفرق العملة الأجنبية

710,262	790,030	751,160	720,499	رصيد في بداية العام
189,337	-	189,337	-	الاطفاء المحمل خلال السنة
(148,439)	(69,531)	(258,463)	(145,710)	تعديل فرق العملة الأجنبية
751,160	720,499	682,034	574,789	الرصيد كما في 31 ديسمبر
200,028	493,270	76,769	393,513	صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر

(11.2) تركيا فايناس كاتيليم بانكاسي (البنك التركي):

وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية، قامت إدارة المجموعة بإجراء فحص انخفاض القيمة كما في 30 نوفمبر 2015م (2014م: 30 نوفمبر 2014م) فيما يتعلق بالشهرة الناتجة عن اقتناه بنك تركي فايناس كاتيليم بانكاسي إيه آس (البنك التركي).

تم تحديد القيمة القابلة للاسترداد للبنك التركي كوحدة متحدة للفترة التي تقتضيها قيد الاستعمال وذلك باستخدام توقعات نموذج توزيعات الأرباح من الميزانيات المالية المعتمدة من الإدارة العليا والتي تغطي فترة خمس سنوات. وفي سياق إعداد التوقعات لاحتساب القيمة قيد الاستعمال، قامت الإدارة بوضع افتراضات معينة بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، ومستويات الربحية، والقيمة النهائية. إضافةً لذلك، فإن الافتراضات الرئيسية المستخدمة في احتساب القيمة قيد الاستعمال تمثل في معدل الخصم قبل الضريبة ومعدل النمو النهائي، حيث كان تحديد معدل الخصم قبل الضريبة الأكثر حساسية بالنسبة إلى عاملي بيتنا للسوق، وعلاقة مخاطر حقوق الملكية، ومعدل الخلو من المخاطر، وعلاوة المخاطر المرتبطة بالدولة.

تم استخدام معدل الخصم قبل الضريبة بنسبة 16.4٪ (30 نوفمبر 2014م: 14.7٪) لخصم التدفقات النقدية المستقبلية على مدى فترة خمس سنوات ومعدل نمو نهائي بنسبة 15.4٪ (30 نوفمبر 2014م: 15.7٪) لاحتساب القيمة النهائية.

قامت الإدارة بمقارنة القيمة قيد الاستعمال التي تم احتسابها على أساس الافتراضات أعلى مع القيمة الدفترية للبنك التركي كما في تاريخ اجراء فحص انخفاض القيمة. ونتيجة لذلك، كانت القيمة قيد الاستعمال للبنك التركي أعلى من قيمتها الدفترية. وبالتالي، لم يتم تسجيل أي خسائر انخفاض في قيمة الشهرة فيما يتعلق بالبنك التركي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م.

فيما لو تم تعديل معدل الخصم قبل الضريبة الذي تم استخدامه لاحتساب القيمة قيد الاستعمال بنسبة (-1٪) مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة، وكانت القيمة قيد الاستعمال للبنك التركي - كوحدة متحدة للنقد - أقل بمبلغ 567.49 مليون ريال وأعلى بمبلغ 691.97 مليون ريال على التوالي. وفيما لو تم تعديل معدل النمو الذي تم استخدامه لاحتساب القيمة قيد الاستعمال بنسبة (+1٪) مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة، وكانت القيمة قيد الاستعمال للبنك التركي - كوحدة متحدة للنقد - أقل بمبلغ 460.43 مليون ريال وأعلى بنفس المبلغ على التوالي.

إضافةً لذلك، وبما أن احتساب القيمة قيد الاستعمال نتج عنه قيمة أعلى من القيمة الدفترية للبنك التركي - كوحدة متحدة للنقد - فلم يكن مطلوباً وبالتالي تقدير القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.

12 - موجولات أخرى

بآلاف الريالات السعودية

م2014	م2015	دخل عمولات خاصة مستحقة وغير مقبوضة
22,301	45,444	- بنوك ومؤسسات مالية أخرى
1,032,445	1,186,346	- إستثمارات
1,183,175	1,419,296	- تمويل وسلف
139,697	112,500	- مشتقات مالية
2,377,618	2,763,586	إجمالي دخل العمولات الخاصة المستحقة وغير المقبوضة
427,094	629,843	مدفعوات مقدمه و ذمم مدينة
1,018,290	1,924,559	ودائع تأمينات مقابل المشتقات وعقود اعادة شراء (إيضاح 6.3، 14 و 32)
916,033	2,352,665	شراء أصول المراقبة
1,039,048	2,489,033	القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات بالصافي (إيضاح 13)
1,405,957	1,504,114	آخرى
7,184,040	11,663,800	الإجمالي

13 - المشتقات

تقوم المجموعة، خلال دورة أعمالها العادية، بإستخدام الأدوات المالية المشتقة التالية لأغراض المتاجرة وللتغطية المخاطر:

(أ) المقايسات:

هي إلتزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. بالنسبة لمقايسات أسعار العمولات الخاصة، عادةً ما تقوم الأطراف المتعاقدة بتبادل دفع العمولات الخاصة بسعر ثابت وعائم بعملة واحدة، دون تبادل أصل المبلغ. أما مقايسات العملات، فيتم بموجبها تبادل دفع العمولات الخاصة بسعر ثابت مع أصل المبلغ وذلك بعملات مختلفة. في حالة مقايضة أسعار العمولات الخاصة بعملات مختلفة، فإنه يتم بموجبها تبادل أصل المبلغ زائدًا دفع العمولات الخاصة بسعر ثابت ومتغير بعملات مختلفة.

(ب) العقود الآجلة والمستقبلية:

هي عبارة عن إتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية معينة بسعر و تاريخ محددين في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود يتم تصميمها خصيصاً لتلبية احتياجات محددة والتعامل بها خارج الأسواق المالية النظامية. أما عقود الصرف الأجنبي المستقبلية وعقود أسعار العمولات الخاصة المستقبلية، فيتم التعامل بها وفق أسعار محددة في الأسواق المالية النظامية ويتم تسديد التغيرات في قيمة العقود المستقبلية يومياً.

(ج) إتفاقيات الأسعار الآجلة:

هي عبارة عن عقود بأسعار عمولات خاصة يتم التفاوض عليها بصورة منفردة وتنص على أن يسدّد نقداً الفرق بين سعر العمولة الخاصة المتعاقد عليه وسعر السوق في تاريخ مستقبلي محدد وذلك عن المبلغ الأصلي المحدد خلال الفترة الزمنية المتفق عليها.

(د) الخيارات:

هي عبارة عن إتفاقيات تعاقدية، يمنحك بموجبها البائع (مصدر الخيار) الحق، وليس الإلتزام، للمشتري (المكتتب بالخيار) لبيع أو شراء عملة أو سلعة أو أداء مالية بسعر محدد سلفاً في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت خلال فترة زمنية معينة.

(هـ) منتجات المشتقات المهيكلة:

قدم المشتقات المالية المهيكلة كحلول مالية لإدارة المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات العمولات الخاصة واسعار السلع وتحسين العائد للعملاء من خلال الاستفادة من فائض السيولة لديهم في عوائد مدروسة المخاطر. هذه العمليات مغطاة كاملاً مع الأطراف المختلفة ولا يوجد للبنك اي مركز مفتوح (غير مغطى) لهذه المشتقات. غالبية عمليات المشتقات المالية المهيكلة تم ادخالها من قبل البنك على أساس مراكز مغطاة مع أطراف متعددة.

(13.1) المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة:

تتعلق معظم المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة للمجموعة بالمبينات و تحديد المراكز و موازنة أسعار الصرف بين منتجات واسواق مختلفه. تشمل المبینات بطرح المنتجات للعملاء والبنوك لتمكنهم من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمستقبلية. يتعلق تحديد المراكز بإدارة مخاطر مراكز السوق مع توقع الحصول على أرباح من التغيرات الإيجابية في الأسعار، المعدلات أو المؤشرات. تتعلق موازنة أسعار الصرف بتحديد الإستفادة الإيجابية من الفروقات في أسعار الصرف بين الأسواق أو المنتجات المختلفة بغرض الحصول على أرباح من ذلك.

(13.2) المشتقات المقتننة لأغراض التحوط (تغطية المخاطر):

تبعد المجموعة نظاماً شاملأً لقياس وإدارة المخاطر (ايضاح 32- مخاطر الائتمان، ايضاح 33- مخاطر السوق وايضاً 34- مخاطر السيولة)، والذي يتعلق جزء منها بإدارة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة نتيجة التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي وأسعار العمولات الخاصة، وذلك لتقليل مخاطر أسعار العملات والعمولات الخاصة لتكون ضمن المستويات المقبولة التي يقررها مجلس الإدارة بناء على التوجيهات الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي.

وضع مجلس الإدارة مستويات معينة لمخاطر العملات وذلك بوضع حدود للتعامل مع الأطراف النظيرة وال تعرض لمخاطر مراكز العملات. تراقب مراكز العملات يومياً وتستخدم إستراتيجيات تغطية المخاطر لضمانبقاء مراكز العملات ضمن الحدود المقررة. كما وضع مجلس الإدارة مستوى معين لمخاطر أسعار العمولات الخاصة وذلك بوضع حدود للفجوات في أسعار العمولات الخاصة لفترات المقررة. يتم مراجعة الفجوات بين أسعار العمولات الخاصة بال موجودات والمطلوبات بصفة دورية وتستخدم إستراتيجيات تغطية المخاطر في تقليل الفجوات بين أسعار العمولات الخاصة ضمن الحدود المقررة.

جزء من إدارة موجوداتها ومطلوباتها، تستخدم المجموعة المشتقات لأغراض تغطية المخاطر وذلك لتقليل تعرضها لمخاطر أسعار العملات والعمولات الخاصة. يتم ذلك عادة من خلال تغطية مخاطر معاملات محددة وكذلك باستخدام استراتيجية تغطية المخاطر المتعلقة بقائمة المركز المالي ككل. إن التغطية الاستراتيجية للمخاطر (خلاف تغطية محفظة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة) لا تخضع لمحاسبة تغطية المخاطر الخاصة وتقيد المشتقات ذات العلاقة كمشتقات مقننأ لأغراض المتاجرة مثل مقاييسن أسعار العمولات الخاصة، عقود أسعار عمولات خاصة مستقبلية وخيارات، عقود الصرف الأجنبي الآجلة وخيارات العملات.

تستخدم المجموعة مقاييسن أسعار العمولات الخاصة لتغطية مخاطر اسعار العمولات الخاصة عن التعرض لمخاطر اسعار العمولات الخاصة الثابتة والمتحدة بشكل خاص. تستخدم المجموعة أيضاً مقاييسن أسعار العمولات الخاصة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية الناشئة عن التعرض لبعض مخاطر اسعار العمولات الخاصة ذات السعر العائم. وفي جميع هذه الحالات، يجب توثيق طبيعة علاقة تغطية المخاطر وأهدافها رسمياً، بما في ذلك تفاصيل البنود المغطاة مخاطرها واداة تغطية المخاطر وتعالج هذه المعاملات محاسبياً على أنها معاملات تغطية مخاطر القيمة العادلة أو التدفقات النقدية.

يعكس الجدول أدناه القيمة العادلة الإيجابية والسلبية للأدوات المالية المشتقة، مع تحليل بالمبالغ الإسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق والمتوسط الشهري. إن المبالغ الإسمية، التي تعتبر مؤشراً على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بها، وبالتالي فإن هذه المبالغ الإسمية لا تعتبر مؤشراً على تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان، والتي تقترن عادة على القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات، كما أنها لا تعتبر مؤشراً لمخاطر السوق.

بالآلاف الريالات السعودية

المبالغ الإسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق

المتوسط الشهري	أكثر من 5 سنوات	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	المبالغ الإسمية	القيمة العادلة السلبية	القيمة العادلة الإيجابية	2015م
المقتننة لأغراض المتاجرة								
47,168,525	14,585,994	34,062,484	5,438,073	1,881,702	55,968,253	(402,733)	487,725	مقاييسن أسعار العمولات الخاصة
"عقود أسعار عمولات خاصة مستقبلية وخيارات"								
1,408,710	766,500	596,540	-	-	1,363,040	(43,895)	43,843	عقود الصرف الأجنبي الآجلة
135,017,506	-	8,937,735	52,361,235	59,481,896	120,780,866	(147,937)	235,340	خيارات
286,974	-	-	180,255	289,014	469,269	(6,499)	6,499	المشتقات المهيكلة
160,941,800	3,600,000	44,862,867	38,784,483	13,429,753	100,677,103	(1,576,656)	1,576,664	مقاييسن أسعار العمولات الخاصة
مقننأ لتغطية مخاطر القيمة العادلة								
10,167,392	4,995,461	6,128,714	280,457	-	11,404,632	(343,736)	100,956	الإجمالي القيمة العادلة بالصافي (ايضاح 17 و 12)
13,034,609	2,056,014	8,282,335	1,750,288	-	12,088,637	(470,869)	38,006	
26,003,969	102,870,675	98,794,791	75,082,365	302,751,800	(2,992,325)	2,489,033		

بآلاف الريالات السعودية

المبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق										2014 م
المتوسط الشهري	أكثر من 5 سنوات	5-1 اشهر	خلال 3 اشهر	12-3 اشهر	القيمة العادلة السلبية	القيمة العادلة الإيجابية	المبالغ الإسمية	المقتناة لأغراض المتاجرة		
32,715,063	7,402,441	27,317,096	2,984,461	638,364	38,342,362	(434,800)	392,995	مقاييس أسعار العمولات الخاصة		
694,363	1,472,487	-	-	-	1,472,487	(56,411)	56,411	عقود أسعار عمولات خاصة مستقبلية وخيارات		
79,261,524	-	5,805,923	52,834,804	37,870,198	96,510,925	(56,886)	90,525	عقود الصرف الأجنبي الآجلة		
466,788	-	182,500	22,369	20,000	224,869	(2,868)	2,868	خيارات		
117,879,501	1,000,000	39,972,217	38,293,905	11,867,137	91,133,259	(393,189)	393,031	المشتقات المهيكلة		
مقدنه لتغطية مخاطر القيمة العادلة										
7,520,130	5,177,336	4,091,536	-	-	9,268,872	(320,097)	16,580	مقاييس أسعار العمولات الخاصة		
11,169,525	2,764,043	8,239,912	391,667	937,500	12,333,122	(96,456)	86,638	مقاييس أسعار العمولات الخاصة		
17,816,307	85,609,184	94,527,206	51,333,199	249,285,896	(1,360,707)	1,039,048		الإجمالي القيمة العادلة بالصافي (17,912)		

يعكس الجدول أدناه ملخصاً بالبنود المغطاة مخاطرها وطبيعة المخاطر المغطاة وأداة تغطية المخاطر وقيمتها العادلة.

بآلاف الريالات السعودية

القيمة العادلة السلبية	القيمة العادلة الإيجابية	أداة تغطية المخاطر	المخاطر	التكلفة	القيمة العادلة	2015 م
(343,736)	100,956	القيمة العادلة مقايضة أسعار العمولات الخاصة	11,404,632	11,768,445	ادوات مالية بعمولة ثابتة	وصف البنود المغطاة
(470,869)	38,006	التدفق النقدي مقايضة أسعار العمولات الخاصة	12,088,637	11,915,061	ادوات مالية بعمولة عائمة	

بآلاف الريالات السعودية

القيمة العادلة السلبية	القيمة العادلة الإيجابية	أداة تغطية المخاطر	المخاطر	التكلفة	القيمة العادلة	2014 م
(320,097)	16,580	القيمة العادلة مقايضة أسعار العمولات الخاصة	9,268,872	9,683,809	ادوات مالية بعمولة ثابتة	وصف البنود المغطاة
(96,456)	86,638	التدفق النقدي مقايضة أسعار العمولات الخاصة	12,333,121	12,366,139	ادوات مالية بعمولة عائمة	

بلغت الخسائر من أدوات تغطية المخاطر لتغطية مخاطر القيمة العادلة 13.4 مليون ريال سعودي (2014م: 153 مليون ريال سعودي). وبلغت المكاسب من البنود المغطاة المخاطر (العائد للمخاطر المغطاة) 13.4 مليون ريال سعودي (2014م: 153 مليون ريال سعودي). وعليه، بلغ صافي القيمة العادلة صفرأً ريال سعودي (2014م: صفرأً ريال سعودي).

يتم إبرام ما نسبته 32٪ (2014م: 24٪) تقريباً من عقود القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات الخاصة بالمجموعة مع مؤسسات مالية، بينما أبرمت أقل من 68٪ (2014م: 76٪) من عقود القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات مع مؤسسات غير مالية كما في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة. يتم التعامل بالمشتقات بشكل رئيسي في قطاع الخزينة بالمجموعة.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية:

يتعرض البنك لمخاطر التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالعمولات الخاصة على الموجودات والمطلوبات المقتناه لغير المتاجرة والتي تحمل عمولة خاصة بسعر متغير. يستخدم البنك عادة مقاييس أسعار العمولات الخاصة لتغطية مخاطر أسعار العمولات الخاصة بذلك.

يوضح الجدول أدناه، كما في 31 ديسمبر، الفترات التي يتوقع أن تحدث خلالها التدفقات النقدية المغطاة والتاريخ الذي يتوقع بأن تؤثر فيه على قائمة الدخل الموحدة:

بآلاف الريالات السعودية				2015
أكثر من 5 سنوات	5-3 سنوات	3-1 سنة	خلال 1 سنة	
99,705	280,026	726,384	314,162	تدفقات نقدية (موجودات)
(132,917)	(269,101)	(612,252)	(323,665)	تدفقات نقدية (مطلوبات)
(33,212)	10,925	114,132	(9,503)	صافي التدفقات النقدية

بآلاف الريالات السعودية				2014
أكثر من 5 سنوات	5-3 سنوات	3-1 سنة	خلال 1 سنة	
147,581	473,261	539,282	304,912	تدفقات نقدية (موجودات)
(152,742)	(304,728)	(360,574)	(186,076)	تدفقات نقدية (مطلوبات)
(5,161)	168,533	178,708	118,836	صافي التدفقات النقدية

دخل/مصاريف العمولات الخاصة المتعلقة بتغطية مخاطر التدفقات النقدية الذي تم قيده في قائمة الدخل خلال العام كان على النحو التالي:

بآلاف الريالات السعودية		2014	2015	
305,178	278,999			دخل العمولات الخاصة
(301,528)	(289,091)			مصاريف العمولات الخاصة
3,650	(10,092)			صافي خسارة/دخل العمولات الخاصة

الحركة في الاحتياطيات الأخرى لتغطية مخاطر التدفقات النقدية

بآلاف الريالات السعودية		2014	2015	
30,795	37,014			الرصيد في بداية العام
(12,859)	219,603			صافيربح (خسارة) من تغطية مخاطر التدفقات النقدية المقيد في قائمة الدخل
19,078	(276,768)			صافي (خسارة)/الربح التقييم والمدرجة مباشرة في حقوق المساهمين بالصافي (الجزء الفعال)
37,014	(20,151)			الرصيد في نهاية العام

نتج عن عدم الإستمرار في محاسبة تغطية المخاطر بسبب استبعاد كلاً من أدوات تغطية المخاطر والبنود التي تم تغطية مخاطرها والتي ادت إلى إعادة تصنيف الخسائر المتراكمة المتعلقة بذلك والتي بلغت 8 مليون ريال سعودي (9.2 مليون ريال سعودي) من حقوق المساهمين إلى قائمة الدخل الموحدة والمتضمنة في الخسائر أعلاه.

14- ارصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

بآلاف الريالات السعودية		2014	2015	
5,972,734	3,522,994			حسابات جارية
22,768,154	21,604,691			ودائع أسواق المال
6,708,600	22,591,887			اتفاقيات إعادة الشراء (ايضاح 6.3)
35,449,488	47,719,572			الإجمالي

بآلاف الريالات السعودية

م2014	م2015	
حسابات جارية		
251,905,754	228,518,197	
152,178	160,239	إدخار
67,034,136	75,992,742	لاجل
14,003,423	18,611,095	أخرى
333,095,491	323,282,273	الإجمالي

تشتمل ودائع العملاء الأخرى على مبلغ 4,741 مليون ريال سعودي (2014م: 4,167 مليون ريال سعودي) مقابل التأمينات المحتجزة لقاء الإرتباطات والالتزامات المحتملة غير القابلة للنفاذ (ايضاح 21).

تشتمل الودائع على ودائع بعملات أجنبية تفاصيلها كالتالي:

م2014	م2015	
حسابات جارية		
15,366,826	12,983,148	
341	341	إدخار
34,492,715	38,157,027	لاجل
1,627,972	2,045,309	أخرى
51,487,854	53,185,825	الإجمالي

المصدر	تاريخ الإصدار	المدة	تفاصيل	بالألف الريالات السعودية	2014	2015
البنك الأهلي التجاري	فبراير 2014	10 سنوات	صكوك غير قابلة للإستبدال بأسهم بعمولة ثابتة. هذه الصكوك قابلة للإستدعاء من قبل البنك خلال 5 سنوات وتحمل ربح يستحق كل ستة أشهر.	5,000,000	5,000,000	
البنك الأهلي التجاري	مايو 2013	5 سنوات	صكوك غير قابلة للإستبدال لأسهم. هذه الصكوك مدرجة في الأسواق الأيرلندية للأوراق المالية وتحمل معدل عائد ثابت يدفع بشكل نصف سنوي.	1,503,544	1,504,092	
البنك الأهلي التجاري	ابريل 2014	5 سنوات	صكوك غير قابلة للإستبدال بأسهم بعمولة ثابتة. هذه الصكوك مدرجة في الأسواق الأيرلندية للأوراق المالية وتحمل معدل عائد ثابت يدفع بشكل نصف سنوي.	1,867,294	1,848,530	
البنك الأهلي التجاري	يونيو 2014	5 سنوات	صكوك غير قابلة للإستبدال لأسهم غير مدرجة. تحمل هذه الصكوك عائد ثابت يدفع بشكل نصف سنوي.	853,578	696,927	
البنك الأهلي التجاري	أغسطس 2014	6 أشهر	صكوك غير قابلة للإستبدال لأسهم. هذه الصكوك مدرجة في بورصة اسطنبول وتحمل معدل عائد يدفع بشكل نصف سنوي.	229,450	-	
بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي (البنك التركي)	ديسمبر 2014	6 أشهر	صكوك غير قابلة للإستبدال لأسهم. هذه الصكوك مدرجة في بورصة اسطنبول وتحمل عائد يدفع بشكل ربع سنوي.	96,630	-	
بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي (البنك التركي)	فبراير 2015	5 سنوات	صكوك غير قابلة للإستبدال لأسهم وغير مدرجة. وتحمل عائد يدفع بشكل نصف سنوي.	-	130,674	
بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي (البنك التركي)	مايو 2015	5 سنوات	صكوك غير قابلة للإستبدال لأسهم. غير مدرجة تحمل هذه الصكوك معدل ثابت يدفع بشكل نصف سنوي.	-	182,943	
بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي (البنك التركي)	يوليو 2015	6 أشهر	صكوك غير قابلة للإستبدال لأسهم. هذه الصكوك مدرجة في بورصة اسطنبول وتحمل عائد يدفع في تاريخ الإستحقاق	-	88,562	
بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي (البنك التركي)	أغسطس 2015	6 أشهر	صكوك غير قابلة للإستبدال لأسهم. هذه الصكوك مدرجة في بورصة اسطنبول وتحمل عائد يدفع بشكل ربع سنوي.	-	124,534	
بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي (البنك التركي)	نوفمبر 2015	6 أشهر	صكوك غير قابلة للإستبدال لأسهم. هذه الصكوك مدرجة في بورصة اسطنبول وتحمل عائد يدفع بشكل ربع سنوي.	-	190,206	
بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي (البنك التركي)	ديسمبر 2015	6 أشهر	صكوك غير قابلة للإستبدال لأسهم. هذه الصكوك مدرجة في بورصة اسطنبول وتحمل عائد يدفع في تاريخ الإستحقاق	-	96,360	
الإجمالي				9,550,496	9,862,828	

17 - مطلوبات أخرى

بآلاف الريالات السعودية

م2014	م2015	مصاريف عمولات خاصة مستحقة وغير مدفوعة
6,337	45,388	- بنوك ومؤسسات مالية أخرى
298,518	197,884	- ودائع العملاء
67,423	70,022	- سندات دين مصدرة
241,972	260,421	- مشتقات مالية
614,250	573,715	إجمالي مصاريف العمولات الخاصة المستحقة وغير مدفوعه
1,360,707	2,992,325	القيمة العادلة السالبة للمشتقات (ايضاح 13)
999,841	1,254,154	الزكاة (البنك و شركة الأهلي المالية)
1,871,041	1,989,122	ارصدة مستحقة للموظفين
801,125	694,099	مصاريف مستحقة وغير مدفوعة وذمم دائنة
523,708	381,906	مخصص تسهيلات غير مباشرة (ايضاح 7.3)
3,691,046	5,044,878	أخرى
9,861,718	12,930,199	الإجمالي

18 - رأس المال

يتكون رأس المال البالغ الم المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 2,000,000,000 سهم قيمة كل سهم 10 ريال سعودي (31 ديسمبر 2014م: 2,000,000,000 سهم قيمة كل سهم 10 ريال سعودي)، مملوكة بالكامل لمساهمين سعوديين. يتكون رأس المال البالغ بعد استبعاد أسهم الخزينة من 1,994,633,531 سهم قيمة كل سهم 10 ريال سعودي (31 ديسمبر 2014م: 1,994,633,531 سهم قيمة كل سهم 10 ريال سعودي).

أوصى مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 29 يناير 2014 (الموافق 28 ربیع الأول 1435هـ) بزيادة رأس المال المدفوع للبنك من 15 مليار ريال سعودي إلى 20 مليار ريال سعودي وذلك عن طريق رسملة 5 مليار ريال من الارباح المبقاة واصدار 33.33٪ اسهم منحة (اسهم لكل ثلاثة اسهم قائمة كما في 31 ديسمبر 2013م). تمت الموافقة لزيادة رأس المال من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية التي عقدت في 31 مارس 2014.

19- إحتياطي نظامي

بمقتضى نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية، يجب تحويل ما لا يقل عن 25٪ من صافي دخل السنة (شاملاً الفروع الخارجية) إلى الإحتياطي النظامي حتى يساوي هذا الإحتياطي رأس المال المدفوع.

إضافة إلى ذلك، حسب نظام الشركات في المملكة العربية السعودية، يجب على شركة الأهلي المالية تحويل ما لا يقل عن 10٪ من صافي دخل السنة إلى الإحتياطي النظامي حتى يساوي هذا الإحتياطي رأس المال المدفوع.

بمقتضى احكام قانون النقد والتسليف اللبناني يتوجب على فرع لبنان تكوين احتياطي قانوني باقتطاع 10٪ من الأرباح السنوية الصافية. وقد حول البنك التركي 5٪ من صافي دخل السنة السابقة إلى الإحتياطي النظامي.

إن هذه الإحتياطيات غير قابلة للتوزيع حالياً.

20- الإحتياطيات الأخرى (التغيرات المتراكمة في القيم العادلة)

تمثل الإحتياطيات الأخرى في صافي أرباح (خسائر) التقييم غير المحققة المتعلقة بمخاطر التدفقات النقدية (الجزء الفعال) والاستثمارات المتاحة للبيع. حركة الإحتياطيات الأخرى موضحة تحت قائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة. إن هذه الإحتياطيات الأخرى غير قابلة للتوزيع.

21- الإرتباطات والإلتزامات المحتملة

21.1) الدعاوى القضائية

تم تسمية البنك ضمن المدعى عليهم السعوديين وغير السعوديين وفي بعض الدعاوى وعلى وجه التحديد التي أقيمت داخل الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2002، وفي خلال الفترات المالية اللاحقة قدم البنك طلباً بشطب الدعوى استناداً إلى أن محاكم الولايات المتحدة الأمريكية لا تعتبر المحاكم المختصة بالنظر في الدعاوى المتعلقة بالبنك و تبع ذلك اسئناف والتomas من قبل المدعين لاعادة النظر في هذه الدعاوى.

أخيراً بتاريخ 30 يونيو 2014م أصدرت المحكمة العليا أمراً برفض عريضة المدعين بإعادة النظر («أمر الرفض») في موعد نهائي أقصاه 25 يوليو 2014م لتقديم إعادة النظر في أمر الرفض، ومع ذلك فان أمر المحكمة حدد إن أمر الرفض لن يوقف لحين الفصل في عريضة إعادة السماع مع وجود أمر آخر من المحكمة بان عريضة إعادة السماع يجب ان تخصر وبذلة في الطروف الأساسية أو المؤشرات أو أسباب أساسية لم يتم تقديمها سابقاً. إن محامي البنك يعتقد بان المدعين لن يتمكنوا من استيفاء الأمر الحاكم لعريضة إعادة السماع مع الوضع في الاعتبار إن أمر المحكمة بالرفض صدر بعد وقت قصير من رد المدعين على ملخص المحامي العام، الذي تعرض لجميع النقاط ذات العلاقة. بعد ذلك أفادنا محامي البنك، بان هذه الإجراءات القانونية ضد البنك قد تم إنهاؤها أساسياً لصالح البنك. في 30 يونيو 2014م وهو تاريخ قرار المحكمة بالرفض. ثم أكد محامي البنك بأن المدعون لم يتقدمو بأي التماس لإعادة سمع القضية. وبناء على ما تقدم يمكننا الآن اعتبار القضية أخيراً منتهية لصالح البنك.

(21.2) الإرتباطات الرأسمالية وارتباطات أخرى غير مرتبطة بالإئتمان

ان الإرتباطات الرأسمالية لدى المجموعة كما في 31 ديسمبر 2015م والمتعلقة بمشتريات المباني والمعدات ليست جوهيرية بالنسبة للمركز المالي للمجموعة.

(21.3) الإرتباطات والإلتزامات المحتملة المتعلقة بالإئتمان

يتكون هذا البند بشكل رئيسي من الإعتمادات المستندية وخطابات الضمان والقبولات وإرتباطات لمنح إئتمان (غير قابلة للنقض). إن الغرض الرئيسي من وراء هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها.

إن خطابات الضمانات (شاماً بالإعتمادات الضامنة) - والتي تمثل تأكييدات غير قابلة للنقض بأن المجموعة ستقوم بالدفع في حالة عدم تمكن العميل من الوفاء بإلتزاماته تجاه أطراف ثالثة - تحمل نفس مخاطر الإئتمان التي تحملها التمويل والسلف.

إن متطلبات النقد الخاصة بالضمانات وخطابات الإعتمادات تعتبر أقل بكثير من مبلغ التعهادات لأن المجموعة عادة لا تتوقع أن يقوم الطرف الثالث بسحب المبالغ وفقاً للاتفاقية.

إن خطابات الإعتمادات المستندية - التي تعتبر بمثابة تعهدات خطية من المجموعة نيابة عن العميل، تسمح لطرف ثالث بسحب كمبيالات على المجموعة بمبلغ محدد متفق عليه وفق شروط وأحكام خاصة - تكون بشكل عام مضمونة بالبضاعة التي تخصها، وبالتالي فإنها تحمل مخاطر أقل إلى حد كبير.

القبولات تمثل تعهادات المجموعة لسداد كمبيالات مسحوبة من قبل العملاء. يتوقع البنك تقديم معظم القبولات قبل سدادها من قبل العملاء.

الإرتباطات لمنح الإئتمان تمثل الجزء غير المستخدم من الإئتمان المعتمد بشكل رئيسي على شكل تمويل وسلف وضمانات وخطابات إعتماد. فيما يتعلق بمخاطر الإئتمان المتعلقة بالإرتباطات لمنح الإئتمان، فمن المحتمل أن تتعذر المجموعة لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الإرتباطات غير المستخدمة. إلا أن مبلغ الخسارة، الذي لا يمكن تحديده فوراً، يتوقع أن يكون أقل كثيراً من إجمالي الإرتباطات غير المستخدمة لأن معظم شروط الإرتباطات لمنح الإئتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير إئتمان محددة. إن إجمالي الإرتباطات القائمة لمنح الإئتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية لأن العديد من هذه الإرتباطات يتم إنتهاءها أو إنهاؤها بدون تقديم التمويل المطلوب.

(أ) فيما يلي تحليلاً بالاستحقاقات التعاقدية لقاء الإرتباطات والإلتزامات المحتملة المتعلقة بالإئتمان:

بألاف الريالات السعودية

						2015
	أكبر من 5 سنوات	5-1 سنوات	12-3 شهر	خلال 3 أشهر		
خطابات إعتمادات	11,334,792	11,961	457,459	3,210,068	7,655,304	
ضمانات	51,392,691	5,081,196	15,808,240	21,391,035	9,112,220	
قبولات	4,435,091	3,315	10,044	1,714,042	2,707,690	
إرتباطات لمنح إئتمان غير قابلة للنقض	14,244,547	842,441	12,120,088	994,960	287,058	
الإجمالي	81,407,121	5,938,913	28,395,831	27,310,105	19,762,272	

بألاف الريالات السعودية

						2014
	أكبر من 5 سنوات	5-1 سنوات	12-3 شهر	خلال 3 أشهر		
خطابات إعتمادات	18,008,782	7,730	349,444	3,957,289	13,694,319	
ضمانات	53,620,533	5,362,655	15,144,325	21,542,067	11,571,486	
قبولات	4,064,647	16,401	74,678	1,345,636	2,627,932	
إرتباطات لمنح إئتمان غير قابلة للنقض	10,586,585	-	6,800,886	3,249,529	536,170	
الإجمالي	86,280,547	5,386,786	22,369,333	30,094,521	28,429,907	

(ب) فيما يلي تحليلًا للإرتباطات والإلتزامات المحتملة حسب الأطراف:

بـالآف الريالات السعودية		
م2014	م2015	
8,061,362	10,093,346	حكومية وشبه حكومية
59,651,147	57,392,196	شركات ومؤسسات
17,472,026	12,964,542	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
1,096,012	957,037	أخرى
86,280,547	81,407,121	الإجمالي

(21.4) الإرتباطات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية:

فيما يلي تحليلًا بالحد الأدنى لدفعتات الإيجار المستقبلية بموجب عقود الإيجار التشغيلية غير القابلة للإلغاء، التي قامت بها المجموعة كمستأجرة:

بـالآف الريالات السعودية		
م2014	م2015	
238,691	251,742	أقل من سنة
630,876	690,771	من سنة إلى خمس سنوات
449,882	409,692	أكثر من 5 سنوات
1,319,449	1,352,205	الإجمالي

22 - صافي دخل العمولات الخاصة

بـالآف الريالات السعودية		دخل العمولات الخاصة
م2014	م2015	
607,278	761,460	إستثمارات - متاحة للبيع
35,133	28,654	إستثمارات - مقتناء حتى تاريخ الاستحقاق
2,556,135	2,741,767	إستثمارات - أخرى مقتناء بالتكلفة المطلقة
3,198,546	3,531,881	أجمالي فرعى - الاستثمارات
109,916	280,071	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
10,371,405	11,521,469	تمويل وسلف
13,679,867	15,333,421	الإجمالي

مصاريف العمولات الخاصة

358,447	486,910	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,652,515	1,623,238	ودائع العملاء
264,778	444,939	سندات دين مصدرة
2,275,740	2,555,087	الإجمالي
11,404,127	12,778,334	صافي دخل العمولات الخاصة

23 - دخل من رسوم خدمات بنكية بالصافي

بآلاف الريالات السعودية		دخل من رسوم الخدمات البنكية
م2014	م2015	
466,813	361,912	وساطة الأسهم
317,332	355,619	خدمات إدارة الاستثمار
1,588,548	1,476,910	تمويل وإقراض
301,725	364,317	بطاقات ائتمان
710,789	687,619	تمويل التجارة
331,115	379,995	أخرى
3,716,322	3,626,372	الإجمالي

بآلاف الريالات السعودية		مصاريف الخدمات البنكية
م2014	م2015	
89,359	70,239	وساطة الأسهم
4,373	1,882	خدمات إدارة الاستثمار
179,617	217,956	بطاقات ائتمان
273,349	290,077	الإجمالي
3,442,973	3,336,295	دخل من رسوم الخدمات البنكية بالصافي

أخرى تشمل رسوم دخل و مصاريف متنوعة متعلقة بالخدمات البنكية.

24 - دخل المتاجرة بالصافي

بآلاف الريالات السعودية		
م2014	م2015	
32,074	179,987	عملات أجنبية
5,508	9,294	صناديق إستثمارية
74,192	23,162	مشتقات مالية
111,774	212,443	الإجمالي

25 - مكاسب استثمارات لغير اغراض المتاجرة بالصافي

بآلاف الريالات السعودية		
م2014	م2015	
496,257	148,549	مكاسب استبعاد استثمارات متاحة للبيع بالصافي
23,202	129,147	مكاسب استبعاد استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة بالصافي
519,459	277,696	الإجمالي

26 - (مصاريف) / دخل آخر غير تشغيلية بالصافي

بآلاف الريالات السعودية		
2014	2015	
(133,820)	(93,864)	ضرائب الدخل لعمليات أجنبية
52,370	15,905	استرداد مخصص و حصة البنك في شركة زميلة
23,608	17,523	مكاسب استبعادات الممتلكات والمعدات
83,828	(20,921)	صافي دخل (مصاريف) اخرى
25,986	(81,357)	الإجمالي

27 - ربح السهم الأساسي والمخفض للسهم الواحد

تم احتساب ربح السهم الأساسي للستين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2014م و 31 ديسمبر 2015م بقسمة صافي دخل السنة العائد لمساهمي البنك على المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال العام (ايضاح 18). لا ينطبق احتساب ربح السهم المخفض على المجموعة.

28- الشريحة الاولى - صكوك

أصدر البنك خلال السنة صكوك شريحة اولى متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية ("الصكوك") بإجمالي مبلغ 5.7 مليار ريال. تمت الموافقة على هذا الإصدار من قبل السلطات الرقابية و من قبل مساهمي البنك.

هذه الصكوك هي سندات دائمة وغير محددة الأجل (ولا تحمل تاريخ استرداد محدد) وتمثل حصة ملکية غير مقسمة لحملة الصكوك في هذه السندات، وكل صك من هذه السندات يشكل التزاماً ثانوياً غير مضموناً ولا مشروطاً للبنك. ومع ذلك، يكون للبنك الحق الحصري في الاسترداد والاستدعاء في فترة محددة من الزمن ويخضع ذلك للشروط والمعايير المنصوص عليها في اتفاقية الصكوك.

معدل الربح على هذه الصكوك يستحق بشكل ربع سنوي في اخر الفترة في كل تاريخ توزيع دوري، عدا في حال وقوع احداث لا يسمح فيها بالدفع او بناءً على اختيار البنك، حيث يحق للبنك وفقاً لتقديره الخاص (يخضع للشروط والأحكام) خيار عدم اجراء أي توزيع. لا يعتبر حدث عدم الدفع او اختيار عدم الدفع تخلفاً عن السداد ولا يتم تراكم المبالغ الغير مسددة لغرض الدفع في المستقبل.

29- صافي توزيعات الأرباح والزكاة

أوصى مجلس الإدارة خلال السنة توزيعات ارباح للعام بعد خصم الزكاة كما يلي

المعدل للسهم الواحد بالريال السعودي	المبلغ بآلاف الريالات السعودية	
2014	2015	
0.80	0.80	توزيعات أرباح مرحلية مدفوعة
0.65	0.75	توزيعات ارباح نهائية مقرحة
1.45	1.55	إجمالي صافي توزيعات الأرباح
	1,020,837	الزكاة لمساهمي البنك
	3,913,056	إجمالي توزيعات الأرباح
	1,595,707	
	1,296,512	
	2,892,219	
	4,321,695	
	1,495,975	
	3,091,682	
	1,230,013	

تم الانتهاء من تقييم الزكاة مع مصلحة الزكاة وضريبة الدخل لجميع السنوات حتى عام 2011. قدم البنك إقراراته الزكوية للسنوات 2012، 2013 و 2014 وحصل على شهادات زكوية نهائية. الإقرارات الزكوية للسنوات 2012، 2013 و 2014 هي حالياً قيد المراجعة من جانب مصلحة الزكاة وضريبة الدخل وينتظر تقييم الزكاة لهذه السنوات.

30- النقد وشبيه النقد

يتكون النقد وشبيه النقد المدرج في قائمة التدفقات النقدية من الآتي:

بآلاف الريالات السعودية		
2014	2015	
9,516,459	8,578,063	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي فيما عدا الوديعة النظامية (ايضاح 4)
8,463,944	7,227,530	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال 3 أشهر أو أقل من تاريخ التعاقد الاولى (ايضاح 5)
17,980,403	15,805,593	الإجمالي

31- القطاعات التشغيلية

القطاع التشغيلي هو ذلك الجزء من المجموعة الذي يقوم بأنشطة الأعمال التي تحقق ايرادات وتتكبد مصاريف، بما في ذلك الإيرادات والمصاريف التي تتعلق بالعمليات في أي جزء آخر للمجموعة، والذي يتم مراجعة نتائجة التشغيلية بانتظام من قبل إدارة المجموعة. تتكون المجموعة من خمسة قطاعات تشغيلية رئيسية، كما هو موضح أدناه، والتي تعتبر الإدارات الاستراتيجية للمجموعة. إن الإدارات الاستراتيجية تقدم منتجات وخدمات مختلفة، وتدار بشكل منفصل على أساس هيكل المجموعة والتقارير الداخلية.

الأفراد

يقدم الخدمات المصرفية للأفراد وعملاء الخدمات المصرفية الخاصة والتي تتضمن التمويل الشخصي والحسابات الجارية بالإضافة إلى منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة والتي تشرف عليها هيئة شرعية مستقلة.

الشركات

يقدم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بما في ذلك كافة المنتجات الائتمانية التقليدية، ومنتجات التمويل المتوفقة مع أحكام الشريعة.

الخزينة

يقدم كامل منتجات الخزينة والخدمات بما في ذلك سوق المال وصرف العملات الأجنبية إلى عملاء المجموعة، إضافة إلى القيام بالاستثمارات ونشاطات المتاجرة (محلياً وخارجياً) وإدارة مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان (المتعلقة بالاستثمارات).

سوق المال

يقدم خدمات إدارة الثروات وإدارة الأصول والاستثمار المصرفية وخدمات وساطة الأسهم (المحلية والإقليمية والعالمية).

المصرفية الدولية

تتضمن خدمات مصرفية مقدمة خارج المملكة العربية السعودية من خلال البنك التركي وفرع بيروت. تسجل التعاملات بين القطاعات التشغيلية على أساس أسعار التمويل الداخلي بين قطاعات البنك والشركات التابعة. وزعت مصاريف الإدارة العامة والمساندة على القطاعات باستخدام التكالفة على أساس النشاط.

(1) فيما يلي تحليلًا بإجمالي موجودات ومطلوبات المجموعة ودخل ومصاريف العمليات (الإجمالي والبنود الرئيسية) وصافي الدخل في نهاية السنة حسب القطاعات:

بآلاف الريالات السعودية							2015
	الإجمالي	مصاريف دولية	سوق المال	خزينة	شركات	أفراد	
449,340,429	48,615,105	1,857,694	153,445,153	145,727,608	99,694,869		إجمالي الموجودات
393,794,872	42,242,245	658,240	54,614,936	100,054,583	196,224,868		إجمالي المطلوبات
3,336,295	448,711	686,787	-	1,098,330	1,102,467		دخل من رسوم خدمات بنكية بالصافي
17,485,694	2,186,432	691,380	3,969,746	4,169,666	6,468,470		دخل العمليات
8,255,908	1,976,303	363,107	445,834	1,116,194	4,354,470		مصاريف العمليات
							منها:
614,772	92,741	24,071	47,274	105,852	344,834		- استهلاك الممتلكات والمعدات
1,600,347	685,113	-	-	(86,706)	1,001,940		- خسائر التمويل بالصافي
109,647	-	686	108,961	-	-		- خسائر الانخفاض في قيمة الاستثمارات
							بالصافي
9,148,429	126,248	328,013	3,521,760	3,061,010	2,111,398		صافي الدخل
							(العائد لمساهمي البنك وحقوق الأقلية)

بألف الريالات السعودية

الإجمالي	المصرفية الدولية	سوق المال	خزينة	شركات	أفراد	2014م
434,878,084	53,648,039	1,512,857	168,362,035	122,439,684	88,915,469	إجمالي الموجودات
387,957,193	45,995,424	305,194	34,501,902	163,954,984	143,199,689	إجمالي المطلوبات
3,442,973	548,250	739,879	-	1,064,939	1,089,905	دخل من رسوم خدمات بنكية بالصافي
16,247,027	2,253,115	754,357	3,790,230	3,728,312	5,721,013	دخل العمليات
7,479,822	1,790,963	413,191	405,943	775,060	4,094,665	مصاريف العمليات
						منها :
500,686	95,560	21,358	29,420	93,004	261,344	- استهلاك الممتلكات والمعدات
995,464	391,380	-	-	(486,017)	1,090,101	- خسائر التمويل بالصافي
149,727	-	13,172	136,555	-	-	- خسائر الانخفاض في قيمة الاستثمارات بالصافي
8,793,191	364,457	325,616	3,302,618	3,249,141	1,551,359	صافي الدخل (العائد لمساهمي البنك وحقوق الأقلية)

(31.2) مخاطر الائتمان للمجموعة حسب القطاعات

الإجمالي	المصرفية الدولية	سوق المال	خزينة	شركات	أفراد	2015م
403,959,645	43,282,407	524,064	143,217,504	136,360,870	80,574,800	الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي
51,664,608	18,766,534	-	-	32,519,985	378,089	الارتباطات والالتزامات المحتملة (الائتمان المعادل)
3,696,655	269,182	-	3,427,473	-	-	المشتقات (الائتمان المعادل)

الإجمالي	المصرفية الدولية	سوق المال	خزينة	شركات	أفراد	2014م
390,213,943	47,750,067	212,896	157,958,064	112,778,205	71,514,711	الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي
41,879,722	15,819,723	-	-	25,706,787	353,212	الارتباطات والالتزامات المحتملة (الائتمان المعادل)
2,872,286	113,835	-	2,758,451	-	-	المشتقات (الائتمان المعادل)

ت تكون مخاطر الائتمان للموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي من القيمة الدفترية لأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، الإستثمارات المعروضة إلى مخاطر الائتمان، التمويل والسلف، دخل عمولات خاصة مستحقة وغير مقبوسة وودائع تامينات مقابل المشتقات وعقود إعادة شراء وقيمة العادلة الإيجابية للمشتقات.

تحسب المعادل الإئتماني للارتباطات والالتزامات المحتملة والمشتقات وفقاً للأسس المحددة من مؤسسة النقد العربي السعودي.

32- مخاطر الائتمان

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان التي تتعرض لها وتمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزاماته بشأن إدارة مالية ا杵عملية، مما يؤدي إلى تكبُد الطرف الآخر خسارة مالية. ينشأ التعرض لمخاطر الائتمان أساساً عن المخاطر المتعلقة بالائتمان الموجود في محفظة التمويل والسلف والاستثمارات. كما توجد مخاطر ائتمان في الأدوات المالية خارج المركز المالي مثل الارتباطات مثل التمويل ومنتجات تمويل التجارة ومشتقات مالية.

أما بالنسبة للتمويل والسلف والتمويل خارج المركز المالي للمقترضين، تستخدم المجموعة احتمالات التعرض للأطراف النظيرة باستخدام نظام تصنيف مخاطر داخلية. أما بالنسبة للاستثمارات، أرصدة لدى البنوك وأدوات مالية خارج المركز المالي لاطراف نظيرة دولية، تستخدم المجموعة تصنيف مخاطر ائتمان خارجي من قبل وكالات التصنيف الرئيسية.

تقوم المجموعة بمراقبة مخاطر الائتمان عن طريق رقابه التعرض لمخاطر الائتمان والحد من المعاملات مع أطراف نظيرة محددة والقيام بتقدير الملاعة المالية لاطراف نظيرة باستثمار. تم تصميم سياسات إدارة مخاطر المجموعة لتتمكن من تحديد المخاطر ووضع حدود المخاطر الملائمة ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود الموضوعية. يتم رقابه التعرض الفعلي للمخاطر مقابل الحدود يومياً.

تقوم المجموعة بادارة التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بنشاطه المتاجر وذلك عن طريق رقابه حدود الائتمان وابرام اتفاقيات مقاصدة رئيسية وإجراء ترتيباتأخذ ضمانات اضافية من الاطراف النظيرة في الظروف الملائمة وتحديد فترات التعرض للمخاطر. كما تقوم المجموعة احياناً باقفال

المعاملات أو التنازل عنها لصالح اطراف نظرية اخرى لتقليل مخاطر الائتمان. تمثل مخاطر الائتمان لدى المجموعة فيما يتعلق بالمشتقات في التكلفة المتوقعة لاستبدال عقود المشتقات في حالة اخفاق الأطراف النظرية في الوفاء بالالتزاماتهم، كما تقوم المجموعة بتقييم الأطراف النظرية مستخدمة نفس الأساليب المتبعة في انشطة التمويل وذلك لغرض التحكم في مستوى مخاطر الائتمان المحمله على عاتقها.

يمكن ان ينتج التركيز في مخاطر الإئتمان في حالة التعرض الضخم لعميل واحد او عند مزاولة عدد من الأطراف النظيرة نفس أنشطة الأعمال التجارية أو انشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو يكون لها نفس الخصائص الاقتصادية التي ستؤثر في مقدرتهم على الوفاء بإلتزاماتهم التعاقدية عند حدوث التغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. إن التركيز في مخاطر الإئتمان يشير إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على عميل أو صناعة أو منطقة جغرافية معينة.

تمثل سندات الدين المدرجة في الاستثمار بشكل أساسى فى مخاطر تتعلق بديون سيادية وسندات ذات درجة تصنيف عالية. وبين الإيضاح رقم (6.5) تحليل الاستثمارات حسب الأطراف النظرية. لمزيد من التفصيل حول مكونات التمويل والسلف، انظر الإيضاح (7.5). تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمخاطر الإئتمان الخاصة بالمشتقات في الإيضاح (13). أما بالنسبة للمعلومات المتعلقة بالارتباطات والإلتزامات المحتملة فإنها مبينة في الإيضاح (21). المعلومات بخصوص الحد الأعلى للتعرض لمخاطر ائتمان مبنية في الإيضاح (32.1).

يتم تقييم كل مفترض شركات على أساس نظام تصنيف المديونية الذي تم تطويره داخلياً حيث يقوم النظام بتقييم المخاطر مبنياً على مدخلات مالية ونوعية بالإضافة إلى مدخلات خاصة بالقطاعات الاقتصادية. تم احتساب معدل تعثر الخسارة المتوقع لكل درجة مبنية على خبرة البنك. تتم مراجعة درجات تصنيف المخاطر على فترات منتظمة.

كما تم تصنيف تمويل بطاقات الائتمان والأفراد والمؤسسات الصغيرة المتحركة كجيدة نسبة لأنها متحركة وتسدد في مواعيدها ، ولا يوجد اي تأخير في السداد.

تقوم المجموعة ضمن سياق انشطة التمويل العادية بالاحتفاظ بضمانت إضافية كضمان لتقليل مخاطر الإئتمان للتمويل والسلف (راجع ايضاح 7.4). غالباً ما تشتمل هذه الضمانت على ودائع لأجل وودائع نقديه أخرى وضمانت مالية من بنوك أخرى واسهم محلية ودولية وعقارات وموجودات ثابتة أخرى. يتم الاحتفاظ بالضمانتات بصفة رئيسية مقابل التمويل التجارى والتمويل للأفراد وتدار هذه الضمانتات مقابل تعرض محفظة معينة للمخاطر وذلك بصفتها قيمتها القابلة للتحصيل. تحفظ المجموعة بضمانت عقارية مقابل التنازل عن صك الملكية (الفراغ) كضمان ولكن بالنظر لصعوبة مصادرة وتسييل هذه الضمانتات، لا تعتبر المجموعة هذه الضمانتات كتدفق نقدي فوري عند تقييم خسارة التعثر للتمويل المتغيرة. تعرض الأدوات المالية مثل للتمويل والسلف وودائع العملاء بشكل إجمالي في قائمة المركز المالى الموحدة دون مقاصة (راجع الإيضاح 12، 13 و 17). على وجه العموم، لا يوجد ضمانت مقابل الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ماعدا السندات المالية المحافظ بها كجزء من اتفاقيات إعادة الشراء (راجع الإيضاح 5). يتم الإفصاح عن القيمة الدفترية والقيمة العادلة للأوراق المالية المرهونة وودائع التأمين النقدي ضمن اتفاقيات إعادة الشراء في الإيضاحات 6.3، 12 و 14. لا يتم الاحتفاظ بالضمانتات مقابل الأوراق المالية الاستثمارية، وعليه لا يوجد مثل هكذا ضمانت محافظ بها كما في 31 ديسمبر 2015 و 31 ديسمبر 2014.

تقوم المجموعة بإدارة التعرض لمخاطر الإئتمان وذلك بتنوع انشطة محفظة التمويل وذلك بالتأكد من عدم التركيز في المخاطر الخاصة بأفراد أو مجموعة من العملاء في أماكن جغرافية أو نشاطات معينة. كما تقوم المجموعة أيضاً بأخذ ضمانت، حسب ما هو ملائم. كما تعمل المجموعة على الحصول على ضمانت إضافية من الأطراف النظرية عند ملاحظة ظهور تعثر للقرض المعنى. وتقوم المجموعة بمراقبة القيمة السوقية للضمانتات وطلب ضمانت إضافية أخرى وفقاً للعقد المبرم ومراقبة القيمة السوقية للضمان عن كثب خلال مراجعة كفاية مخصصات خسائر الائتمان.

تطبق إدارة مخاطر الإئتمان بالبنك معايير محددة لتحديد مخصص خسائر الدين المتغيرة، بالإضافة إلى مخصص محدد متعلق بمخاطر الإئتمان للإستثمارات. أما الإئتمان الذي يصنف في درجات تصنيف مخاطر عالية محددة يعتبر متغيراً ويتم تكوين مخصص محدد مناسب لكل عميل على حده. كما تم تكوين مخصص محفظة إضافي (مخصص عام) للتمويل والسلف المتحركة وكذلك الإستثمارات (راجع إيضاح 3.14 و إيضاح (أ) 2.5.2 المتعلق بالسياسة المحاسبية للتغير في قيمة الموجودات المالية).

(32.1) الحد الأعلى لمخاطر الإئتمان:

يوضح الجدول التالي الحد الأعلى لمخاطر الإئتمان دون الاخذ بعين الاعتبار أي ضمان أو تعزيزات ائتمانية أخرى:

بالآلاف الريالات السعودية

الموجودات	2015	2014
أرصدة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (إيضاح 5)	20,102,519	19,863,020
استثمارات (إيضاح 6.6)	125,148,918	145,193,604
تمويل وسلف بالصافي (إيضاح 7.4)	251,531,030	220,722,363
موجودات أخرى - ودائع تامينات مقابل المشتقات وعقود إعادة شراء ودخل عمولات خاصة مستحقة وغير مقبوسة (إيضاح 12)	4,688,145	3,395,908
إجمالي الموجودات	401,470,612	389,174,895
التعهدات والإلتزامات المحتملة بالصافي (إيضاحات 15، 17 و 21.3)	76,284,007	81,590,260
مشتقات أدوات مالية - القيمة العادلة الإيجابية بالصافي (إيضاح 13)	2,489,033	1,039,048
إجمالي الحد الأعلى	480,243,652	471,804,203

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتذبذب أسعار السوق، مثل أسعار العمولات الخاصة وهوامش الائتمان (الغير متصلة بغيرات المركز الإئتماني لل مصدر / المقترض) وأسعار الأوراق المالية وأسعار صرف العملات الأجنبية والتي سوف تؤثر على دخل المجموعة أو قيمة موجوداتها من الأدوات المالية. يهدف الغرض من إدارة مخاطر السوق في إدارة ومراقبة التعرض لمخاطر السوق ضمن مؤشرات مقبولة مع تحقيق أقصى عائد ممكن على المخاطر.

توزع المجموعة تعرضاً لمخاطر السوق الى محافظه المتاجرة بمحفظة متاجره بصورة اساسية من قبل إدارة الخزينة وتتضمن مراكز ناشئة عن صناعة السوق وتولي مراكز متاجرة بالإضافة إلى جانب الموجودات والمطلوبات المالية المثبتة بالقيمة العادلة.

يشكل عام صلاحيات مخاطر السوق مكتسبة من قبل مجلس الإدارة. كما تتولى إدارة المخاطر بالمجموعة مسؤولية وضع السياسات التفصيلية لإدارة المخاطر (التي تخضع للمراجعة والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة) والمتابعة اليومية لتنفيذ السياسات.

(33.1) مخاطر السوق - محفظة المتاجرة

تستخدم المجموعة أحد الأدوات الرئيسية لقياس ومراقبة التعرض لمخاطر السوق بمحفظة المتاجرة وهي القيمة المعرضة للمخاطر (VaR). تمثل القيمة المعرضة للمخاطر بمحفظة المتاجرة الخسائر التقديرية التي سوف تنشأ بالمحفظة خلال فترة زمنية محددة (فترة الاقتناء) والناتجة عن حركة تغيرات السوق ضمن احتمالات محددة (حدود الثقة). تستخدم المجموعة نظام احتساب القيمة المعرضة للمخاطر مبنياً على حدود ثقة بنسبة 99٪ وافتراض فترة اقتناه ليوم واحد، ماعدا الاستثمارات المدرجة في قائمة الدخل والتي تحتسب على فترة اقتناه لمدة 3 شهور (اي، أنه يتم قياس القيمة المعرضة للمخاطر يومياً ماعدا القيمة المعرضة للمخاطر للاستثمارات المدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل والتي تحتسب على أساس شهري) وذلك لتسهيل المقارنة مع دخل (خسائر) المتاجرة التي تحتسب وتقيد بالسجلات على أساس يومي وشهري لكل منتج على التوالي. يحسب النظام التذبذب والارتباط بين المتغيرات المختلفة مستخدماً بيانات السوق التاريخية المناسبة.

تستخدم المجموعة حدود القيمة المعرضة للمخاطر لإجمالي مخاطر السوق المتضمنة بأنشطة المتاجرة بما في ذلك المشتقات المتعلقة بكل من أسعار العمولات الخاصة و أسعار الصرف الأجنبي. كما تقيم المجموعة مخاطر السوق مستخدمة القيمة المعرضة للمخاطر في الإستثمارات المدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل والتي يتم مراقبتها بالحدود المحددة لحجم الاستثمار. تتم المراجعة والموافقة لإجمالي حدود القيم المعرضة للمخاطر من قبل مجلس الإدارة. توزع حدود القيم المعرضة للمخاطر على محفظة المتاجرة. تقدم التقارير اليومية لحدود القيم المعرضة للمخاطر المستقبلية للادارة التنفيذية للمجموعة. بالإضافة الى ذلك، تقدم تقارير عن ملخص مؤشرات المخاطر المتعددة بما في ذلك رأس المال الاقتصادي الى لجنة متابعة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الادارة.

بالرغم من أن القيمة المعرضة للمخاطر تعتبر أداة هامة لقياس مخاطر السوق إلا أن الافتراضات التي يقوم عليها النظام تتضمن بعض القصور الموضحة بما يلي:

- (1) تفترض فترة اقتناه ليوم واحد إلى إمكانية تغطية المخاطر أو بيع المركز خلال فترة يوم واحد. ويعتبر هذا الافتراض واقعي في معظم الحالات ولكن قد لا يكون الوضع كذلك في الحالات التي يتسم فيها السوق بإنداد حاد للسيولة لفترة طويلة.
- (2) لا تعكس التسعة و تسعون في المائة كحدود الثقة وقوع أي خسائر خارج هذه الحدود. وتحت إطار النظام المستخدم، فهناك احتمال 1٪ أن تتجاوز الخسائر القيمة المعرضة للمخاطر.
- (3) تحتسب القيمة المعرضة للمخاطر في نهاية يوم العمل، ولا توضح أي تعرض للمخاطر التي قد تنشأ في المراكز خلال المتاجره في اليوم الواحد.
- (4) استخدام البيانات التاريخية كأساس لتحديد مدى النتائج المستقبلية المحتملة التي قد لا تغطي جميع الخيارات المحتملة وبالأخص في الحالات الإثنائية.
- (5) يعتمد قياس القيمة المعرضة للمخاطر على مركز المجموعة وتذبذب أسعار السوق. تنخفض القيمة المعرضه للمخاطر للمراكز الغير متغيره في حال انخفاض تذبذب أسعار السوق والعكس بالعكس.

إن القصور الموضحة بمنهجية إحتساب القيمة المعرضة للمخاطر قد تم تجاوزها عن طريق إضافة حد أقصى لمراكز أخرى بخلاف حدود القيمة المعرضة للمخاطر وكذلك هيكلة حدود أثار تفاعلها ويشمل ذلك الحدود المرتبطة بمخاطر التركيز المتوقعة مستقبلاً بمحفظة المتاجرة. إضافة الى ذلك، تستخدم المجموعة اختبارات الضغوط (Stress tests) لتحديد التأثير المالي لخيارات السوق الإثنائية في كل محافظ المتاجرة افرادياً وإجمالي للمجموعة.

يوضح الجدول أدناه معلومات مرتبطة بالقيمة المعرضة للمخاطر للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2015م و 31 ديسمبر 2014م لكل من الإستثمارات

بألف الريالات السعودية

الاستثمارات المدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل	الاستثمارات المقتناء لأغراض المتاجرة	الاستثمارات المدرة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل	الاستثمارات المدرة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل	الاستثمارات المقتناء لأغراض المتاجرة	الاستثمارات المدرة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل	الاستثمارات المدرة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل	الاستثمارات المدرة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل
							2015
797,177	514	334	180	القيمة المعرضة للمخاطر كما في 31 ديسمبر 2015م			
843,629	672	307	365	متوسط القيمة المعرضة للمخاطر خلال عام 2015م			

بألف الريالات السعودية

الاستثمارات المدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل	الاستثمارات المقتناء لأغراض المتاجرة	الاستثمارات المدرة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل	الاستثمارات المدرة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل	الاستثمارات المقتناء لأغراض المتاجرة	الاستثمارات المدرة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل	الاستثمارات المدرة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل	الاستثمارات المدرة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل
							2014
747,211	461	99	362	القيمة المعرضة للمخاطر كما في 31 ديسمبر 2014م			
756,001	277	151	126	متوسط القيمة المعرضة للمخاطر خلال عام 2014م			

(33.2) مخاطر السوق - المقتناء لأغراض غير المتاجرة

تنشأ مخاطر السوق المتعلقة بالمراكم المقتناء لأغراض غير المتاجرة بصورة رئيسية من التعرض لأسعار العمولات الخاصة والعملات الأجنبية والتغيرات في أسعار الأسهم.

33.2.1) مخاطر أسعار العمولات الخاصة

تنشأ مخاطر أسعار العمولات الخاصة من احتمالية تقلبات أسعار العمولات الخاصة والتي بدورها سوف تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. وضعت لجنة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة حدوداً متعلقة بالفجوة الخاصة لمخاطر اسعار العمولات الخاصة. تراقب هذه المراكز بشكل دوري وترسل تقارير شهرية للجنة الموجودات والمطلوبات كما تستخدم خيارات لتغطية المخاطر للتتأكد منبقاء المراكز ضمن الحدود المقررة. في حالات وجود ضغوط في السوق، تتم مراقبة الفجوة بين الموجودات والمطلوبات بوتيرة متزايدة. يبين الجدول التالي آثار تقلبات أسعار العمولات الخاصة على اساس احتمالات معقوله مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة وذلك على قائمة الدخل الموحدة للمجموعة أو حقوق المساهمين. تمثل اثار تقلبات الدخل في تأثير التغيرات المفترضة في أسعار العمولات الخاصة على صافي دخل العمولات الخاصة لمدة عام واحد معتمداً على الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقتناء لأغراض غير المتاجرة ذات عمولات خاصة في 31 ديسمبر 2015م، بما في ذلك تأثيرات أدوات تغطية المخاطر. تحتسب اثار التقلبات على حقوق المساهمين بإعادة تقييم الموجودات المتاحة للبيع ذات سعر عمولات خاصة ثابتة - بما في ذلك أي تأثير مرتبطة بتغطية المخاطر - كما في 31 ديسمبر 2015م والناتجة عن تأثير أي تغيرات مفترضة في أسعار العمولات الخاصة. كما يتم تحليل تأثير هذه التقلبات حسب فترات إستحقاق الأموال موجودات أو مقاييس تغطية مخاطر التدفقات النقدية. يتم تحليل ومراقبة جميع التغيرات لمخاطر المحافظ المحتفظ المقتناء لأغراض غير المتاجرة وذلك حسب تركزات العملات، كما يتم الافصاح عن اثار التقلبات المعنية بالعملة المحلية. لا يؤخذ في اثار التقلبات اي اجراءات تتخذها المجموعة لتقليل تأثير مثل هذه التغيرات.

بألف الريالات السعودية

الزيادة / الانخفاض في نقاط الأساس	دخل العمولات الخاصة	آثار التقلبات على دخل العمولات الخاصة	آثار التقلبات على حقوق المساهمين (الاحتياطييات الأخرى)	الإجمالي	أكثر من 5 سنوات	5-1 سنوات	12-3 شهراً	خلال 3 أشهر	أكثر من 5 سنوات	العملة
ريال سعودي	10 ⁺	87,289 ⁺	755 ⁺	29,826 [±]	10,709 [±]	18,362 [±]	-	-	10,709 [±]	2015
دولار أمريكي	10 ⁺	16,048 [±]	845 [±]	148,355 [±]	132,800 [±]	14,710 [±]	-	-	132,800 [±]	

بألف الريالات السعودية

الزيادة / الانخفاض في نقاط الأساس	دخل العمولات الخاصة	آثار التقلبات على دخل العمولات الخاصة	آثار التقلبات على حقوق المساهمين (الاحتياطييات الأخرى)	الإجمالي	أكثر من 5 سنوات	5-1 سنوات	12-3 شهراً	خلال 3 أشهر	أكثر من 5 سنوات	العملة
ريال سعودي	10 ⁺	93,388 ⁺	-	39,677 [±]	16,243 [±]	23,434 [±]	-	-	16,243 [±]	2014
دولار أمريكي	10 ⁺	3,423 [±]	29 ⁺	128,209 [±]	111,349 [±]	16,831 [±]	-	-	111,349 [±]	

(أ) آثار تقلبات أسعار العمولات الخاصة للموجودات والمطلوبات والبنود خارج قائمة المركز المالي

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر المختلفة للنقدية على مستوى أسعار العمولات الخاصة بالسوق على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية. يشتمل الجدول أدناه على ملخص التعرض لمخاطر أسعار العمولات الخاصة، كما يشتمل على موجودات ومطلوبات المجموعة المسجلة بالقيم الدفترية مصنفة حسب تاريخ إعادة تحديد الأسعار وفقاً للعقد المبرم أو تاريخ الاستحقاق، أيهما أقرب. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر أسعار العمولات الخاصة نتيجة لعدم التطابق أو لوجود فجوات في قيم الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج قائمة المركز المالي التي تستحق أو سيتم إعادة تحديد أسعارها في فترة محددة. تقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر وذلك بمتابقة تواريخ إعادة تحديد أسعار الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجيات إدارة المخاطر.

يلخص الجدول أدناه مخاطر أسعار العمولات الخاصة:

بالآلاف الريالات السعودية

الإجمالي	غير مرتبطة بعمولة خاصة	أكثر من 5 سنوات	5-1 سنوات	خلال 3 أشهر	12-3 شهر	2015	الموجودات
27,559,154	27,559,154	-	-	-	-		نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
20,102,519	7,247,904	-	-	3,797,500	9,057,115		أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
132,997,549	7,855,041	53,824,574	37,843,507	10,945,467	22,528,960		إستثمارات بالصافي
251,531,030	640,849	20,292,325	98,188,215	70,875,180	61,534,461		تمويل وسلف بالصافي
423,740	423,740	-	-	-	-		استثمار في شركات زميلة بالصافي
876,264	876,264	-	-	-	-		عقارات أخرى بالصافي
3,716,091	3,716,091	-	-	-	-		ممتلكات ومعدات بالصافي
470,282	470,282	-	-	-	-		الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى بالصافي
11,663,800	11,663,800	-	-	-	-		موجودات أخرى
449,340,429	60,453,125	74,116,899	136,031,722	85,618,147	93,120,536		إجمالي الموجودات

المطلوبات وحقوق الملكية

47,719,572	460,405	-	3,760,497	2,024,610	41,474,060		أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
323,282,273	246,128,742	1,009,405	1,135,585	20,175,171	54,833,370		ودائع العملاء
9,862,828	-	933,921	8,429,245	286,566	213,096		سندات دين مصدرة
12,930,199	12,930,199	-	-	-	-		مطلوبات أخرى
54,162,486	54,162,486	-	-	-	-		حقوق الملكية بدون حقوق الأقلية
1,383,071	1,383,071	-	-	-	-		حقوق الأقلية
449,340,429	315,064,903	1,943,326	13,325,327	22,486,347	96,520,526		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
(254,611,778)	72,173,573	122,706,395	63,131,800	(3,399,990)			الفجوة للبنود داخل قائمة المركز المالي
248,971	(4,178,437)	(7,858,004)	3,919,287	8,366,124			الفجوة للبنود خارج قائمة المركز المالي
(254,362,807)	67,995,136	114,848,391	67,051,087	4,966,134			إجمالي الفجوة الخاصة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة
497,941	254,860,748	186,865,612	72,017,221	4,966,134			الفجوة التراكمية الخاصة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة

يلخص الجدول أدناه مخاطر أسعار العملات الخاصة:

بآلاف الريالات السعودية							2014م
الإجمالي	غير مرتبطة بعمولة خاصة	أكثر من 5 سنوات	5-1 سنوات	خلال 3 أشهر	12-3 شهراً	الموجودات	
28,818,569	26,025,589	-	-	-	2,792,980	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	
19,863,020	6,000,250	934,453	375,000	5,099,900	7,453,417	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	
152,903,040	7,709,433	46,881,073	29,891,833	33,276,571	35,144,130	إستثمارات بالصافي	
220,722,363	334,546	9,633,368	61,784,986	109,053,158	39,916,305	تمويل وسلف بالصافي	
407,835	407,835	-	-	-	-	إستثمار في شركات زميلة بالصافي	
858,520	858,520	-	-	-	-	عقارات أخرى بالصافي	
3,427,399	3,427,399	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات بالصافي	
693,298	693,298	-	-	-	-	الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى بالصافي	
7,184,040	7,184,040	-	-	-	-	موجودات أخرى	
434,878,084	52,640,910	57,448,894	92,051,819	147,429,629	85,306,832	إجمالي الموجودات	

المطلوبات وحقوق الملكية						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	ودائع العملاء	سندات دين مصدرة	مطلوبات أخرى	حقوق الملكية بدون حقوق الأقلية	حقوق الأقلية	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
35,449,488	498,972	-	3,122,425	8,830,711	22,997,380	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
333,095,491	264,673,802	-	442,084	24,393,664	43,585,941	ودائع العملاء
9,550,496	-	-	9,224,416	326,080	-	سندات دين مصدرة
9,861,718	9,861,718	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
45,213,637	45,213,637	-	-	-	-	حقوق الملكية بدون حقوق الأقلية
1,707,254	1,707,254	-	-	-	-	حقوق الأقلية
434,878,084	321,955,383	-	12,788,925	33,550,455	66,583,321	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
(269,314,473)	57,448,894	79,262,894	113,879,174	18,723,511	الفجوة للبنود داخل قائمة المركز المالي	
-	(2,975,793)	(6,557,260)	1,623,096	7,909,957	الفجوة للبنود خارج قائمة المركز المالي	
(269,314,473)	54,473,101	72,705,634	115,502,270	26,633,468	إجمالي الفجوة الخاصة لمخاطر أسعار العواملات الخاصة	
-	269,314,473	214,841,372	142,135,738	26,633,468	الفجوة التراكمية الخاصة لمخاطر أسعار العواملات الخاصة	

تمثل الفجوة للبنود خارج قائمة المركز المالي صافي القيمة الإسمية للأدوات المالية المشتقة التي تستخدم في إدارة مخاطر أسعار العملات الخاصة.

(33.2.2) مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملات في مخاطر تذبذب قيمة أداة مالية بسبب التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تقوم المجموعة بادارة التعرض لمخاطر أثار التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية السائدة بالسوق على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية. يقوم مجلس الادارة بوضع حدود لمستوى التعرض لهذه المخاطر لمراعاة كل عملة. تتم مراجعة هذه المراكز على اساس يومي كما يستخدم استراتيجيات تغطية المخاطر للتتأكد من مراقبة مراكز العملات ضمن الحدود المقررة.

فيما يلي تحليلًا صافي المخاطر الجوهرية الخاصة بالمجموعة للعملات الأجنبية التالية في نهاية السنة:

بآلاف الريالات السعودية		
2014م	2015م	العملة
مركز دائن (مددين)	مركز دائن (مددين)	
571,672	(1,095,263)	دولار أمريكي
4,664,978	4,659,840	ليرة تركية

المركز الدائن يعني أن الموجودات بعملة أجنبية أكثر من المطلوبات لنفس العملة والمركز المدين يمثل العكس.

يبين الجدول أدناه مدى تعرض المجموعة لمخاطر العملات، كما في 31 ديسمبر 2015م على مراكز العملات الأجنبية المختلفة. تم إجراء التحليل على أساس احتمالات معقولة في تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الريال السعودي مع إبقاء المتغيرات الأخرى ثابتة - بما في ذلك تأثير أدوات تغطية المخاطر - وذلك على قائمة الدخل الموحدة. لا يوجد أي تأثير هام من العملات الأجنبية (بخلاف العملة التركية) على حقوق المساهمين. يوضح المبلغ السالب في الجدول على صافي الانخفاض المتوقع مستقبلاً في قائمة الدخل الموحدة. كما يوضح المبلغ الموجب على صافي الزيادة المتوقعة مستقبلاً. لا يؤخذ في أثار التقلبات أي إجراءات تتخذها المجموعة لتنقلي تأثير مثل هذه التغيرات.

بالآلاف الريالات السعودية

العملة	2014			2015		
	التأثير على حقوق المساهمين (%)	التأثير على حقوق المساهمين (%)	الزيادة/النقص في سعر الصرف (%)	التأثير على الأرباح (%)	الزيادة/النقص في سعر الصرف (%)	ليرة تركية
	466,498 ⁺	37,409 ⁺	٪ 10 ⁺	465,984 ⁺	23,320 ⁺	٪ 10 ⁺

(33.2.3) مخاطر أسعار الأسهم

تمثل مخاطر أسعار الأسهم مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة تغيرات على أساس احتمالات معقولة في مستويات مؤشر الأسهم وقيمة كل سهم على حدة.

فيما يلي التأثير على حقوق الملكية (احتياطييات أخرى) نتيجة للتغير في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم المتاحة للبيع والمدرجة في نظام السوق المالية السعودية (تداول) كما في 31 ديسمبر 2015م و 31 ديسمبر 2014م وذلك بسبب التغيرات على أساس احتمالات معقولة في أسعار هذه الأسهم المتداولة بالسوق والمملوكة من قبل المجموعة، مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة، كما هو موضح أدناه:

بالآلاف الريالات السعودية

مؤشر السوق (تداول)	2014			2015		
	أسعار السوق (%)	الزيادة/النقص في أسعار السوق (%)	التأثير على حقوق المساهمين (%)	أسعار السوق (%)	الزيادة/النقص في أسعار السوق (%)	التأثير على حقوق المساهمين (%)
	114,075 ⁺	٪ 10 ⁺		80,693 ⁺	٪ 10 ⁺	

34- مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة في عدم المقدرة على تلبية التزامات المدفوعات عند استحقاقها تحت الظروف العادية أو غير العادية. تحدث مخاطر السيولة عند وجود إضطراب في السوق أو إنخفاض مستويات درجات التصنيف الائتماني مما يؤدي إلى تقليل في بعض مصادر التمويل المتوفرة. للتنقلي من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل بالإضافة إلى قاعدة الودائع الرئيسية وإدارة الموجودات بعد الاخذ بعين الاعتبار السيولة والحفاظ على رصيد كاف متوازن لكل من النقدية وشبكة النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول الفوري. كما يوجد لدى المجموعة أيضا خطوط ائتمان متوفرة يستطيع الاستفادة منها لمقابلة احتياجات السيولة.

طبقاً لنظام مراقبة البنوك وكذلك التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ البنك لدى المؤسسة بوديعة نظامية تعادل ٪ 0.7 من إجمالي الودائع تحت الطلب و ٪ 0.4 من إجمالي ودائع الإيدار والودائع لأجل. يتطلب من البنك أيضاً الاحتفاظ باحتياطي سيولة لا يقل عن ٪ 20 من التزامات ودائعه بشكل نقدية، سندات التنمية الحكومية السعودية أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن 30 يوماً. كما يمكن للبنك الحصول على أموال نقدية إضافية من خلال تسهيلات إعادة الشراء لدى مؤسسة النقد العربي السعودي مقابل سندات التنمية الحكومية السعودية في حدود لا تتعدي ٪ 75 من القيمة الإسمية للسندات المحافظ عليه.

يقيم مركز السيولة ويدار تحت افتراضات مختلفة أخذًا في الاعتبار العوامل المؤثرة سلباً المتعلقة بكل من وضع السوق عامة والمتعلقة بالمجموعة خاصة. تتبع المجموعة أحدى هذه الطرق في تحديد الحدود لنسبة الموجودات ذات السيولة ذات الصلة إلى إجمالي الودائع أخذًا في الاعتبار حالات السوق. تكون الموجودات ذات السيولة العالية من النقدية قصيرة الأجل وأيداعات أسواق المال وأوراق مالية ذات سيولة عالية المتاحة للبيع فوراً وسندات التنمية الحكومية السعودية بإستثناء إتفاقية إعادة الشراء. تكون الودائع من ودائع العمالء والبنوك بإستثناء ودائع البنوك الغير مقيدة وبعملات أجنبية.

(34.1) تحليل المطلوبات المالية حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية

يلخص الجدول التالي وضع الاستحقاق لمطلوبات المجموعة كما في 31 ديسمبر 2015م و 31 ديسمبر 2014م بناء على إلتزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. ونظراً لأن مبالغ دفعات العمولات الخاصة حتى تاريخ الاستحقاق قد أدرجت في الجدول فلا تتطابق مجاميع الجدول مع قائمة المركز المالي الموحدة. تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق كما في تاريخ المركز المالي ولا يأخذ الجدول في الاعتبار الاستحقاقات الفعلية المتوقعة كما في الإيضاح (34.2) أدناه (تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات حسب الاستحقاقات المتوقعة). تعتبر مبالغ السداد الخاضعة لإخطار كما لو كان الإخطار سيتم تقديمها فوراً. على كل حال، تتوقع المجموعة لا يقوم العديد من العمالء بطلب السداد في أقرب تاريخ قد تكون المجموعة مطالبة فيه بالسداد ولا يوضح الجدول التدفقات النقدية المتوقعة المبينة على النمط التاريخي للاحتفاظ بودائع عمالء المجموعة.

بألاف الريالات السعودية

المطلوبات المالية						
	كما في 31 ديسمبر 2015م					
الإجمالي	أقل من 3 أشهر	تحت الطلب	12-3 شهراً	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
48,146,139	-	3,207,788	2,166,826	39,250,683	3,520,842	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
323,676,805	1,041,530	13,213,994	8,331,674	53,797,733	247,291,874	ودائع العملاء
12,239,920	5,692,651	5,230,990	1,030,889	285,390	-	سندات دين مصدرة
221,899,079	2,915,703	61,141,110	93,460,849	64,381,417	-	أدوات مالية مشتقة (أجمالي دفعات مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع)
7,728,099	-	-	-	5,503,435	2,224,664	مطلوبات أخرى
613,690,042	9,649,884	82,793,882	104,990,238	163,218,658	253,037,380	إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة

بألاف الريالات السعودية

المطلوبات المالية						
	كما في 31 ديسمبر 2014م					
الإجمالي	أقل من 3 أشهر	تحت الطلب	12-3 شهراً	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
35,994,867	-	1,929,634	4,593,810	23,498,690	5,972,733	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
333,398,730	-	14,409,898	10,586,133	43,516,248	264,886,451	ودائع العملاء
11,510,229	5,478,946	5,374,676	380,998	275,609	-	سندات دين مصدرة
242,076,061	17,816,307	84,825,362	93,990,085	45,444,307	-	أدوات مالية مشتقة (أجمالي دفعات مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع)
6,303,537	-	-	-	4,143,201	2,160,336	مطلوبات أخرى
629,283,424	23,295,253	106,539,570	109,551,026	116,878,055	273,019,520	إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة

الاستحقاق التعاقدى للإلتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان موضحة في [إيضاح (21.3) أ].

(34.2) تحليل الاستحقاقات للموجودات والمطلوبات

يوضح الجدول أدناه تحليلًا لاستحقاقات الموجودات والمطلوبات المتوقعة للسداد أو الاسترداد. راجع أيضًا (34.1) اعلان عن المطلوبات المالية الغير مخصومة حسب فترة الاستحقاقات التعاقدية.

بألاف الريالات السعودية

الموجودات						
	2015م					
الإجمالي	30-0 يوماً	12-1 شهراً	أكثـر من 1 سـنة	استحقـاق مـحدد	بدون تـاريخ	الإجمـالي
27,559,154	18,981,092	8,578,062	-	-	-	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
20,102,519	-	16,819,823	995,038	2,287,658	-	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
132,997,549	7,855,041	122,481,809	934,253	1,726,446	-	إستثمارات بالصافي
251,531,030	-	154,559,981	72,233,978	24,737,071	-	تمويل وسلف بالصافي
423,740	423,740	-	-	-	-	إستثمار في شركات زميلة بالصافي
876,264	876,264	-	-	-	-	عقارات أخرى بالصافي
3,716,091	3,716,091	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات بالصافي
470,282	470,282	-	-	-	-	الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى بالصافي
11,663,800	11,663,800	-	-	-	-	موجودات أخرى
449,340,429	43,986,310	302,439,675	74,163,269	28,751,175		إجمالي الموجودات

المطلوبات وحقوق المساهمين

47,719,572	3,522,994	16,029,500	942,912	27,224,166	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
323,282,273	220,190,132	72,082,775	10,478,980	20,530,386	ودائع العملاء
9,862,828	-	9,862,828	-	-	سندات دين مصدرة
12,930,199	12,930,199	-	-	-	مطلوبات أخرى
393,794,872	236,643,325	97,975,103	11,421,892	47,754,552	إجمالي المطلوبات
55,545,557	55,545,557	-	-	-	إجمالي حقوق المساهمين
449,340,429	292,188,882	97,975,103	11,421,892	47,754,552	إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

بـالآف الريالات السعودية

الموارد	30-0	12-1	استحقاق محدد	أكثر من 1 سنة	بدون تاريخ	الإجمالي	م2014
أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	-	2,792,981		6,723,479	19,302,109	28,818,569	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	2,281,589	974,844	16,606,587	-	-	19,863,020	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
إستثمارات بالصافي	3,183,207	33,965,209	108,037,957	7,716,667	152,903,040		استثمارات بالصافي
تمويل وسلف بالصافي	17,045,321	73,497,129	130,179,913	-	220,722,363		تمويل وسلف بالصافي
إستثمار في شركات زميلة بالصافي	-	-	-	407,835	407,835	407,835	إستثمار في شركات زميلة بالصافي
عقارات أخرى بالصافي	-	-	-	858,520	858,520	858,520	عقارات أخرى بالصافي
ممتلكات ومعدات بالصافي	-	-	-	3,427,399	3,427,399	3,427,399	ممتلكات ومعدات بالصافي
الشهرة ومحظوظات غير ملموسة أخرى بالصافي	-	-	-	693,298	693,298	693,298	الشهرة ومحظوظات غير ملموسة أخرى بالصافي
موجودات أخرى	-	-	-	7,184,040	7,184,040	7,184,040	موجودات أخرى
إجمالي الموجودات	25,303,098	108,437,182	261,547,936	39,589,868	434,878,084		

المطلوبات وحقوق المساهمين

أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	12,358,315	951,024	16,167,415	5,972,734	35,449,488	35,449,488
ودائع العملاء	17,298,594	8,690,121	59,935,223	247,171,553	333,095,491	333,095,491
سندات دين مصدرة	-	9,550,496	-	-	9,550,496	9,550,496
مطلوبات أخرى	-	-	-	9,861,718	9,861,718	9,861,718
إجمالي المطلوبات	29,656,909	9,641,145	85,653,134	263,006,005	387,957,193	387,957,193
إجمالي حقوق المساهمين	-	-	-	46,920,891	46,920,891	46,920,891
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	29,656,909	9,641,145	85,653,134	309,926,896	434,878,084	434,878,084

35- التركيز الجغرافي للموجودات والمطلوبات والارتباطات والالتزامات المحتملة ومخاطر الائتمان

(35.1) فيما يلي التوزيع الجغرافي للفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والارتباطات والالتزامات المحتملة ومخاطر الائتمان كما في نهاية العام:

بألاف الريالات السعودية							2015م
الموجودات	المملكة العربية السعودية	التعاون الخليجي والشرق الأوسط	تركيا	دول أخرى	الإجمالي		
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	24,750,540	31,248	515,760	552,899	1,708,707	27,559,154	
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	4,013,866	4,554,353	1,228,020	6,248,753	4,057,527	20,102,519	
استثمارات بالصافي	24,482,173	37,267,376	7,360,288	3,509,535	60,378,177	132,997,549	
تمويل وسلف بالصافي	207,230,233	3,700,951	2,788,595	36,455,813	1,355,438	251,531,030	
إستثمار في شركات زميلة بالصافي	423,740	-	-	-	-	423,740	
الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى بالصافي	-	-	-	470,282	470,282	470,282	
الإجمالي	260,900,552	45,553,928	11,892,663	47,237,282	67,499,849	433,084,274	
المطلوبات							
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	7,538,674	11,997,651	18,236,104	6,888,456	3,058,687	47,719,572	
ودائع العملاء	291,546,703	2,868,707	24,663	28,818,170	24,030	323,282,273	
سندات دين مصدرة	5,000,000	-	-	4,862,828	-	9,862,828	
الإجمالي	304,085,377	14,866,358	18,260,767	40,569,454	3,082,717	380,864,673	
"الارتباطات والالتزامات المحتملة (إيضاح 21.3)	49,696,021	2,667,233	1,900,851	16,063,088	11,079,928	81,407,121	
مخاطر الائتمان (الائتمان المعادل) (إيضاح 31.2)	1,967,751	637,404	822,318	269,182	-	3,696,655	
الارتباطات والالتزامات المحتملة	32,433,012	1,395,553	1,307,638	9,730,998	6,797,407	51,664,608	
المشتقات							

بألف الريالات السعودية

المملكة العربية السعودية	دول التعاون الخليجي والشرق الأوسط	تركيا	دول أخرى	الإجمالي	2014
الموجودات					
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	651,269	343,477	1,274,600	28,818,569	
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,204,803	8,669,006	3,020,584	19,863,020	
إستثمارات بالصافي	35,507,070	5,081,258	51,331,942	152,903,040	
تمويل وسلف بالصافي	1,891,345	38,582,217	456,310	220,722,363	
إستثمار في شركات زميلة بالصافي	-	-	-	407,835	
الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى بالصافي	-	693,298	-	693,298	
الإجمالي	40,621,094	11,608,014	53,369,256	56,083,436	423,408,125

المطلوبات

أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	ودائع العملاء	سداد دين مصدرة	الإجمالي
35,449,488	4,975,894	8,767,175	35,449,488
333,095,491	71,291	31,302,451	333,095,491
9,550,496	-	4,550,496	9,550,496
378,095,475	5,047,185	44,620,122	4,753,704
الارتباطات والإلتزامات المحتملة (إيضاح 21.3)	2,443,174	4,396,803	86,280,547
الارتباطات والإلتزامات المحتملة	1,155,162	1,400,266	41,879,722
المشتقات	739,640	333,529	2,872,286
مخاطر الإئتمان (الائتمان المعادل) (إيضاح 30.2)	-	-	

احتسب الإئتمان المعادل للارتباطات والإلتزامات المحتملة والمشتقات وفقاً للأسس المحددة من مؤسسة النقد العربي السعودي.

(35.2) توزيع التركيز الجغرافي للتمويل والسلف المتغيرة ومخصص خسائر الإئتمان المحدد كالتالي:

الإجمالي	تركيا	المملكة العربية السعودية	2015
3,681,949	1,607,082	2,074,867	تمويل وسلف متغيرة
(2,856,426)	(1,066,216)	(1,790,210)	ناقصاً : مخصص خسائر الإئتمان - محدد
825,523	540,866	284,657	الصافي
2014			
2,851,256	961,978	1,889,278	تمويل وسلف متغيرة
(2,376,766)	(694,423)	(1,682,343)	ناقصاً : مخصص خسائر الإئتمان - محدد
474,490	267,555	206,935	الصافي

36- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن استلامه لبيع أصل أو دفع أو تحويل التزام من أطراف مشاركة في السوق في تاريخ القياس الأولى، أو في أكثر الأسواق ميزة بحيث يكون لدى المجموعة اطلاع في ذلك التاريخ أن القيمة العادلة للمطلوبات تعكس مخاطرها الغير عاملة.

لا تختلف القيم العادلة للأدوات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي، باستثناء الاستثمارات الأخرى المحافظ بها بالتكلفة المطفأة والاستثمارات المحافظ عليها حتى تاريخ الاستحقاق، اختلافاً جوهرياً عن القيم الدفترية المدرجة في القوائم المالية الموحدة. ولا تختلف القيم العادلة للأدوات المالية المطفأة والسلف وودائع العملاء التي تدفع عليها عمولة والمطلوب من / إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى المدرجة بالتكلفة المطفأة اختلافاً كبيراً عن قيمتها الدفترية المدرجة في القوائم المالية الموحدة نظراً لأن أسعار العمولة الخاصة السائدة في السوق للأدوات المالية المماثلة لا تختلف عن الأسعار المتعاقد عليها والمطلوبات من / إلى البنوك والمؤسسات الأخرى قصيرة الأجل. تستند القيمة العادلة المقدرة للاستثمارات المقتندة حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المقتندة بالتكلفة على أساس أسعار السوق المتداولة عند توفرها أو على نماذج التسعير "على التوالي" عند استخدامها في بعض حالات العمولة الثابتة للسنوات. وقد تم الإفصاح عن القيم العادلة لهذه الاستثمارات في الإيضاح رقم 6.4.

تحدد القيم العادلة للمشتقات وأدوات مالية أخرى خارج المركز المالي على أساس الأسعار المتداولة بالسوق عند توفرها أو بإستخدام أنظمة تقييم ملائمة.

37- تحديد القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للقيمة العادلة

تستخدم المجموعة التسلسل الهرمي التالي لتحديد وللإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية:

المستوى 1: الأسعار المتداولة في أسواق نشطة لنفس الأداة

المستوى 2: الأسعار المتداولة في أسواق نشطة للموجودات والمطلوبات المشابهة أو طرق تقييم بحيث تستند جميع المدخلات الهامة على بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها.

المستوى 3: طرق التقييم التي تستند على مدخلات هامة لا ترتكز على بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها.

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المقيدة بالقيمة العادلة حسب مستوى هيكلة القيم العادلة:

بآلاف الريالات السعودية

أصول مالية	2015		
الإجمالي	مستوى 3	مستوى 2	مستوى 1
أدوات مالية مشتقة			2,489,033
موجودات مالية مدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل	176,909	1,927,370	-
استثمارات مالية متاحة للبيع	811,644	6,295,244	23,365,658
استثمارات مقتندة لأغراض المتاجرة	737,036	-	737,036
استثمارات أخرى مقتندة بالتكلفة المطفأة بالصافي - ضمن عقود تحوط القيمة العادلة (انظر الإيضاح رقم (6.2))	8,537,642	8,537,642	-
الإجمالي	44,340,536	988,553	19,249,289
مطلوبات مالية			24,102,694
أدوات مالية مشتقة	2,992,325	-	2,992,325
الإجمالي	2,992,325	-	2,992,325

بآلاف الريالات السعودية

الإجمالي		مستوى 3	مستوى 2	مستوى 1	2014
1,039,048	-	1,039,048		-	أدوات مالية مشتقة
2,137,905	465,686	1,666,531	5,688		موجودات مالية مدرجة بقيمتها العادلة في قائمة الدخل
27,920,653	1,077,684	6,175,356	20,667,613		استثمارات مالية متاحة للبيع
976,707	-	-	976,707		استثمارات مقتناء لأغراض المتاجرة
8,038,110	-	8,038,110	-		استثمارات أخرى مقتناء بالتكلفة المطفأة بالصافي - ضمن عقود تحوط القيمة العادلة (انظر الإيضاح رقم (6.2))
40,112,423	1,543,370	16,919,045	21,650,008		الإجمالي
مطلوبات مالية					
1,360,707	-	1,360,707	-		أدوات مالية مشتقة
1,360,707	-	1,360,707	-		الإجمالي

الأدوات المالية المحمولة بالقيمة العادلة والمصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة تمثل بشكل أساسى الأسهم الخاصة التي يتم تقييمها باستخدام واحد أو أكثر من الأساليب التالية:

حسابية قياس القيمة العادلة بالنسبة إلى المعطيات غير المنظورة	المعطيات الهامة غير المنظورة	أسلوب التقييم
يمكن أن تزيد (تنقص) القيمة العادلة التقديرية فيما إذا كانت معدلات الخصم المعدلة بالمخاطر أقل (أعلى).	<ul style="list-style-type: none"> • معدلات النمو المتوقعة للمنشأة • معدلات الخصم المعدلة بالمخاطر 	أسلوب التدفقات النقدية المخصومة
يمكن أن تزيد (تنقص) القدرة التسويقية فيما إذا: كانت حسومات السيولة/ القدرة التسويقية أقل حسومات السيولة/ القدرة التسويقية.	<ul style="list-style-type: none"> • حسومات السيولة/ القدرة التسويقية • علاوة السيطرة • كانت علاوة السيطرة أعلى (أقل). 	أسلوب المضاعفات

يظهر الجدول التالي مطابقة من الأرصدة الافتتاحية حتى الارصدة الختامية لقياسات القيمة العادلة في المستوى 3 من تسلسل القيمة العادلة المتعلقة بالموجودات المالية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وموجودات مالية متاحة للبيع.

بآلاف الريالات السعودية

2014	2015	حركة المستوى الثالث كما يلي
1,546,058	1,543,370	الرصيد في بداية السنة
-	-	اجمالي ارباح / (خسائر) (محقة و غير محقة) في قائمة الدخل الموحدة
172,679	(135,251)	اجمالي (خسائر) / ارباح في قائمة الدخل الشامل الموحدة
12,090	48,536	المشتريات
(155,418)	(240,087)	(المبيعات)
(15,866)	4,034	(سداد)
(16,173)	(232,049)	المحول إلى / (من) المستوى 3
1,543,370	988,553	الرصيد في نهاية السنة

يظهر الجدول التالي مطابقة من الأرصدة الافتتاحية حتى الارصدة الختامية لقياسات القيمة العادلة في المستوى 3 من تسلسل القيمة العادلة المتعلق بالموجودات المالية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وموجودات مالية متاحة للبيع.

بآلاف الريالات السعودية

م2014

م2015

حركة المستوى الثالث كما يلي:

1,546,058	1,543,370	الرصيد في بداية السنة
-	-	اجمالي ارباح / (خسائر) (محققة و غير محققة) في قائمة الدخل الموحدة
172,679	(135,251)	اجمالي (خسائر) / ارباح في قائمة الدخل الشامل الموحدة
12,090	48,536	المشتريات
(155,418)	(240,087)	(المبيعات)
(15,866)	4,034	(سداد)
(16,173)	(232,049)	المحول إلى / (من) المستوى 3
1,543,370	988,553	الرصيد في نهاية السنة

38- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل البنك - خلال دورة أعماله العادية - مع أطراف ذات علاقة. ترى الإدارة ومجلس الإدارة أن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تتم بنفس شروط التعامل مع الأطراف الأخرى. تخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والأنظمة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. تشمل أرصدة المعاملات مع أطراف ذات علاقة على معاملات مع جهات حكومية مساهمه. كافة المعاملات الحكومية الأخرى أيضاً تتم على أساس معدلات السوق.

(38.1) الأرصدة كما في 31 ديسمبر والمدرجة في القوائم المالية كالتالي:

بآلاف الريالات السعودية

م2014

م2015

مجلس الإدارة وكبار المسؤولين بالبنك

260,904	316,089	تمويل وسلف
834,107	665,940	ودائع العملاء
253,397	228,041	الارتباطات والإلتزامات المحتملة
2,181	3,422	إستثمارات
20,161	26,682	مطلوبات أخرى - مكافأة نهاية الخدمة

كبار المساهمين

28,082,508	24,378,166	ودائع العملاء
107,953	107,953	الارتباطات والإلتزامات المحتملة
750,100	881,509	إستثمارات

صناديق البنك الاستثمارية

876,525	737,083	إستثمارات
120,806	159,093	ودائع العملاء

كبار المساهمين هم المساهمون الذين يمتلكون نسبة أكثر من 5% من رأس مال البنك المصدر. الأطراف ذات العلاقة هم الأشخاص أو الأقارب لعائلة ذلك الشخص والمنشآت التابعة لهم والتي لديهم السيطرة عليها او سيطرة مشتركة أو نفوذ هام على هذه المنشآت.

(38.2) فيما يلي تحليلًا للإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات ذات العلاقة والمدرجة في القوائم المالية كالتالي:

بألاف الريالات السعودية		
2014 م	2015 م	
68,109	49,068	دخل عمولات خاصة
261,860	307,755	مصاريف عمولات خاصة
305,545	267,981	اتعب وعمولات بالصافي

(38.3) فيما يلي تحليلًا بإجمالي التعويضات المدفوعة لكتاب المسؤولين في المجموعة واعضاء مجلس الإدارة خلال السنة:

بألاف الريالات السعودية		
2014 م	2015 م	
13,764	14,694	مكافآت اعضاء مجلس الإدارة
122,528	120,344	مزايا موظفين قصيرة الأجل
3,603	5,662	مزايا ما بعد التوظيف، مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يتكون مجلس الإدارة للبنك من اعضاء مجلس الإدارة، واللجان التابعة للمجلس (اللجنة التنفيذية، لجنة إدارة المخاطر، لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة المراجعة). يرجع لإيضاح (39) عن مكافآت كتاب المسؤولين بالبنك.

39- مكافآت الموظفين للمجموعة

تلخص إجمالي مكافآت المجموعة كما يلي:

		بألاف الريالات السعودية				
		2014 م	2015 م			
مكافآت ثابتة (على أساس متغيرة (على أساس نقدى)				عدد الموظفين (على أساس الاستحقاق) (على أساس نقدى)	مكافآت ثابتة (على أساس الاستحقاق) (على أساس نقدى)	تصنيف الموظفين
62,241	26,583	14	55,983	27,981	14	كتاب المسؤولين
45,326	117,095	296	43,124	131,175	322	موظفي عاملين في أنشطة مرتبطة بالمخاطر
35,721	122,877	354	42,024	141,299	385	موظفي عاملين في مهام رقابية
264,793	1,222,168	6,912	282,114	1,358,835	7,442	موظفي آخرين
-	350,238	-	-	435,120	-	مزايا أخرى شاملة جميع الموظفين
134,171	582,691	4,780	104,061	514,960	4,423	شركات تابعة
542,252	2,421,652	12,356	527,306	2,609,370	12,586	الإجمالي

تسدد كافة أنواع الرواتب والمزايا والمكافآت المتغيرة نقداً.

كتاب المسؤولين بالبنك أولئك الأشخاص، بما فيهم أي مدير تنفيذي، الذين لهم السلطة والمسؤولية للقيام بأعمال التخطيط والتوجيه والإشراف على أنشطة البنك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

الموظفين العاملين في أنشطة مرتبطة بالمخاطر تشمل على هؤلاء الموظفين العاملين بقطاعات الأفراد، والشركات، والخزينة والذين هم المحركين الأساسيين في مباشرة المعاملات وإدارة المخاطر المتعلقة بإدارتهم.

الموظفين العاملين في المهام الرقابية تشمل الموظفين في إدارة المخاطر، المراجعة الداخلية، الالتزام، المالية، والشؤون القانونية.

المكافآت المتغيرة للمجموعة المحمولة كمصاريف موظفين بقائمة الدخل الموحدة لعام 2015م تبلغ 475 مليون ريال (2014م: 446.7 مليون ريال) وسيتم دفعه للموظفين خلال الربع الأول من عام 2016.

40- كفاية رأس المال

40.1) معدّل كفاية رأس المال

تتمثل أغراض المجموعة عند إدارة رأس المال في المتطلبات المتعلقة برأس المال المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي لحفظه على قدرة المجموعة للاستمرار ولبناء قاعدة رأسمالية متينة.

تقوم المجموعة بمراقبة مدى كفاية رأس المال وذلك بإستخدام المعدلات والأوزان المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. هذه المعدلات تقيس مدى كفاية رأس المال وذلك بمقارنة رأس المال المؤهل مع الموجودات المدرجة في قائمة مركزه المالي والارتباطات والالتزامات المحتملة والمبالغ الإسمية للمشتقات باستخدام اوزان تحديد المبالغ المرجحة لإظهار مخاطر الائتمان النسبية، مخاطر السوق ومخاطر العمليات. تتطلب مؤسسة النقد العربي السعودي من البنك الاحتفاظ بمستوى الحد الأدنى من رأس المال النظامي والإحتفاظ بنفسه إجمالي رأس مال نظامي إلى الموجودات المرجحة المخاطر في مستوى عند أو أكثر من الحد الأدنى المحدد من المؤسسة وبالنسبة 8٪. يتم إحتساب رأس المال النظامي لكل من مخاطر الائتمان، السوق والعمليات والتي تمثل الحد الأدنى المطلوب لكافية رأس المال الركيزة الأولى.

أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي إطار عمل وإرشادات تتعلق بتنفيذ الإصلاحات المالية وفق معايير (بازل 3) - والتي بدأ سريان مفعولها اعتباراً من 1 يناير 2013م. وعليه فقد تم احتساب الموجودات المرجحة المخاطر الموحدة للمجموعة وإجمالي رأس المال المؤهل والنسب ذات العلاقة على الأساس الموحد للمجموعة وفق إطار (بازل 3).

فيما يلي ملخص إجمالي الركيزة الأولى للموجودات المرجحة المخاطر، الشريحة الأولى والشريحة الثانية من رأس المال و معدّل كفاية رأس المال.

بآلاف الريالات السعودية

موجودات المرجحة المخاطر

2014م	2015م	مجموع الركيزة الأولى- الموجودات المرجحة المخاطر
277,142,137	328,281,725	رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى)
26,973,029	29,525,304	رأس المال المساند (الشريحة الثانية)
8,666,722	7,347,137	
312,781,888	365,154,166	إجمالي رأس المال الأساسي والمساند (الشريحتين الأولى والثانية)
46,061,990	55,101,066	
7,755,498	7,707,197	
53,817,488	62,808,263	معدل كفاية رأس المال (الركيزة الأولى)
%14.7	%15.1	رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى)
%17.2	%17.2	رأس المال الأساسي والمساند (الشريحتين الأولى والثانية)

يتكون رأس المال الأساسي للمجموعة في نهاية العام من رأس المال والإحتياطي النظامي والإحتياطييات الأخرى وتوزيعات أرباح مقترنة والأرباح المبقاة وسداد دين مؤهلة وحقوق الأقلية ناقصاً أسهم الخزينة والشهره والموجودات غير الملموسة والإحتياطي فرق العملة الأجنبية وخصومات أخرى محددة. أما رأس المال المساند فيكون من سداد دين مؤهلة وبمبلغ معين من مخصصات المحفظة (مخصصات عامة) المؤهلة ناقصاً خصومات أخرى محددة.

تستخدم المجموعة الطريقة الموحدة من بازل III لحساب الموجودات المرجحة المخاطر حيث يتطلب رأس المال النظامي للركيزة الأولى (بما في ذلك مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات). إن إدارة المخاطر للمجموعة هي المسؤولة عن ضمان حساب الحد الأدنى المطلوب من رأس المال النظامي حيث تتوافق مع متطلبات بازل III. وترسل لمؤسسة النقد العربي السعودي البيانات الإشرافية الربع سنوية وتظهر فيها معدل كفاية رأس المال.

40.2) إصلاحات الركيزة الثالثة من بازل 3

بموجب بازل 3 - الركيزة 3، يتطلب عرض بعض الإصلاحات الكمية والنوعية - التي لا تتطلب مراجعتها من قبل المراجعين الخارجيين - في موقع البنك الإلكتروني www.alahli.com وفقاً لمتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي.

41- حصة المجموعة في منشآت أخرى

41.1 الشركات التابعة المملوكة جزئياً

(أ) القيد الجوهري

ليس لدى المجموعة أية قيود جوهيرية تحد من قدرتها على الوصول إلى موجوداتها أو استخدامها أو تسوية مطلوباتها باستثناء تلك الناتجة عن هيكلة العمل الإشرافي في نطاق مجال النشاطات المصرفية والتي تخص عمليات البنك التركي. يتطلب هيكل العمل الإشرافي من البنك التركي الحفاظ على مستويات من رأس المال النظامي والموجودات المتداولة، مع الحد من تعاملاتها مع أطراف أخرى من المجموعة والالتزام باللتزام بالمؤشرات المالية الأخرى. كما بلغت القيمة الدفترية لموجودات ومطلوبات البنك التركي 48,164 مليون ريال سعودي و 44,044 مليون ريال سعودي على التوالي (2014م : 53,068 مليون ريال سعودي و 48,098 مليون ريال سعودي على التوالي).

(ب) الحصة غير المسيطرة في الشركات التابعة

يلخص الجدول التالي المعلومات المرتبطة بالشركة التابعة للمجموعة (البنك التركي) والذي لديه حقوق أقلية.

بألاف الريالات السعودية

2014م	2015م	قائمة المركز المالي الموجزة
38,582,217	36,455,813	تمويل وسلف بالصافي
14,486,129	11,707,766	موجودات أخرى
48,097,653	44,044,222	المطلوبات
4,970,693	4,119,357	صافي موجودات
1,638,837	1,358,152	القيمة الدفترية لحقوق الأقلية

قائمة الدخل الموجزة

2,207,944	2,173,193	مجموع الدخل التشغيلي
593,563	158,567	صافي الدخل
67,197	(851,335)	إجمالي الدخل الشامل
22,663	(287,127)	إجمالي الدخل العائد إلى حقوق الأقلية

ملخص قائمة التدفقات النقدية

153,560	(2,505,429)	صافي التدفق النقدي (المستخدم في) الناتج عن الأنشطة التشغيلية
(1,804,765)	(376,796)	صافي التدفق النقدي (المستخدم في) الأنشطة الإستثمارية
3,401,904	1,473,664	صافي التدفق النقدي الناتج عن الأنشطة التمويلية
1,750,699	(1,408,561)	صافي (النقد) الزيادة في النقد وشبه النقد

41.2 المشاركة مع المنشآت المهيكلة غير الموحدة

يصف الجدول التالي أنواع المنشآت المهيكلة التي لا تقوم المجموعة بتوحيدها ولكن تمثل حصة فيها:

حصة المجموعة فيها

نوع المنشأة المهيكلة الطبيعة والغرض

<ul style="list-style-type: none"> • الاستثمارات في الوحدات المصدرة عن الصندوق • رسوم إدارة 	<p>تحصيل رسوم من إدارة الأصول نيابة عن مستثمرين من أطراف ثالثة. يتم تمويل هذه الصناديق من خلال إصدار وحدات للمستثمرين.</p>	<p>صناديق إستثمارية</p>
<p>تحقيق عوائد من تداول الوحدات/ حচص الصندوق و/أو عن طريق التوزيعات التي يقوم بها الصندوق.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • الاستثمارات في الوحدات المصدرة عن الصندوق 	<p>محافظ تحوط</p>
<p>تحقيق عوائد من ارتفاع صافي قيمة رأس مال الصندوق على المدى الطويل، ومن خلال توزيعات الأرباح الدورية التي يحققها الصندوق، وعند الخروج النهائي من الصندوق عند انتهاء أجل الصندوق. يتم تمويل هذه الصناديق من خلال إصدار وحدات/حصص للمستثمرين.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • الاستثمارات في الوحدات المصدرة عن الصندوق 	<p>محافظ حقوق الملكية الخاصة</p>

يبين الجدول أدناه تحليلًا للقيم الدفترية للحصص التي تملكها المجموعة في المنشآت المهيكلة غير الموحدة. إن أكبر قيمة للخسارة هي القيمة الدفترية للموجودات المملوكة:

بألاف الريالات السعودية		
2014	2015	
976,707	737,036	صناديق إستثمارية
2,137,905	2,104,279	محافظ تحوط
1,020,565	682,978	محافظ حقوق الملكية الخاصة
4,135,177	3,524,293	القيمة الدفترية لحقوق الأقلية

تعتبر المجموعة نفسها راعية لمنشأة مهيكلة عندما تقدم التسهيلات الازمة لإنشاء المنشأة. كما في 31 ديسمبر 2015م، تملك المجموعة حصة في جميع المنشآت المهيكلة الواقعة تحت رعايتها. وتمثل هذه المنشآت بشكل رئيسي في صناديق الاستثمار التي تم إنشاؤها وإدارتها من قبل شركة الأهلي المالية وفي صناديق حقوق الملكية الخاصة التي تم إنشاؤها وإدارتها من قبل شركة ايست قيت.

42- خدمات إدارة الاستثمار

تقديم المجموعة خدمات إدارة الاستثمار لعملائها عن طريق شركاتها التابعة، شركة الأهلي المالية. بلغت ارصده الاصول المداره القائمه في 31 ديسمبر 2015م 74,809 مليون ريال سعودي (2014م: 53,407 مليون ريال سعودي) (إيضاح 3.24).

43- ارقام المقارنة

اعيد تبويب بعض ارقام المقارنة للسنة السابقة كي تتماشي مع تبويب السنة الحالية، والتي ليست ذات اهمية بطبعتها.

44- التغيرات المرتقبة في السياسات المحاسبية

فيما يلي المعايير التي صدرت ولم تصبح نافذة بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية الموحدة للمجموعة. وفي القائمة التالية المعايير والتفاصيل الصادرة والتي تتوقع المجموعة بشكل معقول أن يتم تطبيقها في تاريخ لاحق. وتعتمد المجموعة اعتماد تلك المعايير حالما تصبح نافذة. وتقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير المعايير والتعديلات المذكورة فيما يلي على القوائم المالية الموحدة للمجموعة وتوقيت اعتمادها. فيما يلي ملخص لمعايير التقارير المالية الدولية والتعديلات التي جرت عليها اعتباراً من الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016م:

ملخص المتطلبات	اعتباراً من الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد	المعيار، التعديل أو التفسيرات
الادوات المالية	1 يناير 2018م	معيار التقارير المالية الدولية رقم 9
الدخل من العقود مع العملاء	1 يناير 2018م	معيار التقارير المالية الدولية رقم 15
الحسابات النظامية المؤجلة	1 يناير 2016م	تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 14
المحاسبة على اقتناص حصص في عمليات مشتركة	1 يناير 2016م	تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 11
تعديلات على المعيار الدولي للمحاسبة رقم 38 توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاء	1 يناير 2016م	تعديلات على المعيار الدولي للمحاسبة رقم 16 والمعيار الدولي للمحاسبة رقم 38
تعديلات على المعيار الدولي للمحاسبة رقم 16 والمعيار الدولي للمحاسبة رقم 41 الزراعة: الأشجار المنتجة	1 يناير 2016م	تعديلات على المعيار الدولي للمحاسبة رقم 16 والمعيار الدولي للمحاسبة رقم 41
طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المستقلة	1 يناير 2016م	تعديلات على المعيار الدولي للمحاسبة رقم 27
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 28 البيع أو المساهمة بموجودات ما بين المستثمر وشركته الزميلة أو المحاصة	1 يناير 2016م	تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 والمعيار الدولي للمحاسبة رقم 28
تحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية، دورة 2012 - 2014	1 يناير 2016م	تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية
منشآت الاستثمار: تطبيق استثناء التوحيد	1 يناير 2016م	تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10، والمعيار الدولي للمحاسبة رقم 28
مبادرات الاصفاح	1 يناير 2016م	تعديلات على المعيار الدولي للمحاسبة رقم 1

45- موافقة مجلس الإدارة

أعتمد القوائم المالية من مجلس الإدارة بتاريخ 27 يناير 2016م الموافق 18 ربيع الثاني 1437هـ.

البنك الأهلي التجاري
 800 244 1005
ص.ب 3555 | جدة 21481
المملكة العربية السعودية
www.alahli.com